عصمة الأنبياء عليهم السلام بين أهل السنة ومخالفيهم

د. ثريا محمد حسن المرغنى
مدرس بقسم العقيدة والفلسفة
كلية الدراسات الاسلامية
للبنات بالاسكندرية



«المقدمة»

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أبدع وجود الكائنات فكانت دليلاً على وجوده وعلمه ووحدته وأوليته وبقائه فهو الأول والآخر، ظهر بايجاده للكائنات وتحيرت فى إدراك حقيقته أفكار العقلاء، فهو الظاهر والباطن سبحانه أتم نظام وجود العالم ببعثه رسل اختارهم صفوة خلقه فبلغوا الرسالة كما أمروا وأيدهم بالمعجزات الناطقة بصدقهم فتمت بعثتهم. نطقوا بما يجب أن يكون عليه نظام العالم فكانوا أمناء، وأقاموا الحجج فكانوا فطناء عصمهم الله مما يشين فوجب اتباعهم. أحمده سبحانه وتعالى على نعمه وتتالى آلائه، وأصلى وأسلم على رسله سيما من اختصه الله تعالى منهم بكمال عموم الرسالة وختامها سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين وعلى آل بيت النبى الطيبين الطاهرين وصحبه ومن عمل بسنته إلى يوم الدين.

أما بعد

فقد شاءت حكمة الله تعالى أن يفضل بنى آدم على كثير من خلقه واصطفى منهم رجالاً خصهم بوحيه وبلاغ رسالته إلى ما شاء من خلقه وهؤلاء هم الرسل والانبياء، وجعلهم الأسوة الحسنة والقدوة الصالحة يقتدى بهم كل من اتبعهم وصدق برسالاتهم وذلك ابتغاء صلاح الدنيا وفلاح الآخرة.

وحتى يكون هؤلاء الرسل والأنبياء أهلا لذلك خصهم المولى سبحانه وتعالى بكمال توحيده وإخلاص العباده له، وعصمهم من كل ما يأنف منه الطبع المستقيم وينفر منه الذوق السليم، كما عصمهم من المعاصى والذنوب وسيئ الخصال وقبيحت الفعال، وتلك العصمة هى موضوع هذه الدراسة وقد

قسمت بحثى هذا على فصلين.

الفصل الأول:

أولاً.. تعريف العصمة لغة واصطلاحاً.

ثانياً.. أقسام العصمة وتنقسم إلى ثلاثة أقسام هى:

القسم الأول: العصمة من الكفر والشرك.

القسم الثانى: العصمة من الكذب والكتمان فى تبليغ الرسالة.

القسم الثالث: العصمة من سائر المعاصى والذنوب.

الفصل الثانى

شبه المنكرين لعصمة الأنبياء عليهم السلام والرد عليها

أولاً .. ما ورد فى حق آدم عليه السلام.

ثانياً.. ما ورد فى حق نوح عليه السلام.

ثالثاً.. ما ورد فى حق ابراهيم عليه السلام.

رابعاً.. ما ورد فى حق يوسف عليه السلام.

خامساً.. ما ورد فى حق موسى عليه السلام.

سادساً.. ما ورد فى حق داود عليه السلام.

سابعاً.. ما ورد فى حق سليمان عليه السلام.

ثامناً.. ما ورد فى حق يونس عليه السلام.

تاسعاً.. ما ورد فى حق نبينا محمد عليه الصلاة والسلام.

وأذيل بحثى هذا بخاتمة ابين فيها حكم ما نسب إلى الانبياء عليهم السلام وما يجب على المؤمن تجاه ذلك هذا واسأل الله التوفيق والسداد.

د/ ثريا المرغنى

أولاً.. تعريف العصمة:

وقبل الخوض فى الكلام عن عصمة الأنبياء عليهم السلام نبدأ بتوضيح معنى العصمة لغة وإصلاحاً عند علماء الكلام.

والعصمة لغة: من «عصم» إليه عصما: لجأ وعصم الله فلانا من الشر أو الخطأ، عصمة: حفظه ووقاه ومنعه، ويقال عصم الشئ: منعه. وأعصم به: استمسك، واعتصم به: امتنع به ولجأ، وأستعصم طلب العصمة[1].

وقال ابن منظور العصمة فى كلام العرب: المنع، وعصمة الله عبده أن يعصمه مما يوبقه وعصمه بعصمه عصما: منعه ووقاه.

وفى التنزيل: «لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم»[2] أى لا معصموم إلا المرحوم.

واعتصم فلان بالله إذا امتنع به. والعصمة: الحفظ، يقال: عصمته فانعصم. واعتصمت بالله إذا امتنعت بلطفه من المعصية. وعصمة الطعام: منعه من الجوع. وهذا طعام يعصم أى يمنع من الجوع. وإعتصم به واستعصم: امتنع وأبى؛ قال الله عز وجل حكاية عن امرأة العزيز فى يوسف حين راودته عن نفسه: «ولقد راودته عن نفسه فاستعصم»[3] أى تأبى عليها، ولم يجبها إلى ما طلبت[4]؛ وفى القاموس المحيط اعصم يعصم منع ووقى، والعصمة بالكسر المنع، واعتصم بالله إمتنع بلطفه من المعصية نستخلص من هذا أن العصمة فى «اللغة» تطلق على عدة معانى، ولكن أشهرها معينين:

---

(١) المعجم الوسيط جـ ١ - ص ٦٠٥ مجمع اللغة.
(٢) سورة هود الآية ٤٣.
(٣) سورة يوسف الآية ٣٢.
(٤) لسان العرب - ابن منظور - المجلد ٤ ص ٢٩٧٦ دار المعارف.

أحدهما المنع، والآخر: الحفظ. قال عصمته عن الكذب أى منعته عنه، ويؤيد ذلك قوله تعالى: «سآوى إلى جبل يعصمنى من الماء»[١] أى يمنعنى من الغرق[٢].

العصمة إصطلاحاً:

هى هيئة راسخة فى النفس تمنع صاحبها من التلبس بمنهى عنه ظاهراً كان أو باطنا أو هى كما عرفها جمهور علماء التوحيد بأنها حفظ الله تعالى ظواهرهم وبواطنهم من فعل منهى عنه[٣]. أما تفصيلاً فقد عرفها العلماء بتعريفات متعردة، فقد عرفها الايجى بقوله: «حقيقة العصمة عندنا أن لا يخلق الله فيهم ذنبا»[٤] ووضح الشريف الجرجانى شارحاً لهذا التعريف بقوله: «هذا على ما يقتضيه أصلنا من استناد الأشياء كلها إلى الفاعل المختار ابتداء بلا واسطة[٥].

وقال الإمام الجوينى «تجب عصمتهم عن المعاصى اجماعا»[٦] ومفهوم عبارة الامام الجوينى هو أن الله سبحانه وتعالى لا يخلق فى الأنبياء الذنب مع بقاء قدرتهم واختيارهم، وهذا معنى قول العلماء بأنها «لطف من الله تعالى بالعبد يحمله على الخير ويزجره عن الشر»[٧] مع بقاء الاختيار تحقيقاً للابتلاء[٨].

(١) هود الآية ٤٣.
(٢) مختار الصحاح – الرازى – ص ٤٣٧ – الأميرية.
(٣) انظر شرح الجوهرة جـ ٢ ص ٢٤، مذكرات التوحيد – أبو دقيقة جـ ٢ ص ٢٦٤.
(٤) المواقف – الامام الايجى – ص ٣٦٦.
(٥) شرح المواقف – الشريف الجرجانى جـ ٨ – ص ٢٨٠.
(٦) الإرشاد – الجوينى ص ٣٥٦.
(٧) مذكرات التوحيد – أبو دقيقة جـ ٢ ص ٢٦٤.
(٨) النبوات والسمعيات – د/ محى الصافى – ص ٧٠.

وقال الامام الفخر الرازى: «القائلون بالعصمة:

أ) منهم من زعم أن المعصوم هو الذى لا يمكنه الإتيان بالمعاصى.
ب) ومنهم من زعم أنه يكون متمكناً منه - أى من الفعل -.

والأولون منهم من زعم أن المعصوم هو المختص فى بدنه أو فى نفسه بخاصية تقتضى امتناع إقدام على المعاصى. ومنهم من ساعد على كونه مساوياً لغيره فى الخواص البدنية، لكن فسر العصمة بالقدرة على الطاعة[1].

أما القول الأول الذى أورده الامام الفخر بأن المعصوم هو الذى لا يمكنه الإتيان بالمعاصى وذلك لاختصاصه فى بدنه ونفسه بخواص معينة تجعله غير قادر على فعل المعاصى، فهذا الرأى يتوجه عليه اعتراضات هى:

أولاً: «لو كان الذنب ممتنعاً عن الأنبياء، لما استحقوا المدح بترك الذنب، إذ لا مدح ولا ثواب بترك ما هو ممتنع لأنه ليس مقدوراً داخلاً تحت الاختيار.

ثانياً: أن الإجماع منعقد على أنهم مكلفون بترك الذنوب مثابون به، ولو كان الذنب ممتنعاً عنهم لما كان الأمر كذلك إذ لا تكليف بترك الممتنع ولا ثواب عليه.

ثالثاً: قوله تعالى: «قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلى»[2] يدل على مماثلتهم لسائر الناس فيما رجع إلى البشرية والامتياز بالوحى لا غير، فلا يمتنع صدور الذنب عنهم، كما عن سائر البشر»[3]. وهذا ما سبق وقرره

---

(١) المحصل - الفخر الرازى - ص ٢١٨.
(٢) سورة الكهف الآية ١١٠.
(٣) المواقف للايجى بشرح الجرجانى جـ ٨ ص ٢٨١.

الإمام الفخر الرازى فى القول الثانى أن المعصوم مساوياً لغيره فى الخواص البدنية[١]... واستدل على ذلك بالعقل، بأن قال: «أن الأمر لو كان كما قالوه لما استحق المعصوم على عصمته مدحا، ولبطل الأمر والنهى والثواب والعقاب[٢].

ومن النقل: قوله تعالى: «انما انا بشر مثلكم...»[٣].

أما التعريف الراجح عندى هو ما ذهب إليه أهل السنة وهو حفظ الله تعالى الرسل عليهم السلام من الكفر قبل الرسالة وبالطبع بعدها ومن ارتكابهم الكبائر مطلقاً، وأن يتعمدوا الصغائر بعد الرسالة، فالله عصم ظواهرهم وبواطنهم من ذلك.

ثانياً: أقسام العصمة:

وبعد ذكرنا لتعريفات العصمة لغة واصطلاحا لدى المتكلمين، أقوم بعرض أقسام العصمة من حيث متعلقها وهم الأنبياء، وينقسم إلى ثلاثة أقسام هى:

الأول: عصمة الأنبياء من الكفر والشرك بالله.

القسم الثانى: العصمة من الكذب والكتمان فى تبليغ الدعوى والرسالة.

القسم الثالث: العصمة من سائر المعاصى والذنوب.

(١) هذا رأى للإمام أبوالحسن الأشعرى انظر المحصل ص ٢١٨.
(٢) المحصل - الفخر الرازى - ص ٢١٨.
(٣) سورة الكهف الآية ١١٠.

القسم الأول

العصمة من الكفر والشرك بالله

إن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين معصومون من يوم ولادتهم من الكفر والشرك بالله سبحانه وتعالى، فقد فطرهم الله تعالى على معرفته والاتجاه إليه سبحانه وتعالى وحده لا شريك له، ولم يؤثر عن واحد منهم كفر أو شرك قبل نبوته وإصطفائه ولا بعد أن يختاره الله تعالى إلى تحمل أعباء الرسالة واصطفائه ليكون رسولاً للناس لتبليغ رسالة ربه، ولو أنه ثبت كفره، لكان كافياً فى أن ينفض الناس من حوله، لأن العقول والقلوب السليمة تنفر عمن كانت صفة الكفر والشرك سبيله، وجميعنا يعلم أن قريشاً قد رمت نبينا صلى الله عليه وسلم بكل نقيصة مثل قولهم أنه ساحر أو مجنون أو شاعر، ولم تترك شيئاً من فتراعتها التى وسعتها حتى افترته عليه، ولم ينقل أحد عنه صلى الله عليه وسلم الكفر والشرك، فلو صدر عنه ذلك ما سكتوا عليه، بل بادروا إليه قبل كل شئ كما لم يسكتوا عن تحويل القبلة عن بيت المقدس إلى الكعبة، فإنهم ويخوا وشنعوا حين سفههم الله «سيقول السفهاء» وقالوا «ما ولاهم» أى صرفهم عن قبلتهم التى كانوا عليها فى أول الأمر، كما حكاه الله عنهم فى القرآن[1] فالأنبياء منزهون عن الكفر والإشراك بالله قبل النبوة منزهون أيضاً عن نقيصة الجهل بالله وصفاته والشك فى شئ من ذلك[2].

وقد استدل العلماء على تنزيه الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين عن الكفر والشرك بالله قبل النبوة بقوله تعالى: (وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم

---

(١) نسيم الرياض فى شرح شفاء القاضى عياض جـ ٤ - ص ٣٩.
(٢) انظر المرجع السابق ص ٤٥.

ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم وأخذنا منهم ميثاقاً غليظاً»(١) والميثاق الذى أخذه الله على الأنبياء عليهم السلام هو تبليغ الرسالة والدعوة إلى الناس بالحق، وأن يصدق بعضهم بعضاً ويبشر به، وكان هذا حين كتب وقدر كل ما هو كائن كما ورد ذلك في الحديث. قال مجاهد: أنه كان فى عالم الذره ووجه الاستدلال أنه إذا عهد إليهم قبل ظهورهم بتبليغ دينه وتوحيده، فكيف يصدر عنهم ما يخالفه قبل النبوة وبعدها، وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم: «كل مولود يولد على الفطرة فأبويه يمجسانه أو يهودانه أو ينصرانه»(٢) ولم يقل يسلمانه لأن الاسلام دين الفطرة.

وبقوله تعالى: (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمه ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه)(٣).

فعهد إليهم أنفسهم أو إلى أولادهم فهو على تقدير مضاف واكتفى بذكر أنبيائهم، أوسماهم انبياء لقولهم نحن احق بالنبوة من محمد صلى الله عليه وسلم. قال القشيرى فطهره الله فى الميثاق أى حين أخذ الميثاق عليهم فى عالم الأزل، وبعد أن يأخذ الله الميثاق من النبى قبل خلقه ثم يأخذ ميثاق النبيين بالإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم...

فلا يجوز عليه ولا على غيره من الأنبياء الشرك، ولا غيره من الذنوب بعد أخذ الميثاق عليهم قبل خلقهم بالإيمان، وإقامة شرعه القويم،

---

(١) من سورة الأحزاب الآية ٧.

(٢) الحديث أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الجنائز - المطبعة السلفية تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى – جـ ٣ – ص ٢٤٦.
كما أخرجه الترمذى فى سننه – كتاب القدر – باب ما جاء «فى كل مولود يولد على العظمة» جـ ٤ ص ٤٤٧.

(٣) سورة آل عمران الآية ٨.

فتجويز الشرك والذنوب بعد إصطفائهم وأخذ الميثاق عليهم فلا يجوزه إلا شخص ملحد فاسق العقيدة عادل عن طريق الحق ونهج الصواب(١).

وقال صاحب المقاصد: بوجوب عصمتهم عما ينافى مقتضى المعجزة وقد جوزه الأزارقة(٢) من الخوارج بناء على تجويزهم الذنب، مع قولهم بأن كل ذنب كفر(٣). وهذا مردود كما سيأتى.

وقال الإمام الفخر الرازى فى هذا الموضع أن الأمة أجتمعت على أنهم معصومون عن الكفر والبدعة إلا الفضيلية من الخوارج فهم يجوزون الكفر على الانبياء عليهم السلام، وذلك لأن عندهم يجوز صدور الذنب عنهم وكل ذنب فهو كفر عندهم...

أما الروافض(٤) فانهم يجوزون كلمة الكفر على سبيل التقية(٥) عند خوف الهلاك لأن اظهار الاسلام حينئذ بإلقاء للنفس فى التهلكة(٦) والله يقول: «ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة»(٧).

وما ذهبت إليه الشيعة باطل قطعاً لأن تجويز اظهار الكفر من الأنبياء

---

(١) نسيم الرياض – الشهاب الخفاجي جـ ٤ ص ٤٥، ٤٦.
(٢) الأزارقة: فرقة من الخوارج وهم أتباع رجل يقال له أبو راشد نافع بن الأزرق الحنفى، ولهم مقالات فارقوا بها المحكمة الأولى، وسائر الخوارج. انظر التبصير فى الدين – الاسفراينى – ص ٢٩، الملل والنحل الشهر ستانى جـ ١ – ص ١١٨ إلا أن الإمام الفخر الرازى أرجع هذه المقالة لفرقة من الخوارج تقال لها الفضيلية وقد بحثت عن هذا الإسم فى كثير من كتب الفرق المعروفة ولم أجدها، وانما وجدت الفضيلية وقد عدها الشهر ستانى من فرق الشيعة باسم المفضلية. انظر الملل والنحل جـ ١ – ص ١٦٨.
(٣) شرح المقاصد – جـ ٥ ص ٥٠.
(٤) انظر الملل والنحل – الشهر ستانى – جـ ١ – ص ١٥٤.
(٥) انظر الأربعين فى أصول الدين – الفخر الرازى – ص ٣٢٩.
(٦) المواقف – الايجى بشرح الجرجانى – جـ ٨ – ص ٢٦٤.
(٧) سورة البقرة الآية ١٥٦.

على سبيل التقية يؤدى إلى اخفاء الدعوة وترك تبليغ الرسالة أضف إلى أن الدعوة إلى الله قامت على ظروف محفوفة بالإخطار محاطة بالقسوة والارهاب، وكما قال صاحب المواقف عن الشيعة أن ما ذكروه باطل ومنقوض بدعوة ابراهيم وموسى عليهما السلام فى زمن النمرود وفرعون مع شدة خوف الهلاك[1].

ولا شك أن أولى الأوقات بالتقية هو ابتداء الدعوة لضعف الداعى وشوكة المخالف[2]، وكثرة المعارضين والمعاندين. فلو تمسك الأنبياء وعملوا بمنهج التقية ما بقيت دعوة ولا أسست رسالة، ونجد هذا واضحاً فى تاريخ الأنبياء عليهم السلام، ولندقق النظر ونتأمل مراحل دعوة خاتم المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كيف لاقى أنواع الاضطهاد والايذاء والعذاب من قومه، وكيف تحمل فى سبيل دعوته فلم تضعف عزيمته ولم يقل من تصميمه. وقد أخبرنا القرآن الكريم أن بعض الانبياء قد لاقى أشد أنواع العذاب والايذاء فى سبيل تبليغ الدعوة حتى وصل هذا الايذاء لحد محاولة الحرق بالنار ومع ذلك قال: انى ذاهب إلى ربى، هذا ابراهيم الخليل عليه السلام، ولم يترك الدعوة ولم يأخذ بالتقية كما تدعى الشيعة.

فلو جازت التقية على الأنبياء وعملوا بمقتضاها ما عرضوا أنفسهم لصنوف العذاب.

ذلك هو شأن الأنبياء عليهم السلام، اجتباهم ربهم وهداهم إلى صراط مستقيم، لا يتطرق إلى ساحتهم كفر وشرك، ولو اشركوا لحبط عنهم ما كانوا

---

(١) المواقف الايجى - بشرح الحرجانى جـ ٨ - ص ٢٦٤.
(٢) انظر شرح المقاصد - سعر النفتازانى جـ ٥ - ص ٥٠.

يعملون، لذلك لم يعرف خلاف بين العلماء فى عصمة الأنبياء من الكفر بعد النبوة إلا ما نقل عن الأزارقة من الخوارج أنهم قالوا بجواز بعثة نبى علم الله أنه يكفر بعد نبوته وكذلك الفضيلية قضوا بأن كل ذنب يوجد فهو كفر مع تجويزهم صدور الذنوب عن الأنبياء فكانت كفرا(١).

هذا فى عصمة الأنبياء من الكفر بعد النبوة، أما عصمتهم من الكفر قبل النبوة، فللفرق الإسلامية خلاف فى ذلك، منهم من قال بعصمة الأنبياء من الكفر قبل البعثة وبعدها، ومنهم من إدعى جواز الكفر عليهمْ قبل البعثة، ففى شرح المقاصد أن صدور الذنب عن الأنبياء إما أن يكون منافياً لما يقتضيه المعجز كالكذب فيما يتعلق بالتبليغ أولاً، والثانى إما أن يكون كفراً. كل ذلك إما عمداً أو سهواً، وبعد البعثة أو قبلها. والجمهور على وجوب عصمتهم عما ينافى مقتضى المعجزة(٢) وفى كتاب المواقف قال الإمام الايجى: وأما الكفر فأجمعت الأمة على عصمتهم منه، وأوضح ذلك الشارح بقوله - أى قبل النبوة وبعدها ولا خلاف لأحد منهم فى ذلك(٣). وقد تابع الإمام الفخر الرازى هذا فقال: أجمعت الأمة على أنهم معصومون عن الكفر والبدعة إلا الفضيلية من الخوارج(٤).

ولكن هناك من قال بجواز وقوع الكفر منهم قبل البعثة فقد ذكر الآمدى قائلاً: أما قبل النبوة فقد ذهب القاضى أبو بكر وأكثر أصحابنا وكثير من المعتزلة إلى أنه لا يمتنع عليهم المعصية كبيرة كانت أو صغيرة بل ولا يمتنع عقلاً إرسال

---

(١) منتهى الوصول والأمل فى علمى الأصول والجدل - الآمدى ص ٢٤٣.
(٢) شرح المقاصد - سعد الدين التفتازانى - جـ ٥ - ص ٥٠.
(٣) المواقف للايجي - بشرح الجرجانى - جـ ٨ ص ٢٦٤.
(٤) الأربعين فى أصول الدين - الفخر الرازى ص ٣٢٩ ومحصل افكار المتقدمين الرازى ص ٢١٩.

من أسلم وآمن بعد كفره، وذهبت الروافض إلى امتناع ذلك كله منهم قبل النبوة لأن ذلك مما يوجب هضمهم فى النفوس واحتقارهم والنفرة عن إتباعهم وهو خلاف مقتضى الحكمة من بعثة الرسل ووافقهم على ذلك أكثر المعتزلة إلا فى الصغائر، والحق ما ذكره القاضى لأنه لا سمع قبل البعثة يدل على عصمتهم عن ذلك، والعقل دلالته مبنية على التحسين والتقبيح العقلى ووجوب رعاية الحكمة فى أفعال الله، وذلك كله مما أبطلناه فى كتبنا الكلامية(١).

وهكذا نلاحظ الآمدى وهو يصور لنا الخلاف ثم يرجح مذهب «أهل السنة» وقد ذكر هذا الخلاف القاضى عياض ورجح انهم معصومون من الكفر قبل النبوة وكل ما يضاد المعرفة بالله كما هو الحال بعد النبوة... وقد استدل بعضهم بأن القلوب تنفر عمن كانت هذه سبيله(٢).

وقد اختلفت الفرق الإسلامية فى جواز الكفر على الأنبياء عقلاً قبل النبوة، فذهب كل من الروافض والمعتزلة إلى امتناع صدور الكفر والشرك من الأنبياء قبل النبوة، لأن صدور الكفر والشرك عنهم، يؤدى إلى وجوب هضمهم فى النفوس واحتقارهم والنفرة عن إتباعهم وهو خلاف مقتضى الحكمة من بعثة الرسل(٣).

وذهب القاضى أبو بكر الباقلانى ومن معه إلى أنه لا يمتنع عقلاً إرسال من أسلم وآمن بعد كفره(٤).

وقد نقل عن الباقلانى أنه جوز عقلا وإن لم يقع أن الله بعث كافراً ولا فاسقا(٥).

---

(١) أنظر الاحكام فى أصول الأحكام – الآمدى – ص ٣٤٢.
(٢) نسيم الرياض – القاضى عياض – جـ ٤ ص ٣٨.
(٣) الأحكام فى أصول الأحكام الآمدى – ص ٢٤٢.
(٤) المرجع السابق ص ٢٤٢.
(٥) انظر نسيم الرياض فى شرح شفاء القاضى عياض جـ ٤ ص ٣٩.

ومن هنا يتضح أن الذين ذهبوا إلى الجواز، إنما يقصدون الجواز العقلى بصدور الكفر من الأنبياء قبل البعثة بالقوة لا صدوره منهم بالفعل.

يقول ابن الهمام: والحق أنه لا يمتنع قبل البعثة الكبيرة ولو كانت كفراً عقلاً أى إمتناعاً عقلياً كما هو قول القاضى وأكثر المحققين خلافاً لهم أى المعتزلة.... وأما الواقع فى نفس الأمر فالمتوارث أى «الخبر» المتوارث أنه لم يبعث نبى قط أشرك بالله طرفة عين ولا من نشأ فحاشاً سفيها(١).

وخلاصة هذه القضية أن الأنبياء عليهم السلام معصومون عن الكفر والشرك بالله، وكل ما يضاد المعرفة بالله سبحانه وتعالى بعد النبوة بالاتفاق إلا من بعض فرق الخوارج، وأما عن عصمتهم من الكفر والشرك بالله قبل النبوة ففيها آراء مختلفة بين الجواز العقلى وعدمه.

والذى أميل إليه وتطمئن إليه النفس، هو أن الأنبياء عليهم السلام معصومون عن الكفر والشرك بالله تعالى قبل النبوة وبعدها بالطبع، فلو جاز عليهم الكفر قبل البعثة لكان مؤدياً إلى النفرة منهم وعدم الانقياد لهم والتالى باطل، فبطل ما أدى إليه وهو كونهم غير معصومين عن الكفر والشرك بالله قبل البعثة، وذلك لأن معرفة الله أمر تدعو إليه العقول السليمة والفطرة النقية المستقيمة، واصطفاء الله للأنبياء يعدل على أنهم أكمل الناس إيماناً بالله وأنقاهم فطرة واكملهم عقلاً. وهم معصومون عن الكفر قبل الوحى وبعده بالاجماع(٢) ولم يخالف فيه الأمن. لا يعتد بخلافهم. فالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين معصومون عن الشرك والكفر بالله سبحانه وتعالى الذى اصطفاهم لنشر دينه وتبليغ رسالته.

---

(١) انظر التحرير – الكمال بن الهمام – ص ٣٠٤.

(٢) انظر شرح التفتازانى على العقائد النسفية ص ١٣٦.

القسم الثانى

العصمة من الكذب والكتمان فى تبليغ الدعوى والرسالة

أجمعت الأمة الاسلامية على أن الرسل صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين معصومون من الكذب والكتمان والنسيان فى دعوى الرسالة، وذلك بالدليل العقلى لأن المعجزة دلت على صدقهم فى أنهم يبلغون عن الله تعالى، ودلالة المعجزة على صدقهم عقلية فيجب أن يكونوا صادقين فى أنهم يبلغون عن الله تعالى عقلاً(١). فهم معصومون عما ينافى مقتضى المعجزة كالكذب فى التبليغ(٢)، وذلك لأن الكذب ذنب وكبيرة وأنه لو صدر عنهم لزم أمور كلها منتفية(٣) منها حرمة اتباعهم، ولكن اتباعهم واجب بالاجماع لقوله تعالى «إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله)(٤).

الثانى: رد شهادتهم لقوله تعالى: (ان جاءكم فاسق بنبأ..)(٥) والاجماع على ذلك لكنه منتف للقطع بأن من يرد شهادته فى القليل من متاع الدنيا لا يستحق القبول فى أمر الدين.

الثالث.. استحقاق العذاب واللعن واللوم والذم لدخولهم تحت قوله تعالى: «ألا لعنة الله على الظالمين»(٦) وقوله تعالى: «لم تقولون ما لا

(١) النبوات والسمعيات د/ محى الصافى ص ٧٢.
(٢) شرح المقاصد - التفتازانى - ص ٤٩.
(٣) المرجع السابق ص ٥١.
(٤) سورة آل عمران الآية ٣١.
(٥) سورة الحجرات الآية ٦.
(٦) سورة هود الآية ١٨.

تفعلون»[١] وقوله «أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم»[٢] لكن ذلك منتفيا بالاجماع لكونه من أعظم المنفرات.

الرابع.. كونهم غير مخلصين، لأن المذنب قد أغواه الشيطان والمخلص ليس كذلك لقوله تعالى «ولأغوينهم اجمعين إلا عبادك منهم المخلصين»[٣].

لكن اللازم – غير مخلصين – منتف بالاجماع بقوله تعالى فى ابراهيم ويعقوب عليهما السلام «إنا أخلصناهم بخالصة ذكرى الدار»[٤] وفى يوسف عليه السلام «إنه من عبادنا المخلصين»[٥].

الخامس.. كونهم من حرب الشيطان ومتبعيه، واللازم – وهو أن يكون الرسول من حزب الشيطان – قطعى البطلان[٦].

أما صدقهم فى أمور الدنيا وفى تبليغ الأحكام الشرعية فهو داخل فى الأمانة ودليل الأمانة شرعى[٧]. فالرسل لا يكتمون ما أمروا بتبليغه لقوله تعالى فى حق نبينا عليه الصلاة والسلام: «يأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك، وإن لم تفعل فما بلغت رسالته»[٨] فإن الخطاب فى الآية للرسول صلى الله عليه وسلم. فإنه لم يكتم شيئاً من الوحى. وما يثبت لمحمد صلى الله عليه وسلم يثبت لجميع الرسل والأنبياء عليهم السلام فيستحيل عليهم أن يتصفوا بالكذب أو الكتمان. قال الإمام الايجى لقد أجمع أهل الملل والشرائع كلها على

(١) سورة الصف الآية ٢.
(٢) سورة البقرة الآية ٤٤.
(٣) سورة الحجرات ٣٩، ٤٠.
(٤) سورة طه الآية ٤٦.
(٥) سورة يوسف الآية ٢٤.
(٦) المقاصد – النفتازانى ص ٥١، ٥٢.
(٧) النبوات والسمعيات د/ الصافى ص ٧٣.
(٨) سورة المائدة الآية ٦٧.

وجوب عصمتهم عن تعمد الكذب فيما دل المعجز القاطع على صدقهم فيه كدعوى الرسالة وما يبلغونه عن الله تعالى إلى الخلائق، إذ لو جاز عليهم التقول والافتراء فى ذلك عقلاً لأدى إلى إبطال دلالة المعجزة وهو محال[١]. وقد قال الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم «يايها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس»[٢] وكما سبق وذكرنا أن الخطاب هنا للرسول صلى الله عليه وسلم فإنه لم يكتم شيئاً من الوحى، فيستحيل عليهم جميعاً أن يتصفوا بالكتمان، فهم جميعاً عليهم السلام معصومون فى التبليغ لا يكتمون شيئاً مما أوحاه الله إليهم، ذلك أن الكتمان خيانة، والرسل يستحيل أن يكونوا كذلك، ولو حدث شئ من الكتمان أو التغيير لما أوحاه الله فإن عقاب الله يحل بذلك الكاتم المغير لقوله تعالى: «ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين»[٣] لذلك عصمهم الله تعالى من الكذب فى التبليغ وفى دعوى الرسالة، فليس من المنطق أن يبعث الله رسلاً إلى خلقه وهم يتصفون بالكذب أو الكتمان، فهو أمر لا يستقيم مع دعوة الخلق، وهو أمر ترفضه كل التعاليم الإسلامية وكل الديانات السماوية. لأن المعجزة دالة على صدق الأنبياء فيما يبلغونه عن الله تعالى، فالكذب فى دعوى الوحى يؤدى إلى هدم الدين بالكلية، وخاصة أن المرسل من عند الله تعالى. ومن أجل هذا ورد الخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم محذراً لكل من يتصف بهذا الخلق فقال تعالى: «ولو تقول علينا بعض الأقاويل.. الآية» وما يثبت لنبينا صلى الله عليه وسلم فى هذا، فإنه يثبت لسائر الأنبياء والرسل عليهم السلام جميعاً، لأنه لا قائل بالفرق.

(١) المواقف - جـ ٨ - ص ٢٦٣.
(٢) سورة المائدة الآية ٦٧.
(٣) سورة الحاقة الآية ٤٤: ٤٦.

فقد أورد الإمام الفخر الرازى فى موضوع عصمة الأنبياء أن قال: وأما ما يتعلق بجميع الشرائع والأحكام من الله تعالى: فقد أجمعت الأمة على أنه لا يجوز عليهم التحريف والخيانة لا بالعمد ولا بالسهو وإلا لم يبق الاعتماد على شئ، وأما ما يتعلق بالفتوى فقد أجمعت الأمة على أنه لا يجوز تعمد الخطأ فى ذلك. ولم يخالف أحد فى عصمة الأنبياء عن الكذب فى التبليغ ودعوى الرسالة[(١)].

أما الآمدى فقال: وأما بعد النبوة فالاتفاق من أهل الشرائع قاطبة على عصمتهم عن تعمد كل ما يخل بصدقهم فيما دلت المعجزة القاطعة على صدقهم من دعوى الرسالة والتبليغ عن الله تعالى[(٢)].

كما أورد الإمام الجوينى فى كتاب الإرشاد أن الانبياء تجب عصمتهم عما يناقض مدلول المعجزة، وهذا مما نعلمه عقلاً ومدلول المعجزة صدقهم فيما يبلغون[(٣)].

فالمعجزة إذا دالة على صدق الأنبياء فيما يبلغونه عن الله تعالى، أما صدور الكذب عنهم بطريق الغلط والنسيان فقد اختلف المتكلمون فى ذلك ما بين مجوز ومانع، وقد أورد صاحب المواقف هذا الخلاف قائلاً: وفى جواز صدوره – أى صدور الكذب عنهم – فيما ذكر على سبيل السهو والنسيان خلاف، فمنعه الأستاذ أبو اسحاق الاسفراييني وكثير من الأئمة الأعلام لدلالة المعجزة على صدقهم فى تبليغ الأحكام، فلو جاز الخلف فى ذلك لكان نقضاً لدلالة المعجزة وهو ممتنع، وجوزه أبو بكر الباقلانى. فإن المعجزة إنما دلت على صدقه فيما هو متذكر له عامد إليه، وأما ما كان من النسيان وفلتات اللسان فلا دلالة لها على الصدق فيه فلا يلزم من الكذب هناك نقض

---

(١) عصمة الأنبياء – الفخر الرازى ص ٢٦.
(٢) الاحكام فى أصول الأحكام – الآمدى جـ ١ ص ٢٤٣.
(٣) الارشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد – إمام الحرمين الجوينى ص ٣٥٦.

لدلالتها[1]. فالإمام الايجى هنا ذكر هذا الخلاف بدون ترجيح، وحاصل هذا الخلاف يرجع إلى أن ذلك داخل تحت دلالة المعجزة على التصديق، فمن جعله غير داخل فيه مثل الباقلانى جوزه لعدم انتقاض الدلالة. وعلى ذلك فالرأى المختار هو ما أجمع عليه أهل السنة والجماعة وهو أن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين معصومون عن الكذب فى التبليغ ودعوى الرسالة، لأن المعجزة دلت على صدقهم فيما يبلغونه عن الله تعالى.

وأما صدور الكذب فى غير الوحى والتبليغ فهم معصومون عن تعمده، وأما صدور السهو والخطأ والنسيان فقد اختلف المتكلمون فى ذلك ما بين مجوز ومانع، والرأى المختار عندى هو جواز السهو والخطأ والنسيان فى غير الوحى والتبليغ وهذا لا يقدح فى عصمتهم إذ أنه يجوز عليهم صدور السهو والنسيان فى أمر من أمور الدنيا.

أما لو قلنا بعصمتهم عن صدور السهو والنسيان فى أمور الدنيا فبذلك ننفى عنهم صفة البشرية، والقرآن الكريم يقرر بشرية الرسل والأنبياء عليهم السلام لقوله تعالى: «قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلى»[2]. فاختلاف النبى عليه الصلاة والسلام عن غيره من البشر إنما يكون بالوحى لا غير، أما فى غير الوحى والتبليغ فيجوز أن يصدر منهم السهو والخطأ والنسيان، وهذا لا يقدح فى عصمتهم، وهذا عين ما ذهب إليه محققوا أهل السنة.

وخلاصة القول هنا أنه يستحيل عليهم الكذب فيما دلت المعجزة على صدقهم فيه كدعوى الرسالة وتبليغ الأحكام الشرعية ودليله اجماع أهل الأديان، أما صدور الذنب سهوا أو خطأ فى غير الوحى فهو جائز ولا يقدح فى العصمة وبالله التوفيق.

(١) المواقف – للايجى بشرح الشريف الجرجانى جـ ٨ ص ٢٦٣.
(٢) سورة الكهف الآية ١١٠.

القسم الثالث

عصمة الأنبياء من المعاصى والذنوب

سبق وذكرنا مذهبنا فى عصمة الأنبياء والرسل عليهم السلام عما ينافى متقضى المعجز، والآن سوف نتناول الآراء فى عصمة الأبنياء عن المعاصى والذنوب قبل النبوة وبعدها، والعصمة عن تعمد الكبائر بعد البعثة، وعن الصغائر المنفرة لا خلالها بالاتباع.

فقد اتفق جمهور المتكلمين على وجوب عصمة الرسل والأنبياء عن تعمد الكبائر بعد البعثة عمداً وسهواً عند المحققين منهم، وإن اختلفوا فى جهة الاستدلال أهو العقل أم السمع، فقال جمهور الأشاعرة بوجوب عصمتهم عن تعمد الكبائر بعد البعثة، وعن الصغائرالمنفرة لاخلالها بالاتباع، ولهذا ذهب كثير من المعتزلة إلى نفى الكبائر قبل البعثة ايضا[1].

وقد عرض الإمام الفخر الرازى هذه المسألة بأن وضح أن الخلاف فيها واقع فى أربع أمور:

الأمر الأول.. ما يتعلق بالاعتقاد، وقد وضح أن الأمة أجمعت على عصمتهم عليهم السلام إلا فرقة من الخوارج فإنهم يجوزون الكفر على الأنبياء وذلك لأنهم يجوزون صدور الذنب عنهم، وكل ذنب عندهم كفر.

الأمر الثانى.. ما يتعلق بتبليغ الشرائع والأحكام وقد أجمعت الأمة على أنه لا يجوز عليهم الخيانة وعدم التبليغ لا بالعمد ولا بالسهو.

---

(١) الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية د/ يحيى فرغلى ص ٨٥.

الأمر الثالث.. ما يتعلق بالفتوى لا يجوز تعمد الخطأ، اما على سبيل السهو ففيه خلاف.

الأمر الرابع.. ما يتعلق بأفعالهم وأحوالهم فقد اختلفوا فيه على خمس مذاهب وهى:

القول الأول للحشوية وهو أنه يجوز عليهم الاقدام على الكبائر أو الصغائر والثانى أنه لا يجوز منهم تعمد الكبيرة البتة، أما تعمد الصغيرة فهو جائز بشرط ألا يكون منفراً، فأما إن كان تعمد الصغيرة منفراً فذلك لا يجوز عليهم مثل التطفيف بما دون الحبة وهو قول المعتزلة.

والثالث لا يجوز عليهم تعمد الكبيرة والصغيرة، لكن يجوز صدور الذنب منهم على سبيل الخطأ فى التأويل وهذا قول الجبائى.

الرابع أنه لا يجوز الكبيرة ولا الصغيرة لا تعمداً ولا بالتأويل الخطأ. لكن يجوز عليهم السهو والنسيان ويعاتبون على ذلك السهو والنسيان.

الخامس.. لا يجوز عليهم الكبيرة ولا الصغيرة مطلقاً.

وقد رجح الإمام الفخر الرازى أن الأنبياء عليهم السلام معصومون – وقت الرسالة – عن تعمد الكبائر والصغائر. أما ما كان على سبيل السهو والنسيان فجائز[1].

وقد استدل الإمام الرازى على عصمة الأنبياء عليهم السلام وأنهم محفوظون من جميع المعاصى فقال: الدليل هو انه سبحانه وتعالى أمر المكلفين بمتابعة الرسول عليه السلام فقال تعالى: «قل إن كنتم تحبون الله

(١) الاربعين فى أصول الدين – الفخر الرازى ص ٣٣٠.

فاتبعونى يحبيكم الله»[١]، ولو أنه جاز أن يرتكب المعصية، لكان واجباً علينا متابعته عليه السلام فى ذلك، وذلك باطل فلزومه باطل. وإذا بطل فى حقه عليه السلام، بطل فى حق الأنبياء عليهم السلام، إذ لا قائل بالفرق. فثبت أن الأنبياء معصومون من جميع الذنوب[٢].

وقد دلل على وجوب عصمتهم عليهم السلام فى وقت الرسالة بوجوه وحجج كثيرة منها أنه قال: لو صدر الذنب عنهم لوجب زجرهم، لأن الدلائل الدالة على وجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر عامة، لكن زجر الأنبياء غير جائز لقول الله تعالى «إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله فى الدنيا والآخرة»[٣]، فكان صدور الذنب عنهم ممتنعا[٤].

وهذه آراء العلماء التى تتعلق بصدور الكبيرة عن الأنبياء قبل النبوة وبعدها.

أما ما يتعلق بالصغائر فهى على قسمين:

قسم يتعلق بالصغائر الخسية وهى التى يتصف قائلها بالخسة، كسرقة لقمة، فإنها لا تجوز أصلاً لا عمداً ولا سهواً.

وقسم آخر يتعلق بالصغار غير الخسية كنظرة أو كلمة سفه نادرة فى حالة غضب، فقد اختلف المتكلمون ما بين مجوز ومانع، والاكثرون على جواز صدورها عمداً، وكثير من العلماء على عدم الجواز عمداً. وهذا ما ذهب إليه محدثى السلف الصالح:

---

(١) من سورة آل عمران الآية ٣١.
(٢) الخمسون - الفخر الرازى - ص ٦٦.
(٣) من سورة الأحزاب الآية ٥٧.
(٤) الأربعين فى أصول الدين - الفخر الرازى - ص ٣٣١.

ورد فى العقائد العضدية أنه رأى محققى الأشاعرة المختار عندهم، وذهب الإمام الجوينى من أهل السنة وأبو هاشم من المعتزلة إلى جواز صدور الصغيرة عمداً من الأنبياء. ورجح الإمام الجوينى جواز صدور الصغائر عن الأنبياء عمداً، واجتح بما ورد فى القرآن الكريم من نصوص يوهم ظاهرها صدور الذنب عنهم.

أما صدور الصغائر التى لا تشعر بالخسة سهواً أو عمداً فى التأويل فجائز اتفاقاً إلا من الرافضة، فإنهم لا يجوزون عليهم صغيرة ولا كبيرة لا عمداً ولا سهواً ولا خطأ فى التأويل. بل هم مبرءون عنها قبل الوحى فكيف بعد؟ [1].

فإمام الحرمين الجوينى وكذا الآمدى قد اوردا هذا الخلاف، فذهبا إلى أنه ليس هناك دليل قطعى فى كون الأنبياء معصومون من الصغائر والكبائر. وبذلك نرى أن هذه المسألة ظنية.

قال الآمدى: وبالجملة فالكلام فيها وقع فيه الإختلاف فى هذه التفاصيل، غير بالغ مبلغ القطع بل هو من باب الظنون والاعتماد فيه على ما يساعد فيه من الأدلة الظنية نفياً وإثباتاً[2].

والذى اختاره وارجحه من بين هذه الآراء هو أن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين معصومون من تعمد الصغائر بعد النبوة.

أما صدور الصغائر قبل النبوة إذا لم تكن خسية فلم يقم دليل على منعه سواء أكان ذلك عمداً أم سهواً.

---

(١) المواقف – الايجى – بشرح الشريف الجرجانى جـ ٨ ص ٢٦٥.
(٢) الأحكام فى أصول الأحكام – الآمدى ص ٢٤٣.

وخلاصة هذه المسألة أن الأنبياء عليهم السلام معصومون عن تعمد الكبائر بعد النبوة. وهذا رأى جمهور أهل السنة وخالفهم فى هذا الحشوية وبعض فرق الخوارج.

أما إذا كان صدور الكبيرة سهواً أو خطأ فى التأويل فجائز عليهم. أما قبل النبوة فيستحيل صدور الكبيرة عنهم إذا كانت أصول الأخلاق. وهذا ما نذهب إليه ونرجحه.

وخلاصة القول فى هذه المسألة أن جمهور أهل السنة ذهبوا إلى جواز صدور الكبائر عن الأنبياء قبل البعثة، وذهبت المعتزلة إلى امتناع صدور الكبائر من الأنبياء عقلاً. وقالت المعتزلة بناءً على أصولهم فى التحسين والتقبيح العقليين بوجوب رعاية الصلاح والأصلح - يمتنع ذلك عقلاً - لأن صدور الكبائر عنهم عمداً يوجب سقوط هيبتهم عن القلوب وانحطاط رتبتهم فى أعين الناس فيؤدى إلى النفرة عنهم وعدم الانقياد لهم، فيلزم منه إفساد الخلائق وترك استصلاحهم. وهو خلاف مقتضى العقل والحكمة[(١)].

وبذلك نرى أن المعتزلة قد اختلفت مع أهل السنة فى المنهج حيث أنهم ذهبوا إلى استحالة صدور الكبائر مطلقاً عقلاً، لكن أهل السنة ذهبوا إلى امتناع صدور الكبائر عن الأنبياء سمعاً وهذا هو الرأى المختار، وذلك لأننا لا نوافق المعتزلة فى منهجهم فى قضية التحسين والتقبيح العقليين والقول عندنا أنه لا تحسين إلا ما حسنه الشرع ولا تقبيح إلا ما قبحه الشرع، لذلك نذهب إلى امتناع الكبائر عن الأنبياء سمعاً وذلك لورود النصوص التى تؤكد ذلك.

أما الحشوية فقد جوزوا صدور الكبائر عن الأنبياء وقد أورد الإمام

---

(١) المواقف - الايجى - بشرح الجرجانى جـ ٨ ص ٢٦٥.

الرازى شبههم ورد عليها فقال «والذى يدل على وجوب العصمة وجوه.. نذكر منها:

١- أنه لو صدر الذنب عنهم لكان حالهم فى استحقاق الذم عاجلاً والعقاب آجلاً أشد من حال عصاة الأمة وهذا باطل فصدور الذنب عنهم أيضاً باطل. ويوضح الإمام الفخر الرازى بيان الملازمة فيقول:إن أعظم نعم الله على العباد اعطاؤهم نعمة الرسالة والنبوة، وكل من كانت نعم الله تعالى عليه أكثر كان صدور الذنب عليه أفحش وصريح العقل يدل عليه، ويؤكده من النقل وجوه منها قوله تعالى:«يا نساء النبى لستن كأحد من النساء إن اتقيتن.... من تأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين) [١]
- أن المحصن يرجم وغيره يجلد.
- أن العبد يحد نصف حد الحر.

٢- لو صدر الذنب عنهم لاستحقوا العذاب واللعن والذم والتالى باطل فبطل صدور الذنب عنهم وثبتت العصمة لهم.

٣- لو صدر الذنب عنهم لما كانوا مقبولى الشهادة لقوله تعالى: «يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا....» [٢].
أمرنا بالتثبت والتوقف فى قبول شهادة الفاسق، إلا أن هذا باطل، فإن من لم تقبل شهادته فى الحبة كيف تقبل شهادته فى الأديان الثابتة إلى يوم القيامة...

(١) سورة الأحزاب الآية ٣٠.
(٢) سورة الحجرات الآية ٦.

٤- أنه لو صدر عنهم كبيرة لوجب زجرهم، لكن زجر الأنبياء غير جائز لقوله تعالى: «إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله فى الدنيا والآخرة»[١]. فكان صدور الذنب عنهم ممتنعاً.

٥- لو صدر الفسق عن محمد صلى الله عليه وسلم لكنا إما أن نكون مأمورين بالاقتداء به وذلك باطل لأن الأمر بالفسق لا يجوز على الحكيم، أو لا نكون مأمورين بالاقتداء به وهو أيضاً باطل لقوله تعالى: «قل إن كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله»[٢].

ولما كان صدور الفسق عنه عليه الصلاة والسلام يفضى إلى أحد هذين القسمين الباطلين كان صدور الفسق عنه محال[٣].

وما ذكره الفخر الرازى من هذه الحجج والأدلة يؤيد رأى أهل السنة فى امتناع تعمد الكبائر على الأنبياء وهذا عين ما ذكره الايجى بقوله: أما الكبائر – أى صدورها عنهم عمداً – فمنعه الجمهور من المحققين والأئمة ولم يخالف فيه إلا الحشوية، – والاكثر – من المانعين – على امتناعه سمعاً – قال القاضى والمحققون من الأشاعرة إن العصمة فيما وراء التبليغ غير واجبة عقلاً إذ لا دلالة للمعجزة عليه، فامتناع الكبائر عنهم عمداً مستفاد من السمع وإجماع الأمة قبل ظهور المخالفين فى ذلك[٤].

وبذلك نرى إجماع الأمة على عصمة الأنبياء عن تعمد الكبائر بعد النبوة، فقد اتفقت أمة المسلمين سوى الحشوية ومن جوز الكفر على الأنبياء

---

(١) سورة الأحزاب الآية ٥٧.
(٢) سورة آل عمران الآية ٣١.
(٣) الأربعين فى أصول الدين – الرازى – ص ٣٣٠، ٣٣١.
(٤) المواقف – الايجى، بشرح الجرجانى – جـ ٨ ص ٢٦٤.

على عصمتهم عن تعمده من غير نسيان ولا تأويل، وإن اختلفوا فى أن مدرك العصمة السمع. كما ذهب إليه القاضى أبو بكر والمحققون من أهل السنة، أو العقل كما ذهب إليه المعتزلة[١].

وبذلك نرى أن الاتفاق قائم بينهم على منع تعمد الكبائر، وقد اتفقت الأمة سوى الشيعة على جواز صدور الكبيرة عن الأنبياء سهواً أو خطأ فى التأويل، وقد أورد الإمام الرازى هذا الخلاف فى هذه المسألة كما وضحنا ذلك وذكرناه فى بداية هذا الموضوع.

(١) الأحكام من أصول الأحكام – الأمدى ص ٢٤٣.

الفصل الثانى

شبه المنكرين لعصمة الأنبياء عليهم السلام والرد عليها

ويشمل هذا المبحث على أهم الشبه التى تمسك بها المخالفون فى ثبوت العصمة للرسل والأنبياء عليهم السلام والتى استندوا فيها إلى نصوص القرآن الكريم التى يوهم ظاهرها صدور الذنوب والمعاصى فى جانب بعض الأنبياء عليهم السلام.

ولما كنا نذهب إلى ما يراه جمهور المتكلمين من وجوب العصمة للرسل عليهم السلام فلا يجوز عليهم سوى الصغائر الغير مشعرة بالخسة أو النفرة عمداً أو سهواً قبل البعثة وبعدها، لأن صدورها يوجب النفرة من اتباعهم وقد وضحت هذا فى الفصل السابق.

وفيما يلى سنعرض هذه الشبه ونقوم بالرد عليها وذلك من خلال الآيات التى تمسك بظاهرها هؤلاء المنكرون،

أولاً ما ورد فى حق آدم عليه السلام

وقد تمسك المنكرون للعصمة بشبه وردت فى حق آدم عليه السلام، وهذه الآيات تفيد ظاهرها صدور الذنب والمعصية منه عليه السلام وهذه الآيات هى:

(١) قوله تعالى: «وقلنا يا آدم اسكن انت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كان فيه وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم فى الأرض مستقر ومتاع إلى حين. فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه انه هو التواب الرحيم»[١].

(٢) قوله تعالى: «فعصى آدم ربه فغوى»[٢].

(٣) وقوله تعالى حكاية عن آدم وحواء «ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكون من الخاسرين»[٣].

(٤) قوله تعالى: «هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها فلما تغشاها حملت حملاً خفيفاً فمرت به فلما أثقلت دعوا الله ربهما لئن آتيتنا صالحاً لنكونن من الشاكرين. فلما آتاهما صالحاً جعلا له شركاء فيما آتاهما فتعالى الله عما يشركون»[٤].

وهذه الآيات بحسب ظاهرها والمتبادر منها تفيد أن الله سبحانه

---

(١) البقرة الآية ٣٥: ٣٧.
(٢) من سورة طه الآية ١٢١.
(٣) الاعراف الآية ٢٣.
(٤) الاعراف الآية ١٨٩، ١٩٠.

وتعالى نهى آدم عن الأكل من شجرة مخصوصة معينة. وأن آدم أكل منها بعد النهى الموجه إليه من قبل البارى سبحانه وتعالى.

كما تفيد الآيات أن آدم عليه السلام اعترف بخطيئته وكذلك حواء وانهما طلبا من الله المغفرة فأرشدهما إلى طريق التوبة فسلكاه فتاب عليهما. فتوجيه النهى إلى آدم عن الأكل من الشجرة منع له عن قربانها وتناوله منها بعد ذلك النهى خروج على هذا النهى وهذا عين الذنب[1].

وكما تفيد الآيات أنه اعترف هو وحواء بخطيئتهما وتوجها إلى الله سبحانه وتعالى بالتوبة والمغفرة، والتوبة لا تكون إلا عن خطأ، وتصوير هذه الشبه فى قياس حاصله أن (آدم نبى فعل المعصية وكل من كان كذلك لا يكون معصوماً فتكون النتيجة آدم ليس معصوما) أما الكبرى فواضحة، وأما الصغرى فدليلها اسناد المعصية إليه[2] حيث قال تعالى «وعصى آدم ربه فغوى»[3].

الجواب:

وقد رد على تلك الشبه بعدة أجوبة:

الأول.. نقول أن آدم عليه السلام ارتكب ذنباً لكنه كان قبل البعثة لأنه ارتكبه قبل أن يكون له ولد يرسل إليه، وكان ناسياً لذلك العهد الذى قد أخذ عليه لقوله تعالى فى حق آدم (فنسىَ ولم نجد له عزما[4]) وفضلاً عن ذلك فهذا الذنب من الصغائر، وتعظيم الله تعالى لذلك الذنب واستعظام آدم له نظراً إلى

---

(١) انظر مذكرات علم التوحيد أبو دقيقة جـ ٢ ص ٢٦٨.
(٢) عصمة الانبياء د/ عبد الحميد عز العرب ص ٢٢.
(٣) سورة طه الآية ١٢١.
(٤) سورة طه ١١٥.

علو شأنه ومزيد فضل الله تعالى عليه واحسانه ومخالفة الحبيب على الحبيب شديدة وصدور الصغيرة خصوصاً إذا كانت قبل البعثة لا يقدح فى عصمة الأنبياء عليهم السلام[١].

ثانيهما: قوله تعالى بعد اخباره بعصيان آدم عليه السلام قال: «ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى»[٢] والاجتباء هو إصطفاء الله له بالرسالة، فتكون المعصية قد وقعت من آدم عليه السلام قبل البعثة[٣].

ثالثاً.. أن آدم عليه السلام قد أكل من الشجرة ناسياً، ووقوع هذه المعصية من آدم عليه السلام على سبيل النسيان رجحه بعض أصحاب القفاسير يقول ابن العربى «فى تنزيه الانبياء عن الذى لا يليق بمنزلتهم مما ينسب الجهلة إليهم من وقوعهم فى الذنوب عمداً منهم إليها، واقتحاماً لها مع العلم بها، - وحاشا لله - فان الأوساط من المسلمين يتورعون عن ذلك فكيف بالنبيين؟ ولكن البارى سبحانه وتعالى بحكم النافذ، وقضائه السابق، اسلم آدم إلى المخالفة، فوقع فيها متعمداً ناسياً، فقيل فى تعمده (وعصى آدم ربه)[٤] وقيل فى بيان عذره (ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسىَ ولم نجد له عزما)[٥]... وجاز للمولى أن يقول فى عبده: عصى تعذيبا، ويعود عليه بفضله فيقول: نسى تنزيها[٦].

أما ما نسب لآدم عليه السلام من وقوع الشرك منه كما يوهمه ظاهر

---

(١) مذكرات التوحيد ص ٢٦٩.
(٢) سورة طه ٢٢.
(٣) شرح الطوالع ص ٢١٠ بتصرف.
(٤) سورة طه ١٢١.
(٥) سورة طه ١١٥.
(٦) عصمة الانبياء عز العرب ص ٢٤.

قوله تعالى «هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها فلما تغشاها حملت حملاً خفيفاً فمرت به فلما أثقلت دعوا الله ربهما لئن آتيتنا صالحا لنكونن من الشاكرين فلما آتاهما صالحاً جعلا له شركاء فيما آتاهما فتعالى الله عما يشركون»[1].

وبيان ذلك أن المراد بالنفس الواحدة فى الآية آدم عليه السلام «وجعل منها زوجها» يعن حواء ليسكن إليها فلما تغشاها حملت حملاً خفيفاً..» الآية، فإن الضمير فى قوله جعلا له شركاء راجع إليها إذا لم يتقدم ما يصلح لذلك سواهما، والضمير فى له لله تعالى فقد صدر عنه الاشراك، مما يتنافى مع العصمة، وقصته أن حواء لما أثقلت أى حان وقت ثقل حملها جاءها ابليس فى غير صورته وقال لها لعل فى بطنك بهيمة؟ فقالت: ما أدرى فلما ازداد ثقلها رجع إليها وقال كيف تجدنيك؟ فقالت: أخاف مما خوفتنى به فانى لا استطيع القيام فقال: أرأيت لو دعوت الله أن يجعله انساناً مثلى ومثل آدم تسمينه باسمى؟ فقالت: نعم ثم أنها حكت ما جرى بينهما لآدم فجعلا يدعوان الله لئن اتيتنا صالحاً أى ولدا سويا لنكونن من الشاكرين فلما ولدت سويا جاءها ابليس فقال: سميه باسمى قالت ما اسمك قال عبد الحارث وكان اسمه الحارث فسمته بعبد الحارث ورضى آدم بذلك[2].

والجواب على تلك الشبهة بثلاثة أجوبة:

أولاً: أن هذه الرواية وأمثالها مما نقل فى تفسير هذه الآية ضعيف وذلك من وجوه ثلاثة:

الوجه الأول.. أن هذه الرواية من باب الآحاد فلا تقبل مجال من

(١) سورة الأعراف ١٨٩، ١٩٠.
(٢) شرح المواقف ص ٢٧٠.

الأحوال فى الجانب العقدى أو فى العقليات.

الوجه الثانى.. أن هذه الرواية التى ذكروها لا تخرج عن واحد من إثنين فإما أن يكون آدم عليه السلام وحواء معه قد اعتقد أن الولد من خلق ابليس فسمياه بعبد الحارث.

وإما أنهما لم يعتقدا ذلك لكنهما سمياه بعبد الحارث مع معرفتهما بأن الحارث هو ابليس دون أن يدور بخلدهما شيئاً أكثر من أن هذا الاسم علم على المسمى فهو للاشارة والتمييز فقط كبقية الاعلام مع اعتقادهما الوافر فى أن خالقه ومدبر أمره هو الله، وأنه لا يد لإبليس ولا غيره من خلق الله فى خلق أو رزق.

فإن كان الأول لزم أن يكون آدم وحواء قد اعتقدا الهية إبليس وذلك بما لا يذهب إليه عاقل.

وإن كان الثانى لم يلزم منه الكفر ولا الفسق لأن الأعلام تفيد التسمية لا الاعتقاد فهى قائمة مقام الاشارة فقط ولا يلزم منه الكفر أو الفسق أصلاً.

الوجه الثالث.. أن العداوة الشديدة التى كانت بين آدم وابليس من يوم النفخ فى آدم وإلى آخر أيام آدم على هذه الأرض ترفض هذه الرواية الخاطئة وتتعارض مع هذا المذهب الكاذب[1].

ثانيا: أنه على فرض تسليم هذه الرواية واشباهها وانها صحيحة أن يقال أن هذه الآية: «وهو الذى خلقكم من نفس واحدة» الخطاب فيها لقريش والنفس الواحدة قصى وجعل منها زوجها أى جعلها عربية من جنسه، واشراكهما بتسميتهما ابناءها عبد مناف وعبد الدار فليس الضمير «فى» لآدم

(١) العقيدة الاسلامية فى ضوء العقل والنقل أ د. عبد السلام عبده ص ٣٢٨، ٣٢٩.

وحواء وإن صلح أنه لآدم فاين الدليل على الشرك فى الالهية[(١)].

ثالثاً.. أن الأولى فى تفسير هاتين الآيتين أن يقال : إن المعنى (هو الذى خلقكم) جميعاً وحده، من أن يكون لغيره مدخل فى إيجادكم (من نفس واحدة) هى آدم عليه السلام (وجعل منها زوجها) أى أنشا زوجها من جنسها أى أنشأ حواء من جنس تلك النفس، فكانت من الانس لا من الجن وذلك لحكمة اشار بقوله (ليسكن إليها) أى ليأنس بها وتطمئن نفسه إليها (فلما تغشاها) أى جامعها (حملت حملاً خفيفاً) وهو الجنين حال كونه نطفة أو علقة أو مضغة، فإنه لا ثقل فيه، بالنسبة لما بعده من الأطوار (فمرت به) أى استمرت على ما كانت عليه قبل الحمل من مباشرة شؤونها بدون ألم ولا تعب (فلما اثقلت) صارت ذات ثقل بكبر الحمل (دعوا الله ربهما) آدم وحواء (لئن اتيتنا صالحاً) أى نسلا سليما من فساد الخلقة؛ كنقص بعض الأعضاء فيكون صالحاً بمعنى سليما صفة لموصوف محذوف، وهو (نسلا) (لنكونن من الشاكرين) لك على تلك النعمة، (فلما اتاها صالحا) أى نسلا كاملاً الخلقة لا نقص فيه، والنسل الذى رزقه به آدم صنفان: ذكر وانثى، (جعلا له شركاء فيما اتاهما) أى جعل النسل الصالح الكامل الخلقة المكون من صنفين: ذكر وأنثى (شركاء فيما أتاهما فتعالى الله عما يشركون) أى تنزه الله تعالى عن اشراكهم.

وبيان الآية على هذا الوجه الذى سمعته يجعل الشرك باقياً على المعنى المتبادر منه، ويجعله صادراً من نسل آدم، لا من آدم وحواء وغاية ما يلزم على هذا الوجه أن لفظ (صالحا) فى الآية الواقع صفة لنسل لحذوف حيث كان مفرداً فظاهر الحال يقتضى أن الضمير العائد إليه يكون مفرداً، وقد

(١) شرح المواقف – جـ ٨ ص ٢٧٠، وعصمة الانبياء الفخر الرازى ص ٥٤، ٥٥.

عاد الضمير إليه فى قوله (جعلا) وقوله (أتاهما) مثنى فيكون جارياً على خلاف الظاهر، ولكن حيث كان القرآن عربياً، واللغة العربية لا مانع فيها من ارجاع الضمير إلى الكلمة، تارة باعتبار لفظها، وتارة باعتبار معناها، وحيث كان النسل مفرداً باعتبار لفظه، ومثنى باعتبار معناه، لأن المراد منه صنفان: ذكر وأنثى فقط لوحظ لفظه فوصف بقوله (صالحاً) وهو مفرد، واعيد الضمير عليه مثنى لأن النسل مكون من صفين ذكر وأنثى، وكما كان كل من الصنفين يشمل افراداً كثيرة أتى بضمير الجمع فى قوله (فتعالى الله عما يشركون) وحينئذ فليس فى الآية بالنسبة لأدم ما يخل بعصمته[1].

وهذا ما ذكره شارح المقاصد بقوله: «ولم يقل أحد فى حق الأنبياء بالشرك فى الالوهية، ولو قبل البعثة، فالوجه على أنه على حذف المضاف أى جعل أولادهما له شركاء، بدليل قوله تعالى: (فتعالى الله عما يشركون)[2].

وإذا سقطت هاتان الشبهتان اللتان وردتا فى حق آدم عليه السلام فقد سقط ما يخل بعصمته وثبت ما عليه المحققون من وجوب العصمة له ولسائر رسل الله وانبيائه عليهم السلام أجمعين.

(١) مذكرات فى التوحيد الشيخ أبو دقيقة جـ ٢ ص ٢٧٠، ٢٧١.
(٢) شرح المقاصد – التفتازانى جـ ٥ ص ٥٣، ٥٤.

ثانياً: ما ورد فى حق نوح عليه السلام

قد ورد فى القرآن الكريم آيات يوهم ظاهرها حصول الذنب من نوح عليه السلام، تمسك بها المنكرون لعصمة الأنبياء عليهم السلام، وهذه الآيات هى قوله تعالى (ونادى نوح ربه فقال رب إن ابنى من أهلى وإن وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين، قال يا نوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح فلا تسألن ما ليس لك به علم، إنى أعظك أن تكون من الجاهلين قال رب إنى أعوذ بك أن أسألك ما ليس لى به علم وإلا تغفر لى وترحمنى أكن من الخاسرين)[١].

فقد اشتبه على المخالفين فهم هذه الآيات فزعموا أن نوحاً عليه السلام ارتكب عدداً من المعاصى يمكن حصرها فى أربع نوردها مع إبطالها والرد عليها.

الشبهة الأولى:

أن قوله تعالى: (إنه ليس من أهلك) يدل على أنه لم يكن ابنا له، وقول نوح عليه السلام (إن ابنى من أهلى) يدل على أنه ابنه[٢] فيكون نوح قد كذب، ومن كان كاذباً لا يكون معصوماً فلا يكون نوح معصوماً.

الجواب:

ويجاب على هذه الشبهة من وجوه:

الأول: أنه كان ابن نوح لصلبه لقوله تعالى (ونادى نوح ابنه وكان فى معزل

---

(١) هو أول رسول إلى أهل الأرض هو نوح بن لامك بن متوشاح بن أخنوخ أى (إدريس) فإدريس جده الأكبر وينتهى نسبه إلى (شيث) عليه السلام ابن آدم أبى البشر وبينه وبين آدم ما يزيد على ألف عام «النبوة والأنبياء محمد على الصابونى ص ١٣٣.

(٢) عصمة الأنبياء – الفخر الرازى – ص ٥٧.

يا بنى اركب معنا ولا تكن مع الكافرين)[١].

وأما قوله تعالى (إنه ليس من أهلك) أى ليس من أهلك الذى وعدتك بنجاتهم معك[٢].

قال الشيخ أبو منصور رحمه الله عند تفسيره هذه الآية الكريمة (وقد كان عند نوح عليه السلام أن ابنه كان على دينه، لأنه كان ينافق، وإلا لا يحتمل أن يقول: ابنى من أهلى، ويسأله نجاته، وقد سبق منه النهى عن سؤال مثله بقوله جل وعلا: (ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا إنهم مغرقون) (المؤمنون/ ٢٧).

فكأن نوح يسأله على الظاهر الذى عنده، كما أهل النفاق يظهرون لنبينا عليه السلام الموافقة، ويضمرون الخلاف له، ولم يعلم بذلك حتى أطلعه الله تعالى عليه، وقوله: (ليس من أهلك أى من الذين وعدت النجاة لهم وهم المؤمنون حقيقة فى السر والعلن[٣].

الثانى: (إنه كان ابن نوح لصلبه وتعبير القرآن بأنه ليس من أهلك أى ليس من أهل دينك)[٤].

إذ متبعوا الدين الواحد يكونون أهلاً، والخارج على هذا الدين يكون خارجاً عن الأهل، ومن ثم لم يكن نوح كاذبا كما ظن الواهمون.

الثالث: (إنه ليس ابنه لصلبه ولكن ابن زوجته من غيره إلا أنه اختلط بأبنائه بعد أن تربى فى حجرة فاطلق عليه لفظ الابن على سبيل التجوز ولعل

---

(١) سورة هود الآية ٤٢.
(٢) عصمة الأنبياء الرازى ص ٥٨، النبوة والأنبياء : الصابونى ص ٧٩.
(٣) انظر تفسير النسفى جـ ٢ ص ١٩١، ١٩٢.
(٤) عصمة الأنبياء ص ٥٨ وشرح المقاصد جـ ٥ ص ٥٤.

أصحاب هذا الرأى قد استاقوه من قوله تعالى: (إن ابنى من أهلى) ولم يقل ابنى منى[١].

فلا يكون قد صدر من نوح عليه السلام والحالة هذه كذب.

الشبهة الثانية:

قوله تعالى (إنه عمل غير صالح) فالضمير فى إنه يعود على أرجح الآراء على السؤال[٢] أى أن سؤال نوح ربه نجاة ابنه عمل غير صالح فيكون نوح بهذا قد فعل معصية، ومن ثم تنتفى العصمة عنه وهو نبى من الأنبياء عليهم السلام.

الجواب:

ويجاب على تلك الشبهة من وجهين:

أحدهما: أن الضمير فى قوله تعالى (إنه) راجع إلى ابن نوح عليه السلام المذكور فى قوله تعالى (ربى إن ابنى من أهلى) ويؤيد هذا، القراءة المتواترة (عَمِلَ غير صالح) ببناء الفعل عمل للماضى.

وثانيهما: وعلى فرض التسليم بأن الضمير فى قوله تعالى: (إنه) راجع إلى السؤال فإن (هذا السؤال ليس من الكبائر التى تتعارض مع العصمة فليس فى الآية أكثر من أن الدعاء غير مقبول لأنه لا تتوافر فيه شروط الصلاح للقبول فهو غير مجاب وهذا ليس معصية تتعارض مع العصمة[٣].

الشبهة الثالثة:

أن الله عز وجل بسبب سؤال نوح ربه نجاة ابنه من الغرق نهاه أن

---

(١) نفس المرجع والصفحات.
(٢) عصمة الأنبياء ص ٥٨.
(٣) النبوة فى العقيدة الإسلامية د. عبد المنعم الصبحى ص ٣٣٥.

يسأله ما ليس له به علم حيث قال مخاطباً له: (فلا تسألن ما ليس لك به علم إنى أعظك أن تكون من الجاهلين) وبهذا يكون نوح عاصياً بسبب هذا السؤال ويكون هذا السؤال معصية، إذ لو لم يكن كذلك ما أجيب بهذا الجواب.

الجواب:

ويجاب على هذه الشبهة من وجوه ثلاثة:

أحدها: أن سؤال نوح عليه السلام ربه تجاة ابنه ليس معصية تتنافى مع العصمة غاية ما فيه أن نوحا عليه السلام تأول فأخطأ فى التأويل يقول ابن حزم (إن نوحا عليه السلام تأوّلَ وعد الله تعالى أن يخلصه وأهله فظن نوح أن ابنه من أهله على ظاهر القرابة وهذا لو فعله أحد لكان مأجوراً لأن من اجتهد وأخطأ فله أجر ولم يسأل نوح تخليص من أيقن أنه ليس من أهله فتفرع عن ذلك نهى أن يكون من الجاهلية فندم نوح عليه السلام على ذلك وفزع وليس ها هنا عمد للمعصية البتة ولا حجة فيه للمخالف[1].

وثانيهما: ما ذكره بعض الباحثين (من أن نوحاً عليه السلام – دعا لولده مطلقاً)[2] بمعنى يا رب إن جميع ولدى منى وقد وعدتنى بنجاتهم فلم يكن السؤال عن الولد الكافر وحده.

وثالثها: على أن النهى فى هذه الآية: (فلا تسألن ما ليس لك به علم إنى أعظك أن تكون من الجاهلين) قد يكون صادراً على سبيل التوجيه لا على سبيل كونه تحذيراً من خطأ تقدم بمعنى أنه قد صدر إليه النهى ابتداءً.

ولقد حدث هذا فى القرآن الكريم فى أكثر من موطن فلقد نهى القرآن

---

(١) الفصل: ابن حزم جـ ٤ ص ٥ طبع الخانجى بالقاهرة.
(٢) عصمة الأنبياء الرازى ص ٥٩.

الكريم – على سبيل المثال – نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم عن الشرك مثلاً فقال الله للرسول الكريم مخاطباً إياه: (ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين)[1] فهل وقع الشرك من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ هل يدور بخلد عاقل هذا؟

ومن هذا الباب قول الله تعالى: فيما نحن بصدد رده على نوح عليه السلام (إنى أعظك أن تكون من الجاهلين) فإن معناه أن الله سبحانه وتعالى يرشد أنبياءه حتى لا يقعوا فى ساحة الذنب وأنه لو تركهم لبشريتهم لتلوثت أقدامهم بأديم هذا الثرى الذى تتلوث به أقدامنا. فتوجيه الله لنوح وإرشاده إلى الصواب ووعظه له هو الذى يبعد به عن الخطأ وليس معناه كما يرى أصحاب هذه الشبهة أنه جَهِلَ فوعظه الله[2].

الشبهة الرابعة:

أن نوح عليه السلام استعاذ بالله تعالى من سؤاله هذا وطلب منه المغفرة حيث قال تعالى حكاية عنه (قال رب إنى أعوذ بك أن أسألك ما ليس لى به علم وإلا تغفر لى وترحمنى أكن من الخاسرين)[3].

والاستعاذة لا تكون إلا عن خطيئة ومعصية مما يقدح فى عصمته عليه السلام.

الجواب:

ويجاب على تلك الشبهة:

بأن التوبة قد تكون عن الصغيرة كما تكون عن الكبيرة ذلك لأن الصغيرة إذا

---

(١) سورة الزمر الآية ٦٥.
(٢) عصمة الأنبياء ص ٥٩ النبوة فى العقيدة الإسلامية ص ٣٦٦، ٣٦٧.
(٣) سورة هود الآية ٤٧.

أصر عليها مرتكبها ولم يتب منها كان هذا الإصرار كبيرة لأن الإصرار على أى ذنب كبيراً كان هذا الذنب أم صغيراً يعتبر كبيرة على أن التوبة قد تحسن دون سبق الذنب وذلك يكون على سبيل الانقطاع إلى الله تعالى والرجوع إليه ووجه ذلك الحسن أن التائب يستحق الثواب بها ابتداءً والذى يدل عليه أنا نقول اللهم اجعلنا من التوابين فلو كان حسنها مسبوقاً بفعل الذنب لكان ذلك سؤالاً لصيرورتنا مذنبين وأنه لا يجوز[1] وبانتفاء هذه الشبهة التى وردت فى حق نوح عليه السلام تثبت العصمة له ولسائر رسل الله وأنبيائه عليهم السلام.

---

(١) عصمة الأنبياء - الفخر الرازى ص ٥١، ٥٢.

ثالثاً: ما ورد فى حق ابراهيم[١]

وقد ورد فى القرآن الكريم آيات يوهم ظاهرها وقوع بعض الذنوب من إبراهيم عليه السلام تمسك بها المنكرون لعصمة الأنبياء عليهم السلام نوردها بأجوبتها على النحو التالى:

الشبهة الأولى:

تتمثل هذه الشبهة فى وقوع الشرك من إبراهيم عليه السلام مما يقدح فى عصمته وحاصلها أن إبراهيم عليه السلام نبى وقع منه الشرك بالله تعالى وكل من فعل ذلك لا يكون معصوماً، فتكون النتيجة - إبراهيم عليه السلام لا يكون معصوماً - وبالتالى لا يكون غيره من الأنبياء عليهم السلام معصومين وهو خلاف ما أجمع عليه علماء الكلام من عصمة الأنبياء عن الشرك قبل البعثة وبعدها عمداً وسهواً وقد تمسك أصحاب هذه الشبهة بظاهر قوله تعالى: (فلما جن عليه الليل رأى كوكباً قال هذا ربى فلما أفل قال لا أحب الآفلين فلما رأى القمر بازغاً قال هذا ربى فلما أفل قال لئن لم يهدنى ربى لأكونن من القوم الضالين فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى هذا أكبر فلما أفلت قال يا قوم إنى برئ مما تشركون)[٢].

ووجه تمسكهم بهذه الآيات فيما نسبوه إلى إبراهيم عليه السلام أنهم ظنوا أن قول إبراهيم (هذا ربى) لما رأى الكوكب، ثم لما رأى القمر ثم لما

---

(١) هو خليل الله إبراهيم بن تارح بن ناحور بن ساروغ وينتهى نسبه إلى سام بن نوح وبينه وبين نوح عليه السلام مدة تزيد على ألف عام وهذا النسب هو الذى ذكره المؤرخون نقلاً عن التوراة وأن اسم أبيه هو (تارح) وأما القرآن الكريم فقد ذكر أن اسم أبيه هو (آزر) وهذا هو الصحيح الذى يعول عليه/ النبوة. والأنبياء - الصابونى ص ١٤٦.

(٢) سورة الانعام الآية ٧٦: ٧٩.

راى الشمس كان ذلك منه شركاً بالله عز وجل سواء صدر ذلك منه اعتقاداً أو جهلاً بالله عز وجل أو شكاً فيه، الأمر الذى ينافى عصمته وبيان ذلك أن إبراهيم عليه السلام نظر إلى السماء ثم قال مشيراً إلى الكواكب هذا ربى فلما أفل هذا الكوكب رجع عن اعتقاد ألوهيته فلما رأى القمر ظاهراً مضيئاً اعتقد ألوهيته فلما غاب رجع عن اعتقاد ألوهيته فلما طلعت الشمس ورآها أكبر من الكوكب والقمر وأقوى منهما ضوءاً اعتقد ألوهيتها فلما غابت تبرأ من الشرك كله واعتقد أن المعبود بحق هو الله سبحانه وتعالى.

الجواب:

ويجاب على تلك الشبهة.

أنه لم يكن ذلك من إبراهيم اعتقاد أو جهلاً بالله عز وجل أو شكاً فيه تعالى وإما قاله لقومه إما على سبيل الاستفهام أو على سبيل المناظرة والاستدلال إلزاماً للخصم ومجاراة لهم ليكون أظهر فى إبطال حجتهم فهو يقول ذلك على سبيل الفرض والتقدير وعلى سبيل الإبطال لا الإثبات لأن من أراد إبطال حكم من الأحكام أو قول من الأقوال يفرضه أولاً ثم يبطله، فلما أراد إبراهيم مذهب قومه لجأ إلى تلك الطريقة لتكون أبلغ فى الإلزام وأقوى فى الإفحام وحاصل ما ذكره أن الكواكب لو كانت أرباباً كما تزعمون لزم أن يكون الرب متغيراً أولاً وهو باطل وهذا الطريق الذى سلكه إبراهيم مع قومه رجاء إيمانهم فكأنه قال لهم: لو سلمت لكم جدلاً أن الكواكب المذكورة آلهة فإن العقل يقضى بأن الإله ليس من جنس الحوادث فلا يتغير ولا يوصف بالانتقال من مكان إلى مكان ولا بالظهور ثم الخفاء ولا بالعكس وهذه الكواكب قد اتصفت بذلك فلا تصلح أن تكون آلهة.

والأولى فى تفسير هذه الآيات أن إبراهيم عليه السلام كان أبوه وقومه

يعبدون الأصنام، والشمس والقمر، والكواكب، فأراد أن ينبههم على الخطأ في دينهم، ويرشدهم إلى طريق النظر والاستدلال ويعرفهم أن النظر الصحيح مؤد إلى أن شيئاً منها لا يصح أن يكون إلها، لقيام دليل الحدوث فيها. وأن وراءها محدثا أحدثها وصانعاً صنعها، ومدبراً دبر طلوعها وأفولها، وانتقالها ومسيرها. وسائر أحوالها. وقول إبراهيم (هذا ربى) قول من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل، فيحكى قوله كما هو غير متعصب لمذهبه، لأن ذلك أدعى إلى الحق، وأنجى من الشغب، ثم يكر عليه بعد حكايته فيبطله بالحجة حيث يقول (لا أحب الآفلين) أى لا أحب عبادة الأرباب المتغيرين عن حال إلى حال، المتنقلين من مكان إلى مكان، المحتجبين بستر، فإن ذلك من صفات الأجرام وقوله (لئن لم يهدنى ربى لأكونن من القوم الضالين) تنبيه لقومه على أن من اتخذ القمر إلها وهو نظير الكواكب فى الأفول - فهو خبال وأن الهداية إلى الحق بتوفيق الله ولطفه.

على أن هذه الواقعة إنما حصلت بسبب مناظرة إبراهيم عليه السلام مع قومه والدليل على ذلك أنه تعالى بعد ذكر هذه القصة قال: (وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه) (الأنعام/ ٨٣) ولم يقل على نفسه نعلم أن هذه المناظرة إنما جرت مع قومه لأجل أن يرشدهم إلى الإيمان والتوحيد لا لأجل أن إبراهيم عليه السلام كان يطلب الدين والمعرفة لنفسه وقد أثبت القرآن الكريم أنه عليه السلام قد عرف ربه وآمن به حق الإيمان قبل هذه الواقعة حيث قال قبل هذه الواقعة لأبيه آذر: (أتتخذ أصناماً آلهة إنى أراك وقومك فى ضلال مبين) الأنعام ٧٤) وقوله تعالى: (يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئا)[1] (مريم/ ٤٢) وبهذا تسقط دلالة الآيات على وقوع

---

(١) سورة مريم الآية ٤٢.

الشرك من إبراهيم عليه السلام وتنتفى شبهة المخالفين فى عصمة الأنبياء بل إن هذه الآيات تدل على أن إبراهيم ينهى قومه عن الشرك ويطالبهم بالتوحد وقصر العبودية على الله وحده.

فالذى أوتيه إبراهيم عليه السلام من العلم بالحجة بظهور دلالة التوحيد وبيان عصمة إبراهيم عن الجهل بالله تعالى والشك فيه والإخبار أن ما جرى بينه وبين قومه إنما كان احتجاجاً ولم يكن اعتقاداً.

فمن ظن بإبراهيم الشك أو اعتقد أنه عبد الشمس أو الكواكب فقد جانب الحق وأخطأ الفهم وجهل صفات الأنبياء والمرسلين وكيف يكون ذلك والله عز وجل قد أعطاه العقل وكمال الرشد قبل النبوة (ولقد آتينا إبراهيم رشده من قبل وكنا به عالمين) (الأنبياء ٥١)[١].

الشبهة الثانية:

تتمثل فى الشك فى قدرة الله تعالى على إحياء الموتى إلى إبراهيم عليه السلام وحاصلها: أن إبراهيم سأل ربه كيف يحيى الموتى، ومن يسأل ذلك السؤال يكون شاكاً فى قدرته تعالى فلا يكون معصوماً فتكون النتيجة أن إبراهيم عليه السلام غير معصوم وقد تمسك أصحاب هذه الشبهة بظاهر قوله تعالى: (وإذ قال إبراهيم رب أرنى كيف تحيى الموتى قال أو لم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبى قال فخذ أربعة من الطير فصرهن إليك ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً ثم ادعهن يأتينك سعياً واعلم أن الله عزيز حكيم) (البقرة/ ٢٦٠).

---

(١) شرح المقاصد جـ ٥ ص ٥٤، شرح الطوالع ص ٢١٠، عصمة الأنبياء ص ٦٣، التفسير الكبير للرازى ص ١٣، ٤٦ والمواقف ص ٢٩٥، تفسير الكشاف الزمخشرى جـ ٢ ص ٤٠ أحكام القرآن ابن عربى جـ ٢ ص ٧٣٢، النبوة والأنبياء ص ٦٦، ٦٧، النبوة فى العقيدة الإسلامية وعبد المنعم الصبحى ص ٣٣٩، ٣٤١.

الجـواب:

وقد أجيب على هذه الشبهة من وجهين:

الأول: انه لا شك فى أن الإيمان درجـات ومراتـب متفاوتـة فـأراد إبراهيـم أن يعبر بإيمانه من مرتبة علم اليقين إلى مرتبة عين اليقين وليس فى مرتبـة علـم اليقين شك فى قدرته تعالى على إحياء الموتى يوم البعث. يقـرر ذلـك شـارح المواقف إذ يقول: وأما قوله تعالى حكاية عن إبراهيم (رب أرنــى كيـف تحيـى الموتى) فليس القصد منه شك إبراهيم فى قدرة الله تعالى وإنما غرض إبراهيم أن يصل إلى عين اليقين الذى هو أرقى من علم اليقين لأن عين اليقيـن يكـون عن مشاهدة وعيان فلا يبقى معه سبيل إلى وسوسة الشيطان ونزعاته فإبراهيم يعلم يقينا قدرة الله على إحياء الموتى ولكنه طلب من ربه مشاهدة ذلك ليصـل إلى ما هو أرقى من العلم[1].

الثانى: أن إبراهيم عليه السلام سأل عن كيفية الإحياء ولـم يسـأل عـن الإحياء ذاته لأن الإحاطة بالكيفية المفصلة أقوى وأرسخ من المعرفة الإجمالية المفضية إلى الـتردد بيـن الكيفيـات المتعـددة مـع الطمأنينـة فـى أصـل الإحيـاء والقدرة عليه[2] وبهذا يسقط إستدلال المخالف فى العصمة بهذه الآية فهى على هذا البيان لا تفيد وقوع الشك المفضى إلى الكفر من إبراهيم عليه السلام.

الشبهة الثالثة:

نسبة الكذب إلـى إبراهيـم عليـه السـلام ممـا يقـدح فـى عصمتـه وهـى خلاف ما عليه المحققون من عصمة الأنبياء عليهم السلام قبـل البعثـة وبعدهـا

(١) انظـر المواقـف ص ٢٩٦ ومحـاضرات فـى مـادة التوحيـد ص ١٨ للمرحـوم الشـيخ صالح موسى شرف المؤسسة العربية للطباعة والنشر بالقاهرة.
(٢) شرح المواقف جـ ٨ ص ٢٧١.

عمداً وسهواً فضلاً عن أنه ينافى الصدق الذى هو واجب للرسل عليهم السلام.

ومما تمسك به أصحاب هذه الشبهة هو ظاهر قوله تعالى: (وتا الله لأكيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين فجعلهم جذاذا إلا كبيرا لهم لعلهم إليه يرجعون قالوا من فعل هذا بآلهتنا إنه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم قالوا فأتوا به على أعين الناس لعلهم يشهدون قالوا أ أنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم قال بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم أن كانوا ينطقون) (الأنبياء/ ٥٧/٦٣).

وبيان ذلك أن إبراهيم عليه السلام كسر الأصنام التى كان يعبدها قومه من دون الله عدا كبير تلك الأصنام، ولما سأله قومه (أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم) نسب ذلك الفعل إلى كبير تلك الأصنام فيكون ذلك منه إخباراً بخلاف الواقع وهو كذب يتنافى مع العصمة.

الجواب:

ويجاب على تلك الشبهة من وجوه ثلاثة:

أحدها: أن إبراهيم عليه السلام قد قال ذلك استهزاء وتهكما بالكفار وتقريعا وتوبيخاً لهم كما لو قلت لصاحبك وهو أمى ويعتقد أنه قادر على الكتابة أنت كتبت هذا على سبيل الاتهزاء. وشاهد ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: (ذق إنك أنت العزيز الحكيم) (الدخان/ ٤٩) وهو فى الحقيقة مهان ذليل معذب فى النار فكلا القولين توبيخ أن قيل لهم على ظنهم إن الأصنام تفعل الخير والشر وعلى ظن المعذب فى نفسه فى الدنيا أنه عزيز كريم.

ولم يقل إبراهيم عليه السلام هذا على أنه محقق لأن كبيرهم فعله إذ

الكذب إنما هو الإخبار عن الشئ بخلاف ما هو عليه قصدا إلى تحقيق ذلك[١].

وثانيها أن قول إبراهيم عليه السلام (بل فعله كبيرهم هذا) إسناد للفعل إلى السبب لأن تعظيم الكفار للصنم حمل إبراهيم عليه السلام على أن جعله جذاذا[٢].

وثالثها: أنه قال ذلك تعريضاً بمعتقدهم الفاسد وهو عبادة الأصنام وأنها تضر وتنفع من دون الله ويؤيد لك قوله تعالى عن إبراهيم عليه السلام (فاسألوهم إن كانوا ينطقون) ليزيد فى التهكم بآلهتهم التى لا تستطيع أن تدفع عن نفسها البلاء فيكف تدفعه عنهم.

ومما يؤكد ما ذهبنا إليه أنه قال بعد هذا القول (أف لكم ولما تعبدون من دون الله أفلا تعقلون) (الأنبياء/٦٧)[٣].

الشبهة الرابعة:

تتمثل هذه الشبهة فى الأخذ بظاهر قوله تعالى (فنظر نظرة فى النجوم فقال إنى سقيم) (الصافات/ ٨٨ - ٨٩) وبيان ذلك أن إبراهيم عليه السلام نظر فى النجوم ليعلم حاله من تأثيرها والنظر فى النجوم من هذا الوجه حرام وقوله (إنى سقيم) كذب لأنه لم يكن سقيما والكذب ذنب وكل ذلك مناف للعصمة.

الجواب:

ويجاب على هذه الشبهة من وجوه:

أحسنها أن نظر إبراهيم فى النجوم ليس لتعرف حاله من تأثيرها بل نظره فيها كان للاستدلال والتعرف على صنعه تعالى والنظر فى النجوم من

---

(١) شرح المواقف جـ ٨ ص ٢٧١ وشرح المقاصد جـ ٥ ص ٥٤، شرح الطوالع شمس الدين الأصفهانى ص ٢١١، والفصل لابن حزم ص ٤ ص ٣٤.
(٢) شرح الطوالع ص ٢١١.
(٣) النبوة فى العقيدة الإسلامية ص ٣٤٤.

هذا الوجه طاعة لقوله تعالى (ويتفكرون في خلق السموات والأرض) (آل عمران/ ١٩١)[١] وأما قوله (إني سقيم) فمعناه أن به مرض الهم والحزن من عنادهم[٢].

وبهذا لا يكون قد صدر من إبراهيم عليه السلام كذب كما توهمه أصحاب هذه الشبهة.

إلى هنا نكون قد فرغنا من عرض الشبهة الواردة فى حق إبراهيم عليه السلام والرد عليها وبهذا تكون العصمة ثابتة له ولرسل الله وأنبيائه عليهم السلام.

(١) شرح الطوالع ص ٢١١.
(٢) شرح المقاصد جـ ٥ ص ٥٤.

رابعاً: ما ورد فى حق يوسف عليه السلام

وقد ورد فى القرآن الكريم بعض الآيات يوهم ظاهرها وقوع بعض الذنوب من يوسف عليه السلام مما يقدح فى عصمته ونحن نورد ما ورد فى حقه من شبهات ونرد عليها.

الشبهة الأولى:

تتمثل هذه الشبهة فى الأخذ بظاهر قوله تعالى (ولقد همت به وهم بها لولا أن رأى برهان ربه) (يوسف/ ٢٤) وحاصل ما تمسك به المخالفون فى العصمة بهذه الآية أن يوسف عليه السلام بادل امرأة العزيز الهم بالمعصية وهى الزنا والهم بالزنا ذنب يتنافى وما أجمع عليه المحققون من عصمة الأنبياء عليهم السلام من الكبائر.

الجواب:

وقد أجيب على تلك الشبهة من وجوه:

الأول: أن هم يوسف جبلى لأن ميل الرجل إلى المرأة جبلى ليس بنقص فى حق الرجال بل صفة محمودة غير اختيارية. فميله إليها هو بمقتضى الطبيعة البشرية كميل الصائم إلى شرب الماء فى اليوم الشديد الحر، ومن ثم فليس همه بها هماً بالمعصية.

الثانى: المراد من الآية (وهم بها لولا أن رأى برهان ربه) (يوسف ٢٤) على أن يكون الجواب المحذوف ما دل عليه الكلام السابق ويكون التقدير: لولا أن رأى برهان ربه لخالطها.

الثالث: أن فى الآية مجاز فهى من باب المشارفة أى شارف أن يهم بها.

الرابع: أنه على فرض التسليم بــأنه عليـه السـلام هـم بمخالطتهـا فـإن الهم مما لا يؤاخذ عليه المرء، ذلك أن الذى يجرى فى النفس خمس مراتب:

١- الهاجس: وهو ما يلقى فى النفس ولا يجول فيها.

٢- الخاطر: وهو ما يلقى فى النفس ويجول فيها.

٣- حديث النفس: وهو تردد بين فعل الخاطر وتركه.

٤- الهم وهو توجه النفس نحو الفعل والميل إليه.

٥- العزم والتصميم على الفعل.

جميع هذه المراتب لا يتناولهـا التكليـف، ولا مؤاخـذة فيهـا إلا المرتبـة الأخيرة، وهو العزم والتصميم، فالهم حينئذ لا مؤاخذة فيه، ولا يعد من الذنوب أصلاً وإن كان نحو معصية قال صلى الله عليه وسلم: (ومـن هـم بسيئة ولـم يعملها لم تكتب عليه)[1] ومن ثم لا يكون توجه نفس يوسف إلى امرأة العزيـز وهمه بمخالطتها ذنباً يؤاخذ عليه، حتى يتنافى مع عصمته.

الخـامس: أن المقصـود بـالهم فـى الآيـة بـالضرب والأذى.. وذلـك أن امرأة العزيز راودته عن نفسه، فغلقت الأبواب ودعتـه إلـى نفسـها، فاسـتعصم وأبـى وقـال (معـاذ اللـــه إنـــه ربـــى أحســـن مثــواى إنـــه لا يفلـــح الظـــالمون) (يوسف/٢٣).

وإزاء هذا الاستعصام والتأبى والترفع عن التسفل، همت امرأة العزيـز بضربه وإلحاق الأذى به، بعد أن عجزت عن إغوائه بكل وسيلة، فهم هو بـأن يعاملهـا بـالمثل دفاعـاً عـن نفسـه، لـولا أن رأى أن ذلـك لا يليـق بأمثالـه مـــن أصحاب النفوس الكبيرة ولا سيما أن هذا البيت آواه، وأكرمه، فضلاً عن أنهـا

(١) الحديث رواه البخارى فى كتاب الرقاق ومسلم فى كتاب الإيمان.

سيدته التى تبنته، وأنها زوجة رجل عظيم فى أمة عظيمة.

فلولا أن رأى ذلك كله، وهو صاحب شعور نبيل وعاطفة جياشه لقابلها بالمثل، ولأذاها بالضرب المبرح.

ولكنه كذلك لا يرضى بالاستكانة، ويقف ذليلاً يتلقى الضربات من امرأة أصابها جنون الشهوة الحيوانية – وهو من هو – فآثر أن يفر منها تفادياً من الحرج الذى تعرض له، ولكنها أبت الا أن تتابعه لتثأر لنفسها منه. (واستبقا الباب وقدت قميصه من دبر وألفيا سيدها لدا الباب) «يوسف/ ٢٥» فكان فى ذلك خلاصه والذى يدل على هذا أبلغ دلالة.

أولاً: أن الله آتاه العلم والحكمة (ولما بلغ أشده آتيناه حكماً وعلماً وكذلك نجزى المحسنين) «يوسف /٢٢».

ثانياً: أنه أجاب امرأة العزيز بعد المراودة، بما يدل دلالة قاطعة على أن السوء لا يخطر على قلبه (إنه ربى أحسن مثواى إنه لا يفلح الظالمون) (يوسف/ ٢٣) فالذى يقول هذا لا يتصور منه الهم بالفحش.

ثالثاً: أن الله صرف عنه السوء والفحشاء وأخلصه لنفسه «كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من عبادنا المخلصين». (يوسف/ ٢٤).

ومن كان كذلك لا يمكن أن تتوجه نفسه مجرد توجه إلى سوء أو إلى فحش لا فى القول ولا فى العمل.

رابعاً: أن كل هم فى القرآن إنما يقصد به الهم بالأذى كالضرب والقتل (وهمت كل أمة برسولهم ليأخذوه) (غافر/ ٥) (وهموا بما لم ينالوا) (التوبة/٤٧) وهكذا لو تتبعنا جميع أسباب براءة يوسف عليه السلام من الهم

بالفاحشة لوجدناها من الكثرة من ذلك فشهادة الزوج ذكرها القرآن فى قوله تعالى حاكياً عن العزيز أنه قال موجهاً الخطاب إلى زوجته (إنه من كيدكن إن كيدكن عظيم، يوسف أعرض عن هذا واستغفرى لذنبك إنك كنت من الخاطئين) (يوسف/ ٢٨، ٢٩).

وأما شهادة الحكام ففى قوله تعالى (وشهد شاهد من أهلها إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين فلما رأى قميصه قد من دبر قال إنه من كيدكن) (يوسف/ ٢٦:٢٨) واما شهادة النسوة فقولهن: (حاشا لله ما علمنا عليه من سوء) (يوسف/٥١).

وأما شهادة الملك فقوله:(إنك اليوم لدينا مكين أمين) (يوسف/ ٥٤).

وأما قول يوسف ففى قوله تعالى «هى راودتنى عن نفسى»، «يوسف/٢٦».

وقوله: (رب السجن أحب إلى مما يدعوننى إليه) (يوسف/٣٣) وقوله «ذلك ليعلم أنى لم أخنه بالغيب» (يوسف/٢٥) وأما اعتراف الخصم فيتمثل فى قول امرأة العزيز والنسوة اللاتى جمعتهن (ولقد راودته عن نفسه فاستعصم) (يوسف/ ٣٢) وأما شهادة رب العالمين ففى قوله: (كذلك لنصرف عنه السوء والفحشاء إنه من عبادنا المخلصين) (يوسف ٤١).

وأما شهادة إبليس فتتمثل فى قول الله تعالى: (لأغوينهم أجمعين إلا عبادك منهم المخلصين) (الحجر/ ٣٩/٤٠) ومهما يكن من أمر فليس فى الآية دلالة على ما ينافى فى عصمة يوسف عليه السلام[1].

---

(١) شرح المقاصد جـ ٥ ص ٥٥ شرح الطوالع ص ٢١١، القول السديد جـ ٢ ص ١٨٦ والعقائد الإسلامية - السيد سابق ص ١٦٣، ١٦٤، مطبعة الفتح للإعلام العربى.

الشبهة الثانية:

وهى نسبة الكذب إلى يوسف عليه السلام مما يقدح فى عصمته ذلك أنه نسب سرقة صواع الملك إلى إخوته وهم بريئون منها قال تعالى: (فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية فى رحل أخيه ثم أذن مؤذن أيتها العير إنكم لسارقون) (يوسف/٢٠).

الجواب:

ويجاب على تلك الشبهة من وجوه:

أحدها: أن يوسف عليه السلام لم يكذب وهو صادق لأنهم سرقوه من أبيه وباعوه ولم يقل عليه السلام إنكم سرقتم الصواع وإنما قال: فقد صوامع الملك، وهو فى ذلك صادق لأنه كان غير واجد له فكان فاقداً له بلا شك.

وثانيها: أن ذلك لموافقة أخيه ليقيم عنده فلا يكون خيانة فلا يكون ذنباً.

وثالثها: أن ذلك ليس من كلام يوسف عليه السلام حتى يكون كاذباً وإنما هو من قول المؤذن[1].

الشبهة الثالثة:

أن يوسف عليه السلام رضى بسجود أبويه وإخوته، والسجود لغير الله شرك فيكون رضا يوسف بذلك ينافى فى العصمة. قال تعالى (ودفع أبويه على العرش وخروا له سجدا) (يوسف/١٠٠).

---

(١) الفصل لابن حزم جـ ١ ص ٩ وشرح الطوالع ص ٢١١، وشرح المقاصد جـ ٥ ص ٥٥.

الجـواب:

ويجاب على تلك الشبهة:

أن هذا السجود منهم كان سجود تحية وتكرمة كالقيام والمصافحة إذا كانت مجرد انحناء وتواضع لا وضع جبهة(١).

الشبهة الرابعة:

وحاصلها أن يوسف عليه السلام أخفى حريته عند بيعه فإنه كتمان للحق وكتمان الحق ذنب ينافى العصمة.

الجواب:

ويجاب على هذه الشبهة:

أن يوسف عليه السلام إنما أخفى حريته لا شعاره بالقتل إن أظهر حريته وكان قبل توبته عليه السلام(٢).

وبهذا تنتفى الشبهة الواردة فى نفى عصمة يوسف عليه السلام وتكون العصمة ثابتة له ولسائر الرسل والأنبياء عليهم السلام على ما هو المقرر عقلاً وشرعاً.

---

(١) شرح المقاصد جـ ٥ ص ٥٥.
(٢) شرح الطوالع ص ٢١١.

خامساً: ما ورد في حق موسى عليه السلام[1]

قد ورد فى القرآن الكريم آيات يوهم ظاهرها وقوع بعض الذنوب من موسى عليه السلام مما يقدح فى عصمته نوردها بأجوبتها فيما يلى:

الشبهة الأولى:

تتمثل هذه الشبهة فى الأخذ بظاهر قوله تعالى (ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه فاستغاثه الذى من شيعته على الذى من عدوه فوكزه موسى فقضى عليه قال هذا من عمل الشيطان إنه عدو مضل مبين قال رب إنى ظلمت نفسى فاغفر لى فغفر له إنه هو الغفور الرحيم) (القصص/ ١٥، ١٦).

وحاصل هذه القصة أن موسى عليه السلام دخل مدينة (منف) كما نقل عن ابن عباس فى وقت لم يكن دخوله متوقعاً فيه، حيث كان الوقت وقت ظهيرة والأسواق قد أغلقت والناس فى بيوتهم قائلون فإذا هو برجلين يقتتلان، أحدهما إسرائيلى من الطائفة التى شايعته فى الدين، وهى بنو إسرائيل، والآخر قبطى من مخالفيه فى الدين، وهم القبط، وهما يتضاربان ويتهاوشان وقد اعتدى القبطى على الإسرائيلى فلما موسى استغاثه الإسرائيلى ليخلصه من شر ذلك القبطى فأقبل نحوه موسى يريد أن يمنعه عن الاعتداء ويدفع الأذى عن الإسرائيلى فوكزه (أى ضربه بجمع يده) فقضى عليه وخر القبطى على الأرض ميتا لا حراك به. فلما أبصر موسى المصرى قتيلاً من أثر

---

(١) هو موسى بن عمران بن يصهر بن قاهث وينتهى نسبه إلى يعقوب عليه السلام بن إسحق ابن إبراهيم عليهم من الله أفضل الصلاة والتسليم وأخوه هو (هارون) عليه السلام الذى بعثه الله عضدا ومعينا لموسى حين أراد الله أن يبعثه إلى (فرعون) لتبليغه رسالة الله وكان ذلك بدعوة دعا بها موسى (واجعل لى وزيراً من أهلى هارون أخى) (طه/ ٢٩، ٣٠) النبوة والأنبياء: الصابونى ص ١٦٧.

وكزه، ندم على ما حدث وقال: هذا من عمل الشيطان، إنه عدو يسعى في إضلال غيره، بين العداوة وظاهرها، ثم استغفر ربه منيبا إليه فغفر الله له. ومن ثم فقد تمسك المخالفون في العصمة بضرب موسى هذا القبطي بأصابع يده مجتمعة فقتله فقالوا هذا القبطي إما أن يكون مستحقاً للقتل وإما إلا يكون مستحقاً للقتل، فإن كان مستحقاً للقتل فلم قال (هذا من عمل الشيطان) وقال (رب إني ظلمت نفسي) وقال (فعلتها إذن وأنا من الضالين) (الشعراء/ ٢٠) مما يدل على أنه قتل من لا يستحق القتل وإذا لم يكن مستحقاً للقتل فإن قتله يعد معصية تنافي العصمة.

الجواب:

ويجاب على ذلك من وجوه:

أحدهما: إنا نختار أن ذلك القبطي كان مستحقاً للقتل لكفره وقوله (هذا من عمل الشيطان) لا يعني به ما فعله مع القبطي من وكزه لكن يعني به أن هذا القبطي جندي من جنود الشيطان فهو بيان لسبب استحقاقه للقتل ولا يعارض ذلك باستغفار موسى ربه إذ أن الاستغفار قد يكون بدون سابق ذنب كما قال الله تعالى (إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجاً فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا) (النصر/ ١: ٣) ومعلوم أن نصر الله والفتح ودخول الناس في دين الله أفواجا كل ذلك ليس بذنب يوجب الاستغفار.

وثانيها: وهو أيضاً على افتراض أنه كان مستحقاً للقتل ولكن موسى عليه السلام ليس هو أداة التنفيذ فحين أقدم موسى عليه السلام على قتله كان هذا الإقدام تركاً للمندوب وخلاف الأولى فحرم نفسه ثواب المندوب فلذلك وصف هذا العمل بأنه من عمل الشيطان واستغفر ربه منه.

وثالثها: أنه لم يكن مستحقاً للقتل وأن موسى عليه السلام لم يقصد قتله وإنما قصد بالوكز الخفيف منعه من العدوان على الإسرائيلى المستغيث به فقتل فهذا القتل ليس عمدا كما أنه كان قبل البعثة بدليل قوله تعالى حاكياً عن موسى عليه السلام (فعلتها إذا وأنا من الضالين) وهو حالة قبل النبوة فإنه كان ضالاً عما اهتدى له بعد النبوة وضلال الغيب عن العلم كما نقول أضللت بعيرى لا ضلال القصد إلى الإثم.

رابعاً: أن صريح الآية يفيد أن الذى حصل من موسى هو الوكز، وهو الضرب بالكف مجموعة الأصابع، وهو من الصغائر والقتل ترتب على هذا الوكز ولم يكن مقصوداً بل كان من قبل الخطأ وارتكاب الصغائر التى لا تشعر بالخسة لا يخل بالعصمة. وإنما ندم موسى بعد أن وقع منه الوكز، وقال (إنى ظلمت نفسى) لأنه ظهر له أن دفع الظلم قد يكون بغير الوكز، فلم يتعين الوكز طريقاً لدفع ظلم ذلك المعتدى وعلى هذا البيان لا يكون فى الآية ما يؤخذ منه أن موسى ارتكب ما يخل بالعصمة[1].

الشبهة الثانية:

تتمثل فى قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام للسحرة (قال لهم موسى ألقوا ما أنتم ملقون) (يونس/ ٨٠).

ووجه تمسك المخالفين بهذه الآية أن موسى عليه السلام قد أذن للسحرة فى إظهار السحر وهو ما يتنافى مع عصمته.

الجواب: ويجاب على تلك الشبهة من وجوه:

---

(١) النبوة والأنبياء الصابونى ص ١٧٢ والقول السديد جـ ٢ ص ١٨٥، ١٨٦ وشرح المواقف ص ٢٩٧، وعصمة الأنبياء للرازى ص ١٠١ والفصل لابن حزم جـ ٥ ص ١٢.

أحدها: أن إذن موسى للسحرة فى إظهار السحر ليس رضاءً به بل الغرض إظهار إبطاله.

وثانيها: أن إظهار السحر لم يكن حراماً حينئذ فإنه مما تختلف فيه الشرائع بحسب الأوقات.

ثالثها: أن يكون موسى عليه السلام قد علم أنهم يلقون سواء أذن لهم أم لا بدليل ما أنتم ملقون فلا يكون ذلك الإذن حراماً بل فيه قلة مبالاة بسحرهم.

رابعها: أن موسى عليه السلام أراد بذلك إظهار معجزته فى عصاه وتلقفها لما يأفكوه ولا يتم ذلك الإظهار فى ذلك المقام إلا بذلك الإذن فكان واجباً لكونه مقدمة للواجب.

وخامسها: أن يكون موسى قد أراد (ألقوا ما أنتم ملقون) إن كنتم محقين نحو: (فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين) (البقرة/ ٢٣) وبهذا لا تكون فى الآية دلالة على نفى العصمة عن موسى وبالتالى عن الأنبياء عليهم السلام كما توهم الواهمون.

الشبهة الثالثة:

وتتمثل هذه الشبهة فى الأخذ بظاهر قوله تعالى (وألقى الألواح وأخذ برأس أخيه يجره إليه) (الأعراف/ ١٥٠) وهى شبهة مركبة من أمرين:

(أ) أن فى إلقاء موسى عليه السلام الألواح وفيها كلام الله إهانة لها وإخلال بوجوب تعظيمها.

(ب) أن أخذ موسى برأس أخيه هارون لا يخلو إما أن يكون قد صدر الذنب من هارون عليه السلام ما استحق به ذلك التأديب أو لم يصدر عنه فإن

صدر عنه فقد صدر الذنب عن هارون عليه السلام، وإن لم يصدر عنه فصدر عن موسى عليه السلام، فعلى أى منهما فقد صدر الذنب عن نبى مما يدل على نفى العصمة عن الأنبياء عليهم السلام(١).

الجواب:

وقد أجيب على تلك الشبهة بشقيها من وجوه:

الأول: أن إلقاء الألواح كان عن دهشة وتحير لشدة غضبه والأخذ برأس هارون وجره إليه لم يكن على سبيل الإيذاء بل كان يدنيه إلى نفسه ليفحص منه حقيقة الحال فخاف هارون أن يحمله بنو إسرائيل على الإيذاء ويفضى إلى شماتة الأعداء فلم يثبت بذلك ذنب له ولا لهارون فإنه كان ينهاهم عن عبادة العجل(٢).

الثانى: أن موسى أقبل وهو غضبان على قومه، فأخذ برأس أخيه وجره إليه كما يفعل الإنسان بنفسه فى مثل ذلك الغضب، فإن المفكر الغضبان قد يعض على شفتيه ويقلب أصابعه ويقبض على لحيته، فأجرى موسى عليه السلام أخاه مجرى نفسه لأنه كان شريكه فصنع به ما يصنع الرجل بنفسه فى حال الفكر والغضب(٣).

الثالث: أن موسى لما رأى جزع هارون عليهما السلام واضطرابه لما جرى من قومه أخذه ليسكنه من قلقه كما يفعل الواحد منا إذا أراد إصلاح غضبان أو تسكين مصاب(٤).

---

(١) جامع البيان فى تفسير القرآن للإمام محمد بن جرير الطبرى جـ ١٣ ص ١٢٢. عصمة الأنبياء ص ٦٨.
(٢) شرح المواقف ص ٢٩٧ وشرح المقاصد حـ ٥ ص ٥٦.
(٣) عصمة الأنبياء ص ٦٨، ٦٩.
(٤) شرح المواقف المقصد الخامس ص ٢٩٨.

الشبهة الرابعة:

تتمثل فى قوله تعالى (فأوجس فى نفسه خيفة موسى قلنا لا تخف إنك أنت الأعلى) (طه/ ٦٧/٦٨) وحاصل هذه الشبهة، أن الآية تفيد أن موسى عليه السلام خاف حين ألقى السحرة حبالهم وعصيهم مع علمه بأن سحرهم مهزوم أمام المعجزة التى خصه الله بها، وخوف موسى هذا يتنافى مع ثقته كنبى فى نصر الله لدعوته خصوصاً وأن الله قال له ولهارون الذى بعثه وزيرا له (لا تخافا إننى معكما أسمع وأرى) (طه/ ٤٦) وعدم الثقة فى الله ينافى العصمة.

الجواب:

ويجاب على هذه الشبهة:

نقول: إن خوف موسى عليه السلام راجع إلى إشفاقه من وقوع الشبهة على القوم بعد أن رأى من قوة التلبيس ما رأى فأمنه من وقوع الشبهة بقوله (لا تخف إنك أنت الأعلى) وخوف موسى عليه السلام على دعوته أن يلبس عليها خوف الشرفاء على الحق أن يغلبه الباطل أو جزع الأبرار من أن يلتبس الحق بالباطل ولقد قال القرآن الكريم لرسول الله صلى الله عليه وسلم (لعلك باخع نفسك ألا يكونوا مؤمنين) (الشعراء/ ٣) فخوف موسى عليه السلام كان لحرصه على هداية قومه وليس فى حرص النبى على تبليغ الرسالة وعلى إيمان الناس بها ما ينافى فى الثقة فى الله الذى ينافى العصمة[١].

الشبهة الخامسة:

تتمثل هذه الشبهة فى أمور وقعت من موسى عليه السلام يوهم

---

(١) النبوة فى العقيدة الإسلامية ص ٣٥٨، ٣٥٩، عصمة الأنبياء ص ٦٨.

ظاهرها وقوع الذنب منه مما يقدح فى عصمة الأنبياء وذلك من خلال قصته مع الخضر عليه السلام، وحاصل ذلك قد روى البخارى عن أبى بن كعب الأنصارى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: بينما موسى فى ملأ بنى إسرائيل إذ جاءه رجل فقال: هل تعلم أحداً أعلم منك؟ فقال موسى: لا، فأوحى الله إلى موسى: بلى عبدنا خضر فسأل موسى السبيل إلى لقياه فجعل الله له الحوت آية[1].

فلما فقد الحوت بمجمع البحرين والتقى موسى بالخضر طلب منه أن يتبعه ليعلمه مما علمه ربه فحذره الخضر من عدم الصبر معه فوعد موسى بأنه سيصبر ولن يعصى للخضر أمراً بمشيئة الله تعالى (ستجدنى إن شاء الله صابراً ولا أعصى لك أمراً) (الكهف ٦٩) فاشترط عليه الخضر أن لا يسأله عن شئ ابتداء حتى يكون الخضر هو الذى يبينه من غير سؤال، وما أن ركبا السفينة وخرقها الخضر حتى بادر موسى بالإنكار عليه قائلاً (أخرقتها لتغرق أهلها) (الكهف /٧١) مخالفاً شرطه مع الخضر. وأيضاً قال له: (لقد جئت شيئاً إمرا) (الكهف /٧١) أى منكراً أو عجباً ثم قال له بعد أن قتل الغلام (لقد جئت شيئا نكرا) (الكهف /٧٤) وفعل الخضر لم يكن منكراً فكان كلام موسى خطأ.

كذلك وصف موسى عليه السلام نفس الغلام بأنها زكية ولم تكن كذلك فهذه حياة مآخذ على موسى.

الجـواب:

ويجاب على تلك الشبهة:

أن قول موسى عليه السلام للخضر (أخرقتها لتغرق أهلها)

---

(١) صحيح البخارى جـ ٤ ص ١٩٨.

(الكهف/٧١) فى حين أنه خرقها لمصلحة لا يعلمها موسى وأنه مخالف للشرط السابق بينهما قد صدر نسيانا حيث قال: (لا تؤاخذنى بما نسيت) (الكهف/ ٧٣) والنسيان جائز على الأنبياء فى غير التبليغ والشرع.

قال أبو القاسم على بن الحسين البغدادى: نسيان النبى لا يجوز فيما يؤديه عن الله تعالى، أو فى شرعه، أو فى أمر يقتضى التنفير عنه، فأما فيما هو خارج عما ذكرناه، فلا مانع من النسيان، ألا ترى أنه إذا نسى أو سها فى مأكله أو مشربه على وجه لا يستمر ولا يتصل فإن ذلك غير ممتنع[1].

وأما قول موسى للخضر لقد جئت شيئاً [امرا] وشيئا [نكرا] فقد أراد أنه منكر من حيث الظاهر على معنى أن من نظر إلى ظاهر هذه الواقعة لم يعرف حقيقتها حكم عليها بأنها شئ منكر أو: أراد عجباً، فإن من رأى شيئاً عجيبا جداً فإنه قد يقول: هذا شئ منكر، وفعل الخضر لما كان بأمر الله لم يكن منكراً فى الحقيقة[2].

وزاد الفخر الرازى: جوابا هو أن الكلام على حذف حرف الشرط فكأنه قال: إن كنت قتلته ظالماً فقد جئت شيئاً نكراً[3] لكن يضعف هذا الجواب أنه يحتاج إلى تقدير كلام حتى يستقيم المعنى وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير ما والأولى فى الجواب ما ذكر.

وأما وصف موسى عليه السلام النفس بكونها ذكية فعلى سبيل الاستفهام لا على سبيل الإخبار أو أنه أيضاً: أجرى الأمر على ظاهرة، فإنه

(١) تنزيه الأنبياء ص ٨٤ أبو القاسم على بن الحسين المطبعة الحيدرية بالنجف الأشرف.
(٢) شرح المواقف ص ٢٩٨.
(٣) عصمة الأنبياء ص ٧٠.

ظاهر أمر الغلام عدم أرتكاب ذنب.

قال ابن حزم: وتكلم موسى عليه السلام على ظاهر الأمر، وقدر أن الغلام زكى، إذ لم يعلم له ذنبا، وكان عند الخضر العلم الجلى بكفر الغلام، واستحقاقه القتل، فقصد موسى عليه السلام بكلامه فى ذلك وجه الله تعالى والرحمة[1].

وبهذا تسقط هذه الشبهة ولا يكون فيما وقع من موسى عليه السلام دليل على نفى العصمة عنه، وبالتالى لا تنتفى العصمة عن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

الشبهة السادسة:

وتتمثل هذه الشبهة فى أن موسى صلى الله عليه وسلم قد سأل ربه أن يريه ذاته وهو أمر قد سأله بنو إسرائيل من قبله، فعوقبوا عليه كما قال تعالى حكاية عنهم: (فقالوا إرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم) (النساء/١٥٣) فيكون موسى عليه السلام بسؤال الرؤية قد سأل ما علم أنه معصية يعاقب عليها مما يتنافى مع ثبوت العصمة للأنبياء وبيان هذه الشبهة أن موسى عليه السلام لما جاء لميقات ربه الذى حدده له ليعطيه التوراة، وهو تمام أربعين ليلة وكلمة وبه بلا كيفية طمع فى رؤيته تعالى لغلبة شوقه فسأله الرؤية بقوله: (رب أرنى أنظر إليك) (الأعراف/١٤٣) فأجابه الله بأن الرؤية غير جائزة (لن ترانى) واعتقاد جواز ما لا يجوز على الله تعالى كفر.

وأضاف ابن حزم قوله عن أصحاب هذه الشبهة: وذكروا قول الله عز وجل عن بنى إسرائيل (فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله

(١) الفصل لابن حزم جـ ٢ ص ١٦.

جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم) (النساء/ ١٥٣) قالوا: وموسى قد سأل ربه مثل ذلك فقال (أرنى أنظر إليك قال لن ترانى) قالوا: فقد سال موسى عليه السلام أمراً عوقب سائلوه قبله[1].

الجواب:

ويجاب على هذه الشبهة أن نقول:

إن موسى عليه السلام إنما سأل الرؤية قبل سؤال بنى إسرائيل وقبل أن يعلم أن هذا السؤال غير جائز فهذا لا مكروه فيه لأنه سأل ربه فضيلة عظيمة أراد بها علو منزلته عند ربه[2] أو نقول: إن بنى اسرائيل إنما سألوا رؤية الله متعنتين شاكين فى الله عز وجل وموسى سأل ربه الرؤية على سبيل الشرف وعلو المكانة.

وبهذا تنتفى هذه الشبهة كغيرها من سابقيها وتبرأ ساحة موسى عليه السلام مما نسب إليه من وقوع الذنب منه وبالتالى تثبت العصمة له ولغيره من الأنبياء والمرسلين.

---

(١) الفصل لابن حزم جـ ٤ ص ١٦.
(٢) نفس المصدر جـ ٤ ص ١٣.

سادساً: ما ورد فى حق داود عليه السلام[1]

تمسك القادحون فى عصمة الأنبياء بآيات من القرآن الكريم فسروها معتمدين على روايات موضوعة توهم وقوع بعض الذنوب من داود عليه السلام مما يقدح فى عصمته وبالتالى ينفى العصمة عن الأنبياء عليهم السلام ونحن نورد أهم ما أوردوه من شبه والرد عليها.

الشبهة الأولى: (تقديرها)

تتمثل هذه الشبهة فيما حكاه القرآن الكريم من قصة وقعت لداود عليه السلام قال تعالى: (وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب إذ دخلوا على داود ففزع منهم قالوا لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض فاحكم بيننا بالحق ولا تشطط واهدنا إلى سواء الصراط إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة واحدة فقال أكفلنيها وعزنى فى الخطاب قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه وإن كثيراً من الخلطاء ليبغى بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم وظن داود أنما فتناه فاستغفر ربه وخر راكعاً وأناب فغفرنا له ذلك وإن له عندنا لزلفى وحسن مآب) (ص/ ٢١: ٢٥).

ذلك أن هؤلاء المخالفين قد تمسكوا بما حكى فى تفسير هذه الآيات من أن داود عليه السلام قد عشق امرأة قائد جنده أوريا فاحتال لقتل زوجها

---

(١) هو داود بن إيشا بن عويد من أولاد يهوذا بن يعقوب بن اسحق بن إبراهيم خليل الرحمن عليه السلام وقد ذكر أهل التوراة وأهل الإنجيل نسبه فى كتبهم مفصلاً وهم جميعاً متفقون على أنه سبط يهوذا بن يعقوب المسمى (إسرائيل) عليه السلام وهو أحد الرسل الذين نزلت عليهم الكتب السماوية بعد موسى عليه السلام وأعطاه الله الزبور كما قال تعالى «وآتينا داود زبورا» «النساء/ ١٦٣» النبوة والأنبياء: الصابونى ص ٢٧٣.

بأن أرسله للحرب مرة بعد أخرى حتى قتل فتزوجها[1].

وبيان ذلك ما ذكر من أن سبب فتنة داود عليه السلام أنه تذكر ما أعطاه الله إبراهيم وإسحق ويعقوب من حسن الثناء الباقى لهم فى الناس فتمنى مثله فقيل له إنهم امتحنوا فصبروا فسأله الله أن يبتلى كالذى اعطوا إن هو صبر، وروى عن ابن عباس أنه قال: إن داود قال: يا رب قد أعطيت إبراهيم وإسحق ويعقوب من الذكر ما لوددت أنك أعطيتنى مثله قال الله: إنى ابتليتهم بما لم أبتلك به فإن شئت إبتلينك بمثل ما ابتليتهم به، وأعطيتك كما أعطيتهم قال: نعم قال له: فاعمل حتى أرى بلاءك، فكان ما شاء الله أن يكون، وطال ذلك عليه فكاد أن ينساه فبينما هو فى محرابه إذ وقعت عليه حمامة من ذهب، فأراد أن يأخذها فطارت إلى كوة المحراب، فذهب ليأخذها فطارت، فاطلع من الكوة فرأى امرأة تغتسل فنزل نبى الله عليه السلام من الحراب فأرسل إليها فجاءته، فسألها عن زوجها، وعن شأنها فأخبرته أن زوجها غائب، فكتب إلى أمير تلك السرية أن يؤمره على السرايا ليهلك زوجها ففعل، فكان يصاب أصحابه وينجو، وربما نصروا، وأن الله عز وجل لما رأى الذى وقع فيه داود أراد أن يستنفذه فبينما داود ذات يوم فى محرابه إذ تسور عليه الخصمان من قبل وجهه فلما رآهما وهو يقرأ فزع وسكت وقال: لقد استضعفت فى ملكى حتى إن الناس يتسورون على محرابى قالا له: لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض ولم يكن لنا بد من أن نأتيك. فلسمع منا قال أحدهما: إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة أنثى ولى نعجة واحدة فقال أكفلنيها. يريد أن يتم بها مائة، وتركنى ليس لى شئ وعزنى فى الخطاب قال: إن دعوت ودعا كان أكثر، وإن بطشت وبطش كان أشد منى، فذلك قوله (وعزنى فى الخطاب) قال

(١) عصمة الأنبياء: الرازى ص ٧٢، شرح المواقف ص ٢٩٨.

له داود: أنت كنت أحوج إلى نعجتك منه، لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه، إلى قوله (وقليل ما هم) ونسى نفسه عليه السلام فنظر الملكان أحدهما إلى الآخر حين قال ذلك فتبسم أحدهما إلى الآخر فرآه داود وظن إنما فتن، فاستغفر ربه وخر راكعاً وأناب أربعين ليلة، حتى نبتت الخضرة من دموع عينيه، ثم شدد الله له ملكه[١].

الجـواب:

وقد أجيب على تلك الشبهة من وجوه:

الأول: أن هذه الرواية التى ذكرناها وأمثالها يرفضها العقل ويأباها المنطق إذ لا يليق ذلك (بالأنبياء بل لو وصف به أفسق الملوك لكان منكرا)[٢].

الثانى: أنه حسب هذه الرواية يكون داود عليه السلام قد احتال حتى قتل أوريا ليتمكن من التزوج من امرأته، ومن ثم (فإن الدخول فى دم أوريا أعظم من التزوج بامرأته فكيف ترك الله الذنب الأعظم واقتصر على ذكر الأخف)[٣].

الثالث: أنه مما يدحض هذه الرواية أن الله عز وجل قد مدح داود عليه السلام قبل ذكر هذه القصة بصفات جميدة كلها من المدائح العظام منها:

(١) أنه تعالى قد وصفه بأنه ذو الأيدى أى القوة وأراد القوة فى الدين لأن القوة فى الدنيا كانت حاصلة لملوك الكفار ولم يستحقوا بها مدحاً والقوة فى الدين هى العزم الشديد على أداء الواجبات وترك المنكرات فكيف يوصف بها من لم يملك منع نفسه عن الميل إلى الفجور والقتل؟

---

(١) جامع البيان: الإمام محمد بن جرير الطبرى جـ ٢٣ ص ٩٣.
(٢) عصمة الأنبياء ص ٧٢.
(٣) نفس المرجع السابق والصفحة.

(٢) أن الله قد وصف داود عليه السلام بأنه أواب، والأواب معناه الرجاع إلى ذكر الله فكيف يتصور منه أن يكون مواظباً على القصد إلى أعظم الكبائر.

(٣) أن الله تعالى قد أخبر أنه سخر الجبال له يسبحن معه بالعشى والإشراق، وسخر له الطير محشورة كل له أواب أفترى أنه سخر له ذلك ليتخذه وسيلة إلى القتل والزنا، وقيل إنه كان محرماً عليه صيد كل شئ فكانت الطيور تأمنه فكيف يجوز أن تأمنه الطيور ولا يأمنه المسلم على زوجته؟

(٤) أن الله قد أخبر أنه آتى داود عليه السلام الحكمة حيث قال (وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب) والحكمة اسم جامع لكل ما ينبغى علما وعملا فكيف يعقل أنه اتصف بالحكمة مع إصراره على ما يستنكف عنه أخبث الشياطين من مزاحمة اتباعه فى الزوج والمنكوحة؟

فبان أن الله تعالى لما وصفه بهذه الصفة كان القول بما ذكروه من الفاحشة باطلا إذ ما قبل تلك الصفة هى هذه الممادح وما بعدها قوله تعالى (يا داود إنا جعلناك خليفة) وهذا أيضاً من أجل الممادح فلو توسطها ما يدل على أفحش المقابح يجرى ذلك مجرى قول من يقول فلان عظيم الدرجة فى الدين على الرتبة فى طاعة الله يقتل ويزنى ويلوط وقد جعله الله تعالى خليفة لنفسه وصوبه فى أحكامه وأمر أكابر الأنبياء بالاقتداء به فكما أن هذا الكلام لا يليق بعاقل فكذا ها هنا[1].

وبهذا يتجلى لنا أن (سياق الآية يدل على كرامته عند الله تعالى

(١) عصمة الأنبياء ص ٧٤.

ونزاهته مما ينسب إليه)[١].

هذا قليل من كثير مما ذكر فى إبطال هذه الشبهة مما يسقط حجمها لدى المخالفين فى ثبوت العصمة للأنبياء عليهم الصلاة والسلام.
لكن قد بقى هناك تساؤل حاصلة أنه إذا لم تكن هذه الرواية التى ذكرناها آنفا صحيحة فى تفسير هذه القصة فبما تفسر إذا؟

يرى شارح المقاصد أنه لم يثبت سوى أن داود عليه السلام خطب امرأة كان خطبها أوريا قائد جنده، فزوجها أولياؤها داود دون أوريا أو يقال إن داود عليه السلام سأله أن ينزل أوريا عنها فيطلقها وكان ذلك عادة فى عهده فكان زلة منه لاستغنائه بتسعة وتسعين والخصمان كانا ملكين أرسلهما الله تعالى إليه لينبهاه فلما تنبه استغفر ربه وخر راكعاً وأناب.

إلا أنه بالغ فى التضرع والتخزن والبكاء والاستغفار استعظاماً للزلة بالنظر إلى ماله من رفيع المنزلة.

وما يقال من أن فى ذلك نسبة الكذب إلى الملائكة يدفعه شارح المقاصد بأن تقرير الملكين تمثيل وتصوير القصة لا إخبار بمضمون الكلام ليلزم الكذب ويرى شارح المقاصد أن جملة القصة على هذا الوجه أولى مما قيل أن المتخاصمين كانا لصين دخلا عليه للسرقة فلما رآهما اخترعا الدعوى. أو كانا راعيين غنم ظلم أحدهما الآخر والكلام على حقيقته[٢].
وما يرفضه شارح المقاصد من تفسير الخصمين بأنهما لصان قصدا سرقة مال داود عليه السلام هو ما ارتضاه شارح المواقف إذ يرى أن الخصمين

---

(١) شرح المقاصد جـ ٥ ص ٥٦.
(٢) شرح المقاصد جـ ٥ ص ٥٦.

اللذين احتكما إلى داود عليه السلام هما لصان تسورا محرابه للإيقاع به فلما رأوه اخترع أحدهما هذه الدعوى لتبرير ما فعلاه يقرر ذلك فيقول (بل تسور قوم قصره «أى داود عليه السلام» للإيقاع به فلما رأوه مستيقظاً اخترع أحدهما الخصومة) المذكورة في القرآن وزعموا أنهم إنما قصدوه لأجلها لا لسوء به من قتل النفس أو سرقة المال ويدعم صاحب المواقف رأيه هذا بأن نسبة الكذب إلى اللصوص أولى من نسبته إلى الملائكة وعلى هذا.. [1] فمعنى قوله تعالى (أنما فتناه) اختبرناه فى أنه حين أساء الظن باللصوص مع قدرته عليهم فهل يعاجلهم بالعقوبة أولا، فلما لم يعاقبهم كان غاية فى الحلم والاستغفار لا يجب أن يكون لذنب منه بل جاز أن يكون طلبا لعفو الله عنهم وأن يغفر لهم مبالغة فى الحلم والاستغفار لا يجب أن يكون لذنب منه بل جاز أن يكون طلباً لعفو الله عنهم وأن يغفر لهم مبالغة فى الحلم والشفقة وقوله: فغفرنا له أى غفرنا لأجل حرمته وبركة شفاعة ذلك الفعل المنكر الذى أتى به أولئك المتسورون وحينئذ لا يحتاج إلى نسبة الكذب إلى الملائكة وحمل النعاج على النسوان[2].

ولكن لماذا لا يحمل الكلام على ظاهره ويكون الخصمان اللذان تسورا المحراب على داود عليه السلام هما راعيين غنم وتكون النعاج فى الآية على حقيقتها لا سيما وأن الكلام إذا أمكن حمله على ظاهره لا يجوز العدول عن معناه إلى معنى آخر وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل، ومن هنا فإنى أميل إلى ما قرره الشيخ أبو دقيقة إذ يقول إن هذه الروايات تؤدى إلى نسبة أمر لسيدنا داود قام الدليل العقلى على عصمته به، كما أنها تؤدى

(١) شرح المواقف ص ٢٩٨، ٢٩٩ بتصرف يسير.
(٢) شرح المواقف ص ٢٩٨، ٢٩٩ بتصرف يسير.

إلى التجوز فى لفظة النعجة، بدون مقتضى، فالواجب غض الطرف عن هذه الروايات حيث كانت تؤدى إلى ما ذكر، والمصير إلى ما يعطيه ظاهر الآية ويتفق مع ما قضى به العقل.

روى أن داود عليه السلام وزع أعماله على الأيام وخص كل يوم بعمل فجعل يوماً للعبادة لا يشتغل بغيرها ويوماً للقضاء وفصل الخصومات ويوماً للاشتغال بشئون نفسه، ويوماً لوعظ بنى إسرائيل وتخويفهم من الضار وترغيبهم فى النافع.

ففى يوم العبادة بينما كان فى محرابه مشتغلاً بعبادة ربه منفرداً وحده دخل عليه قوم من الإنس متخاصمون مع بعضهم بغير استئذان، ولم يكن دخولهم من الباب المعتاد بل تسلقوا سور محراب المسجد ونزلوا إليه، والذى دعاهم إلى هذا التسلق أنهم أرادوا الدخول من الباب المعتاد، فمنعهم الحرس الموجود على الباب.

لما رأى داود منهم ذلك فزع وظن أن مجيئهم على ذلك الوجه الذى لم يؤلف وفى غير يوم القضاء يكون الحاصل عليه فى الغالب هو التعدى عليه، فقالوا لا تخف نحن اثنان، جار بعضنا على بعض فاحكم بيننا بالحق ولا تتجاوزه واهدانا إلى وسط طريق الحق يزجر الباغى عما سلكه من طريق الجور، وإرشاده إلى منهاج العدل، ثم تصدى لشرح الحادثة التى جاء لأجلها اثنان فقال أحدهما يشير إلى الثانى (إن هذا أخى فى الصداقة أو النسب أو الدين (له تسع وتسعون نعجة) هى الأنثى من الغنم (ولى نعجة واحدة فقال) صاحب العدد الكثير لمالك النعجة الواحدة (أكفلينها) تحول لى عنها (وعزنى فى الخطاب) جاء بحجج لم أتمكن من ردها، فقال داود للآخر ما تقول فأقر بما قاله المدعى، ووافقه ولم يحك فى القرآن اعتراف المدعى عليه لأنه معلوم

من الشرائع كلها أنه لا يحكم الحاكم إلا بعد إجابة المدعى. بعد أن سمع داود كلام الخصمين قال للمدعى لقد ظلمك وتعدى عليك بطلبه ضم نعجتك إلى نعاجه، هذا هو ما يعطيه ظاهر الآية، ولا مقتضى للعدول عنه، والذنب الذى طلب داود من الله أن يغفره له هو ظنه بادئ الأمر أن القوم دخلوا عليه ليقتلوه، حيث دخلوا فى غير يوم القضاء وبدون استئذان وتسلقوا سور المحراب، فلما اتضح له أنهم جاءوا للتحاكم وبرز منهم اثنان لشرح قضيتهم رجع عما كان يظنه أولا من أنهم يريدون قتله، ورأى أنه ما كان ينبغى أن يتعجل بذلك الظن فاستغفر ربه من ذلك الظن الذى تعجل به، فغفر له ذلك الظن، ومثل ذلك الظن أن يعد ذنبا فى جانب سيدنا داود لعلو منزلته وقربه من الله، فهو من الصغائر التى لا تخل بعصمة الأنبياء، هذا هو الذى ينبغى أن يفهم من الآية فلا تلتفت لغيره[1]. وبهذا تسقط هذه الشبهة فى حق داود عليه السلام وتثبت عصمته وعصمة سائر الأنبياء عليهم السلام.

(١) القول السديد – محمود أبو دقيقة جـ ٢ ص ١٨٩، ١٩٠.

سابعاً: ما ورد فى حق سليمان عليه السلام[١]

تمسك المنكرون للعصمة بشبه نسبوها إلى سليمان عليه السلام أوهم وقوع ما يخل بعصمته ونحن نورد هذه الشبهة والرد عليها.

الشبهة الأولى:

تتمثل هذه الشبهة فى تفسير قوله تعالى فى حق سليمان عليه السلام (ووهبنا لداود سليمان نعم العبد إنه أواب إذ عرض عليه بالعشى الصافنات الجياد، فقال إنى أحببت حب الخير عن ذكر ربى حتى توارت بالحجاب ردوها علىّ فطفق مسحا بالسوق والأعناق) (ص/ ٣٠: ٣٣) وحاصل ما قالوه فى تفسيره هذه الآيات أن سليمان غزا أهل دمشق ونصيبين فأصاب ألف فرس وقيل ورثها عن أبيه فقعد يوماً بعد الظهر واستعرضها فلم يزل تعرض عليه حتى غربت الشمس وذلك قوله (حتى توارت) أى الشمس بدليل ذكر العشى (بالحجاب) حجاب الأفق.

وقيل: (حتى توارت) الخيل بحجاب الليل وغفل عن العصر أو عن ورد من الذكر كان له وقت العشى فقال: إنى أحببت الخير. وهو يتضمن معنى فعل يتعدى بعن. أى: أنبت حب الخير عن ذكر ربى، وجعلت حبها مغنيا عن ذكر ربى فاغتم لما فاته فاستردها.

وعقرها تقربا لله وذلك قوله (فطفق مسحا)[٢] فيكون سليمان عليه

---

(١) هو سليمان بن داود بن إيشا بن عويد.. من بسط ديهوذا بن يعقوب وينتهى نسبه إلى إبراهيم الخليل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وأهل الكتاب يذكرون نسبه مطولا، ويقولون إنه كان عظيم الحكمة، ولذلك يسمونه سليمان الحكيم، ولا يلقبونه بالنبى أصلاً انظر قصص الأنبياء للنجار ص ٣١٨.

(٢) غرائب القرآن ورغائب الفرقان: الحسن ابن محمد النيسابورى جـ ٢٢ ص ٩٩، ١٠٠.

السلام حسب هذه الرواية قد ارتكب ذنبين أحدهما: أنه اشتغل باستعراض الأفراس حتى غربت الشمس، وغفل عن وقت صلاة العصر، أو عن ورد كان له وقت العشى.

وثانيهما: أنه اغتم لذلك، فعقر الأفراس بقطع سوقها وأعناقها دونما جناية منها وكلاهما يخل بعصمته عليه السلام.

الجواب: ويجاب على هذه الشبهة من وجوه:

أحدها: أن ما وقع من اشتغال سليمان عليه السلام باستعراض الأفراس عن أداء صلاة العصر أو عن ورد كان له بالعشى كان على سبيل السهو أو النسيان ومعلوم أن هذا ليس بذنب حتى يخل بعصمته عليه السلام فتسقط تلك الشبهة وتثبت العصمة للأنبياء على ما هو عليه إجماع المحققين، لكنه يبقى أن يكون عقد سليمان لتلك الأفراس بقطع سوقها وأعناقها جناية منه عليها دونما ذنب ارتكبته وما يقال من أنه قد فعل ذلك تقربا إلى الله أو تصدقا بها على الفقراء والمساكين غير مقبول ويدفعه أن لا يليق بعاقل فضلاً عن نبى مرسل إتلاف آلة من آلات الجهاد بل من أعظمها فى عهده لا سيما أنه فى أمس الحاجة إليها للجهاد فى سبيل الله تعالى مما يجعلنا نميل إلى ضعف هذا الجواب.

ثانيها: أن من المفسرين من فسر الخير فى قوله تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام (أنى أحببت حب الخير) بالجهاد فيكون المراد من حب سليمان للخير، حبه للجهاد فى سبيل الله وإعلاء كلمته تعالى وأن الضمير فى قوله (توارت بالحجاب) راجع الصافنات الجياد لا للشمس، وأن سليمان عليه السلام إنما طفق مسحا بسوقها وأعناقها إما تشريفا وتكريما لها وإصلاحا لها

باعتبارها آلة للجهاد[١].

ثالثها: أنه ليس فى ألفاظ الآية ما يدل على أن سليمان قد أتى ما يخل بعصمته فالله عز وجل قد وهبه لداود عليه السلام إكراماً له ووصفه بأنه نعم العبد وأنه أواب ولا يتأتى أن يعقب هذين الوصفين ما يخالفهما من حب سليمان للدنيا وانشغاله بها حتى ألهته عن أداء عبادة من العبادات وأنه ندما على ذلك أخذ يقطع سوق الخيل وأعناقها.

يؤيد ذلك ما نقدمه من عرض يسير لمعانى بعض الألفاظ الواردة فى الآية والتى توهم وقوع سليمان عليه السلام فى الذنب المخل بالعصمة وها هى:

(١) معنى قوله (إنى أحببت حب الخير عن ذكر ربى) أنه مبالغة فى الحب من سليمان عليه السلام فإن الإنسان قد يحب شيئاً ولكن لا يجب أن يحبه كالمريض الذى يشتهى ما يؤذيه فأما من أحب شيئاً، وأحب محبته له كان ذلك غاية المحبة وكمالها، فقوله (أحببت حب الخير) بمعنى أحببت حبى لهذه الخيل. وقوله (عن ذكر ربى) أى بسببه (فعن) هنا تعليلية كما يقال سقاه عن الغيمة: أى لأجلها فالمعنى أن ذلك الحب الشديد لاستعراض الخيل إنما حصل له بسبب ذكر ربه (أى أمره) لا بالهوى وطلب الدنيا وذلك لأن رباط الخيل فى دينهم كان مأموراً به كما هو فى ديننا إذ هو مندوب إليه.

(٢) أن الضمير فى قوله (حتى توارت بالحجاب) يحتمل أن يعود إلى الشمس لذكر ما له بها تعلق وهو (العشى) يطلق على الفترة الواقعة من زوال الشمس إلى آخر النهار، وقال الراغب: من زوال الشمس إلى الصباح[٢].

---

(١) شرح المقاصد جـ ٥ ص ٥٧ بتصرف.
(٢) روح المعانى: الألوسى جـ ٧ ص ٣٤٩.

ويحتمل أن يعود الضمير إلى لفظ الجياد المذكور قبله بيد أن عوده على الجياد أولى لسببين:

أحدهما: أن الجياد مذكور صراحة وعود الضمير على المذكور صراحة أولى من عوده على ما ليس كذلك.

وثانيهما: أن لفظ الجياد أقرب إلى هذا الضمير وعود الضمير على المذكور القريب أولى من عوده على البعيد.

(٣) أن قوله تعالى (فطفق مسحا بالسوق والأعناق) ليس فيه أدنى دلالة على أن المراد من المسح هو قطع السوق والأعناق، إذ لو كان معنى المسح ذلك لكان إذا قال القائل: مسحت رأس فلان ويده، فهم أنه قطعها ولكان معنى قوله: (فامسحوا برؤسكم وأرجلكم) (المائدة/ ٦) القطع.

بل لو قيل: مسح رأسه بالسيف فربما فهم منه ضرب العنق فأما إذا لم يذكر السيف فإنه لا يفهم منه الضرب والقطع البته. على أن قوله مسح عنقه بالسيف لا يفيد القطع إلا على سبيل المجاز. فكيف إذا ترك ذكر السيف[1].

وبعد فلعله قد بان لنا أن هذه الشبهة لا أصل لها ويعجبني ما ذكره ابن حزم في هذا المقام جوابا على تلك الشبهة إذ يقول: (وهذه خرافة موضوعة مكذوبة سخيفة باردة فقد جمعت أفانين من القول والظاهر أنها من اختراع زنديق بلا شك لأن فيها معاقبة خيل لا ذنب لها والتمثيل بها، وإتلاف مال منتفع به بلا معنى).

ونسبة تضييع الصلاة إلى نبي مرسل ثم يعاقب الخيل على ذنبه لا على ذنبها وهذا أمر لا يستجيزه صبي ابن سبع سنين فكيف بنبي مرسل؟

(١) عصمة الأنبياء ص ٨١: ٨٥ والمواقف الإيجي جـ ٨ ص ٣٠٠.

﴿ ٧٧٧ ﴾

ومعنى هذه الآية ظاهر بين وهو أنه عليه السلام أخبر أنه أحب حب الخير من أجل ذكر ربه حتى توارت الشمس بالحجاب أو حتى توارت تلك الصافنات الجياد بحجابها ثم أمر بردها فطفق مسحا بسوقها وأعناقها بيده برا بها وإكراماً لها هذا هو ظاهر الآية الذى لا يحتمل غيره وليس فيها إشارة أصلاً إلى ما ذكروه من قتل الخيل وتعطيل الصلاة[1].

(١) الفصل جـ ٤ ص ٢٠ لابن حزم.

ثامناً: ما ورد فى حق يونس عليه السلام[١]

تمسك النافون لعصمة الأنبياء بما ورد فى حق يونس عليه السلام مما يوهم وقوع الذنب وذلك ظاهر قوله تعالى (وذا النون إذ ذهب مغاضبا فظن أن لن نقدر عليه فنادى فى الظلمات أن لا إله إلا أنت سبحانك إنى كنت من الظالمين) (الأنبياء/ ٨٧) حيث زعموا أن يونس عليه السلام قد عصى ربه وذلك من وجوه:

الأول: أن يونس عليه السلام قد غاضب ربه كما قال: (إذ ذهب مغاضبا) ومغاضبة الله تعالى من أعظم الذنوب وعلى تقدير أن المغاضبة كانت مع قومه ففى ذلك محظور أيضاً لأن الله تعالى قال: (فاصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب الحوت) (القلم ٤٨) وهو يقتضى أن ذلك الفعل من يونس كان محذورا.

الثانى: أن يونس عليه السلام قد شك فى قدره الله تعالى عليه كما قال تعالى (فظن أن لن نقدر عليه) والشك فى قدرة الله تعالى كفر، فكيف يصدد ذلك من نبى مرسل؟

الثالث: أنه اعترف بوقوع الظلم منه فى قوله كما حكاه الله تعالى عنه: (إنى كنت من الظالمين) والظلم من أكبر الذنوب، والظالم ملعون بنص القرآن قال تعالى (ألا لعنة الله على الظالمين) الأعراف/ ٤٤).

الرابع: أن الله عاقبه بإلقائه فى بطن الحوت، والعقوبة إنما تكون على الذنب.

(١) لم يذكر المؤرخون نسبا ليونس عليه السلام وإنما اتفقوا على أن اسمه (يونس بن متى) قالوا: (ومتى) هى أمه ولم ينسب إلى أمه من الرسل غير (يونس وعيسى) عليهما السلام، ويسمى عند أهل الكتاب (يونان بن امتاى) ويونس عليه السلام من بنى اسرائيل ويتصل نسبه ببنيامين أحد أولاد يعقوب عليه السلام وهو أخو يوسف الشقيق. النبوة والأنبياء: الصابونى ص ٣٠٢.

الخامس: أنه أتى ما يلام عليه بنص قوله تعالى (فالتقمه الحوت وهو مليم) ولا معنى لذلك إلا فى صدور الذنب منه.

الجواب: ويجاب على هذه الوجوه حسب الترتيب الذى أوردناه كما يلى:

أما الجواب على الوجه الأول: فهو أن يقال: إن الآية الكريمة قد دلت على أن يونس عليه السلام ذهب مغاضباً، ولم يدل على أنه غاضب الله وكيف يكون عليه السلام قد غاضب الله ومغاضبة الله لا تجوز على أحد من المسلمين، فكيف على النبى عليه السلام، وإنما كان غضبه على قومه الذين كانوا يعبدون الأصنام، وبالغوا فى العناد والمكابره إصراراً منهم على الكفر والاستكبار عن الإيمان به حتى نفذ صبره ولم يطق المصابرة معهم، فهذا غضب لله على أعدائه فلا يكون ذنباً مخلا بالعصمة.

ولا تعارض بين هذا وبين نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن التشبه بيونس عليه السلام فى قوله تعالى (ولا تكن كصاحب الحوت) إذ ليس المراد من النهى المذكور أن يونس عليه السلام قد ثقلت عليه أعباء النبوة لضيق خلقه، بل المراد أنه لم يقو على الصبر على تلك المحنة التى ابتلاه الله بها ولو صبر لكان أفضل، فأراد الله تعالي بمحمد صلى الله عليه وسلم أفضل المنازل وأعلاها.

وأما الجوانب على الوجه الثانى: فحاصله أنه ليس معنى قوله تعالى (فظن أن لن نقدر عليه) أن يونس عليه السلام قد ظن أن ربه يعجز فلا يقدر عليه، إذ ذلك شك فى قدرة الله تعالى والشك فى قدرة الله تعالى كفر، ولا يليق بيونس عليه السلام وهو نبى مختار من قبله عز وجل أن ينسب إلى الكفر وإنما المعنى أن لن نضيق عليه فهو من القدر وليس من القدرة ونظائر ذلك فى القرآن كثيرة منها قوله تعالى (الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر) (الرعد / ٢٦) وقوله (ومن قدر عليه رزق فلينفق مما آتاه الله) (الطلاق/ ٧)

وقوله (وأما إذا ما أبتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربى أهاننى) (الفجر/ ١٦) ومن ثم فليس هناك معصية تنسب إلى يونس عليه السلام.

وأما الجواب على الوجه الثالث: أن الظلم الذى نسبه يونس عليه السلام لنفسه ليس على ظاهره، وإنما المراد منه معناه اللغوى وهو وضع الشئ فى غير موضعه مطلقاً فيشمل الذنب وغيره ويونس عليه السلام جعل الخروج عن قومه بدل الصبر عليهم وتحمل أذاهم فكان المناسب منه البقاء بين ظهرانيهم متحملاً عنتهم وأذاهم حتى يأذن الله له فى المهاجرة عنهم إلا أنه تعجل الخروج والذهاب عنهم ضيقاً وتبرما بتعنتهم وإصرارهم على الكفر. هو إذن قد وضع الخروج عنهم موضع البقاء فيهم ومن ثم فاعترافه بالظلم هضم للنفس واستعظام لما صدر عنها مبالغة فى التضرع.

وأما الجواب على الوجه الرابع: بأنه على فرض التسليم بأنه ألقاه فى البحر والتقام الحوت له كان عقوبة على خروجه عن قومه بغير إذن، فإن هذه العقوبة لم تكن على معصية كبيرة أو صغيرة وإنما كان على تركة للأفضل وفعله خلاف الأولى وهو مع قومه فقد ظن يونس عليه السلام أنه يجوز له أن يخرج عن قومه غضباً لله وأنفة لدينه ولكن لم يكن ظن هذا صحيحاً ولم يكن خروجه مناسباً وإنما كان البقاء معهم هو الأولى والأنسب. وأما الجوانب على الوجه الخامس: فهو أن الملامة فى قوله تعالى: (وهو مليم) كانت بسبب ترك الأولى، أو الخطأ فى الاجتهاد[1].

---

(١) يراجع فى هذه الشبهة وأجوبتها: عصمة الأنبياء ص ٨٨، ٨٩، شرح المقاصد جـ ٥ ص ٥٨، وشرح المواقف الايجى جـ ٨ ص ٣٠١، القول السديد جـ ٢ ص ١٩٤.

تاسعاً: ما ورد فى حق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم[١]

كذلك تمسك النافون لعصمة الأنبياء بأمور نسبوها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم توهم صدور الذنب عنه مما يقدح فى عصمته، وهى عند التحقيق لا تعدو أن تكون شبها وافتراءات ونحن بدورنا نوردها ونرد عليها.

الشبهة الأولى:

وتتمثل هذه الشبهة فى الأخذ بظاهر قوله تعالى إخباراً عن حالة صلى الله عليه وسلم (ووجدك ضالا فهدى) (الضحى/ ٧) حيث دل ظاهر الآية على أنه صلى الله عليه وسلم كان واقعاً فى الضلال ولا شك أن الضال عاصى، مما ينفى العصمة عنه صلى الله عليه وسلم.

الجواب: ويجاب بأنه لا دلالة فى الآية على المعنى الذى ذكروه إذ خير ما يفسر به القرآن هو القرآن نفسه إذ القرآن يفسر بعضه بعضا، وقد قال تعالى فى شأنه صلى الله عليه وشأنه (ما ضل صاحبكم وما غوى) (النجم/٢) فهى صريحة فى نفى الضلالة والغواية فيه فى أمور الدين. ومن ثم ورد فى تفسير الآية موضع الشبهة جملة أقوال نوردها:

(١) أن ذلك كان قبل النبوة وأن المعنى ووجدك ضالاً عن النبوة فهداك إليها ويؤكده قوله تعالى (وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدرى ما الكتاب ولا الإيمان) (الشورى/ ٥٢).

---

(١) محمد صلى الله عليه وسلم سيد ولد آدم وأشرف قومه حسبا وأعلاهم نسبا فهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصى بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان إلى أن ينتهى إلى اسماعيل بن إبراهيم عليه السلام. البداية والنهاية ص ٢٦٠.

(٢) أن المراد (ووجدك ضالا) أى فى أمور الدنيا كالمعيشة وطرق الكسب.

(٣) أن الآية تصوير لما وقع له صلى الله عليه وسلم من أنه ضل فى بعض المفاوز فقد قيل إنه ضل فى صباه فى بعض شعاب مكة فرده أبو جهل إلى عبد المطلب، وقيل ضل فى طريق الشام حين خرج به أبو طالب[1].

(٤) أن معنى الآية ووجدك ضالاً أى متحيراً فى هداية المشركين واليهود والنصارى المعاصرين لك فهداك إلى الطريق الذى أرشدك إليه جبريل وبيان ذلك أن الضلال فى الآية إما أن يراد به ضلال الشرك أو ضلال الهوى أو ضلال الطريق، لا جائز أن يراد منه ضلال الشرك لقيام الدليل وانعقاد الإجماع على عصمة الأنبياء منه قبل البعثة وبعدها عمداً أو سهواً، ولا جائز أن يراد به ضلال الهوى لقيام الدليل والإجماع أيضاً على عصمة الأنبياء من اقتراف الكبائر قبل البعثة وبعدها كذلك فتعين أن يكون المراد ضلال الطريق وهو الذى يحسن حمل الآية عليه فالرسول صلى الله عليه وسلم بوصفه مختاراً للنبوة كان مجبولا على التوحيد وترك عبادة غير الله وعلى التحلى بالفضائل ومحاسن الأخلاق فنشأ عليه السلام بين قوم أكثرهم على عبادة الأصنام والأوثان وهو ما يرفضه العقل ويأباه الذوق السليم وبعضهم على اليهودية بعد تحريفها والعدول بها عن التوحيد إلى الشرك وبعضهم على النصرانية التى مال بها أربابها عن التوحيد إلى الشرك باعتقاد التثليث وغيره من أباطيلهم فضلاً عن ما رآه من سوء فى الأخلاق وهدر للقيم فتشوف الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ما يهدى به قومه ويرفع عنهم ثوب

---

(١) عصمة الأنبياء الرازى ص ٩٣، المواقف الايجى جـ ٨ ص ٣٠١، وشرح المقاصد السعد جـ ٥ ص ٥٨/٥٩.

الجهالة والعصبية ومن هنا أخذ يخلو بنفسه فى غار حراء كى تصفو روحه ويتصل بالخالق حتى يرشده إلى الطريق الموصل ولازال هكذا حتى أشرقت عليه شمس النبوة، ونزل عليه جبريل بالوحى وبين له الطريق الذى يسلكه فزالت عنه الحيرة بهذه الهداية[1].

وأيا ما يكن الأمر فليس فى الآية ما يدل على كونه صلى الله عليه وسلم عاصياً حتى تنتفى العصمة عنه.

الشبهة الثانية:

وحاصلها أن هؤلاء النافين للعصمة قد تعلقوا بظواهر الآيات التى توهم صدور الذنب منه صلى الله عليه وسلم وهى:

(١) قوله تعالى (لقد تاب الله على النبى) (التوبة/ ١١٧) إذ لا وجود للتوبة إلا مع الذنب.

(٢) قوله تعالى (فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك) (محمد ١٩) إذ الآية صريحة فى طلب الاستغفار.

(٣) قوله تعالى (ليغفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر) (الفتح ٢) وهذا تصريح بالمغفرة.

(٤) وقوله تعالى (ووضعنا عنك وزرك) (الشرح/٢) حيث دلت الآية على أن للرسول صلى الله عليه وسلم وزرا أى ذنبا قد وصفه الله عنه.

(٥) قوله تعالى فى الإذن للمخلفين عن غزوة تبوك (عفا الله عنك لم أذنت لهم) (التوبة ٤٣) إذ العفو لا يكون إلا عن سيئة.

الجواب: ويجاب عن تلك الشبهة حسب ترتيب الآيات المذكورة.

---

(١) القول السديد: أبو دقيقة جـ ٢ ص ٢٠٢/٢٠٣ بتصرف كبير.

(١) أما الجواب عن الآية الأولى فهـو أن التوبـة مـراد منهـا الرجـوع وهو محمول على فعل الصغيرة من الذنوب أو ترك الأولـى وكـان ذلـك توبـة من الله على النبى صلى الله عليه وسلم باعتبار مقامه وقربه منه تعالى.

(٢) أما الآية الثانية فجوابها أن طلب الاستغفار من الرسول صلى الله عليه وسلم كان على فعل الذلة قبل نبوته أو على تركه الأولى وسمى ذلك ذنبا لاستعظام صدوره عنه.

(٣) وأما الجواب عن الثالثة فيقال: إن ذلك محمول على ما فرط منـه قبل النبوة ولا تعارض بين هذا وبين قوله تعالى فـى الآيـة مـا تقـدم مـن ذنبـك وما تأخر إذا يجوز أن يصدر عنه صغيرتان إحداهما متقدمة عن الأخرى[1].

أو يقال إن المراد من المغفرة لازمها وهو قبول اللـه تعـالى لـه صلـى الله عليه وسلم ورفع درجاته فى الآخرة ويؤكد هذا المعنى تفسير الآيـة علـى هذا النحو (إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً) أى إنا يسرنا لك قهرك للكفار، وانتصـارك عليهم بمكابدة الحـروب واقتحـام مـوارد الخطـوب، وتحمـل المشـاق لمصلحـة تترتب على ذلك وهى نوالك السعادة الأخرويـة والسـعادة الدنيويـة وعـبر عـن السعادة الأخروية بقوله (ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر) فإن المغفرة هى الستر أو التجاوز عن المؤاخذة. ويلزمها قبول الله العبد المغفور له ورفـع درجاته فى الآخرة فتكون المغفرة مستعملة فى لازمهـا وهـو السـعادة الدائمـة، والقرينة على ذلك استحالة المعنى الحقيقى فإن الدليل قائم علـى عصمـة النبـى من ارتكاب الذنب. أما السعادة الدنيوية فعبر عنهـا بقولـه (ويتـم نعمتـه عليـك) بإعلاء الدين وانتشاره فى البلاد، واستجابة دعائك فى طلب فتـح مكـة وغيره

(١) عصمة الانبياء للرازى ص ١١١، والمواقف وشرحه ص ٨ الإيجى والسيد الشـريف والمقاصد السعد جـ ٨ ص ٥٨.

«ويهديك صراطا مستقيما» ويرشدك إلى الطريق السوى فى تبليغ رسالتك إلى قومك وإقامة حدود الشرائع «وينصرك الله نصراً عزيزاً» يقل وجود مثله ويصعب مثاله[1].

(٤) أما الجوانب عن الآية الرابعة فمن وجهين:

الأول: إما أن يكون المراد من الوزر الذنب كما هى بعض إطلاقاته وعند إذ يحتمل المعنى فى الآية ما يلى:

(١) أن يكون المراد منه ما أقترفه صلى الله عليه وسلم ووقع منه من ذلات وصغائر قبل البعثة وقد وضع الله ذلك عنه.

(٢) أن يكون المراد من الوزر جهله صلى الله عليه وسلم بالشرائع والأحكام قبل بعثته وقد وضعه الله عنه ببيان تلك الشرائع والأحكام وهدايته إليها.

الثانى: أن يكون الوزر على أصله فى وضع اللغة وهو الثقل قال تعالى (حتى تضع الحرب أو زارها) (محمد/ ٤) أى أثقالها وعلى ذلك يحتمل المعنى ما يلى:

(أ) أن يكون المراد تهالكه صلى الله عليه وسلم على إسلام أولى العناد وتلهفه على دخولهم فى دين الله تعالى.

وبيانه أنه صلى الله عليه وسلم كان فى غم شديد لإصرار قومه على الشرك وأنه كان هو وأصحابه فيما بينهم مستضعفين فلما أعلا الله كلمته وعظم أمره فقد وضع وزره ويقوى هذا التأويل قوله تعالى (ورفعنا لك ذكرك فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا) (الشرح/ ٤: ٦) فإن العسر بالشدائد

---

(١) القول السديد أبو دقيقة ص ٢٠١ مذكرات التوحيد.

والعموم أشبه، واليسر بإزالة الهموم أشبه[١].

(ب) أن الآية قد سبقت لحكاية ما كان عليه الرسول فى مبدأ أمره وما آل إليه أمره فيما بعد، ذلك أن الوحى كان مبدأ الأمر شديداً على النبى حين مقابلة الملك نظراً لعدم العهد به من قبل حتى كان النبى صلى الله عليه وسلم يذهب إلى أهله عقب الوحى ويقول: (زملونى زملونى).

وكان نشر الدعوة فى مبدأ الأمر متعسراً لعدم عهد قومه بذلك الدين الجديد، واختصاص النبى بالدعاية إليه من بينهم ثم تغير الحال بعد ذلك فحصل عند النبى إلف بالملك وتمكن من نشره للدعوة فشبه حاله بحال رجل حمل شيئاً ثقيلاً على ظهره ثم وضعه. ولا شك أنه قبل وضعه عن ظهره يكون متألماً متعباً وبعد وضعه عن ظهره يزول الألم والتعب كذلك النبى صلى الله عليه وسلم بعد أن كان فى مبدأ الأمر يلاقى الشدائد فى تحمل الوحى ونشر الدعوة أبدله الله عز وجل راحة بعد عناء ويسرا بعد عسر (فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا) [٢].

(٥) أما الجواب عن الآية الخامسة فمن وجهين:

الأول: أن عفو الله عن رسوله صلى الله عليه وسلم لاذنه للمتخلفين بالقعود عن الخروج للجهاد معه جاء تلطفا فى الخطاب منه تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وهو جائز فى استعمال أهل اللغة ونظيره قولك: أرأيت رحمك الله وغفر لك ولا يمكن إجراؤه على ظاهره الذى هو: أنه تعالى عفا عنه ثم عاتبه، إذ هو باطل قطعاً إذ العفو يقتضى ترك المؤاخذة وقوله (لم أذنت لهم)

---

(١) العصمة الرازى ص ١٠٦ وانظر المقاصد السعد ٩٥/٥ والمواقف وشرحه الإيجى والسيد الشريف ٣٠٤/٨.

(٢) القول السديد أبو دقيقة ٢٠٣/٢، ٢٠٤.

مؤاخذة فلو أجرينا قوله تعالى (عفا الله عنك) على ظاهره لزمت المناقضة[١].

الثاني: وعلى فرض التسليم أن العفو على ظاهره فإن الآية سيقت عتاباً للنبى صلى الله عليه وسلم على ترك الأولى وهو تأخير الإذن بالتخلف لطالبية.

فإنه لو أخر الإذن لهم بالتخلف لظهر كذبهم وافتضحوا على رؤوس الأشهاد وكان إذن النبى صلى الله عليه وسلم بالتخلف بناءً على إجتهاد منه وكان الأولى له انتظار الوحى[٢].

وبعد فكون الرسول صلى الله عليه وسلم أفضل الرسل وخاتمهم ودرجته العالية عند الله والمقام المحمود الذى وعده ربه إياه، واختصاصه بالشفاعة دون غيره يجعل وقوع الذلة منه، أو تركه للأفضل أو فعله خلاف الأولى ذنباً يستحق التوبة والعفو والمغفرة، وبهذا يظهر للمتأمل أن هذه الآية ليس فيها ما يدل على نفى العصمة عن نبينا صلى الله عليه وسلم وأن العصمة ثابتة له ولسائر الأنبياء على ما عليه المحققون.

الشبهة الثالثة:

تتمثل هذه الشبهة فى تمسك المخالفين فى ثبوت العصمة بظاهر قوله تعالى (ما كان لنبى أن يكون له أسرى حتى يثخن فى الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم. لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم) (الأنفال/ ٦٧/ ٦٨) حيث يشعر ظاهر الآيتين بأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد ارتكب خطأ يستوجب عذاباً عظيماً وبيانه أن الرسول

---

(١) العصمة – الرازى ١٠٧، والمواقف وشرحه الإيجى والسيد الشريف ٣٠٤/٨ بتصرف.
(٢) القول السديد – أبو دقيقة ١٩٦/٢.

صلى الله عليه وسلم قد استبقى الأسرى، واستبقاؤه لهم معصية بدليل قوله تعالى: (ما كان لنبى أن يكون له أسرى حتى يثخن فى الأرض).

وأنه صلى الله عليه وسلم قبل الفداء منهم وهو عرض دنيوى ذمه الله تعالى بقوله (تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة).

الجواب:

ويجاب على هذه الشبهة بأن مسألة الأسرى إما أن يكون قد نزل فيها وحى أولا، لا جائز أن يكون قد نزل فيها وحى إذ لو كان هناك نص فى ذلك لما استشار النبى صلى الله عليه وسلم أصحابه فتعين أن لا يكون هناك وحى فيها، وإذا لم يكن هناك وحى ألبته لم يتوجه إليه ذنب البتة وقوله تعالى (تريدون عرض الدينا) ليس فيه ذم للرسول صلى الله عليه وسلم فهو خطاب جمع فيصرف ذلك إلى القوم وهم أصحابه الذين رغبوا فى أخذ الفداء.

وقوله (لولا كتاب من الله سبق) يحتمل أن يكون معناه لولا ما سبق من تحليل الغنائم لعذبتكم بسبب أخذكم هذا الفداء، ويؤيد هذا المعنى قوله تعالى فى الآية التى تليها (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) (الأنفال ٦٩) ويحتمل أن يكون معناه لولا حكم سابق من الله فى اللوح المحفوظ وهو أن المجتهد لا يعاقب على اجتهاده وإن أخطأ (لمسكم فيما أخذتم) لأصابكم لأجل ما أخذتم من الفدية عذاب عظيم(١).

وعليه تكون الغاية من الآيتين السابقتين عذاب النبى صلى الله عليه وسلم على تركه للأفضل وفعله خلاف الأولى وهو اجتهاده، وقبوله الفداء

(١) انظر العصمة للرازى ص ١٠٥، ١٠٦، والقول السديد أبو دقيقة جـ ٢، ١٩٦.

وكان الأولى أن ينتظر حتى ينزل الوحى عليه ليبين له ما يجب فعله في هذه المسألة.

الشبهة الرابعة: قصة الغرانيق:

تمسك النافون للعصمة بما نقله بعض المفسرين عند تفسيرهم قوله تعالى: (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى إلا إذا تمنى ألقى الشيطان فى أمنيته فينسخ الله ما يلقى الشيطان ثم يحكم الله آياته والله عليم حكيم) (الحج/ ٥٢) فقد قالوا فى سبب نزول هذه الآية جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ناد من أندية قريش كثير أهله فتمنى يومئذ أن لا يأتيه من الله شئ فينفروا عنه، فأنزل الله عليه (والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى) فقرأها الرسول صلى الله عليه وسلم حتى بلغ (أفرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى) ألقى الشيطان كلمتين (تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى) فتكلم بها ثم مضى فقرأ السورة كلها فسجد فى آخر السورة وسجد القوم جميعاً معه ورفع الوليد بن المغيرة تراباً إلى جبهته فسجد عليه وكان شيخاً كبيراً لا يقدر على السجود فرضوا بما تكلم به وقالوا: قد عرفنا أن الله يحيى ويميت وهو الذى يخلق ويرزق ولكن آلهتنا هذه تشفع لنا عنده إذا جعلت لها نصيباً فنحن معك قال: فلما أمسى أتاه جبريل عليهما السلام فعرض عليه السورة فلما بلغ الكلمتين اللتين ألقى الشيطان عليه قال: ماجئتك بهاتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أفتريت على الله وقلت على الله ما لم يقل فأوحى الله إليه: (وإن كادوا ليفتنونك عن الذى أوحينا إليك لتفتدى علينا غيره) إلى قوله (ثم لا تجد لك علينا نصيرا) (الإسراء/ ٧٣/ ٧٥) فما زال مغموماً مهموماً حتى نزلت إليه (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى)[1] (الآية ١٢٠).

---

(١) جامع البيان – بن جرير الطبرى جـ ١٣١/١٧.

ومعنى الآية عند ذكر هذه القصة لم نرسل يا محمد من قبلك من رسول إلى أمة من الأمم ولا نبى محدث ليس بمرسل إلا إذا تمنى، والتمنى إما حديث النفس فيكون تمنى النبى صلى الله عليه وسلم هو ما حدثته نفسه من محبة مقاربة قومه فى ذكر الهتهم ببعض ما يحبون، وفى بعض الأحوال محبته أن لا تذكر الهتهم بسوء.

وإما أن التمنى بمعنى القراءة والتلاوة فيكون المعنى: وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى إلا إذا تلى كتاب الله وقرأ أو حدث وتكلم ألقى الشيطان فى كتاب الله والذى تلاه وقرأه أو فى حديثه الذى حدث وتكلم فيذهب الله ما يلقى الشيطان من ذلك على لسان نبيه ويبطله ثم يحكم آياته بأن يخلص آيات كتابه من الباطل الذى ألقى الشيطان على لسان نبيه(١).

أقول تمسك النافون للعصمة بهذه القصة ورتبوا على ذلك ما يقدح فى العصمة ويخل بها:

(١) الطعن فى كون القرآن من عند الله لإلقاء الشيطان فيه ما ليس منه فساد بذلك معرضاً للاحتمال بأن يكون من كلام الله تعالى أو من إلقاء الشيطان وفى هذا نسبة الكذب والافتراء والتقول على الله إلى النبى صلى الله عليه وسلم فيما أمره الله بتبليغه مع دفع الثقة فيما أتى به النبى صلى الله عليه وسلم من الشرائع والأحكام وسائر أمور الدين.

وما يقال فى القرآن ينسحب على غيره من الكتب السماوية التى نزلت على الأنبياء من قبل وهو مناف للعصمة قطعاً.

(٢) نسبة الشرك والكفر إلى النبى صلى الله عليه وسلم إذ قد مدح

---

(١) جامع البيان – بن جرير الطبرى جـ ١٧، ١٣٣، ١٣٤.

الأصنام التى اتخذت آلهة من دون اللـه وأخبر أن شـفاعتها فـى مؤلهيهـا أمـر يرتجى وهو مناف للعصمة كذلك.

الجـواب:

وقد أجيب على تلك الشبهة بعدة أجوبة بعضها ضعيف وبعضها قـوى نورد مثلاً للضعيف منهـا ثـم تذكـر بعـد ذلـك مـا نـراه صحيحـاً، مـن الأجوبـة الضعيفة ما قبل من أن الغرانيق هى الملائكـة وكـان هـذا قرآنـا فنسـخ تلاوتـه لإيهام المشركين أن المراد به آلهتهم[1].

وضعف هذا الجواب ظـاهر إذ كيف تفسـر الغرانيـق بالملائكـة واسـم الإشارة وهو «تلك» يقتضى أن يكون هناك مشـاراً إليـه فـى الآيـة ومعلـوم أن الملائكة لـم يـرد لهـم فيهـا ذكـر لا صريحـاً ولا ضمنـاً. بـل فيهـا ذكـر الـلات والعزى ومناة الثالثة الأخرى».

ما نراه صحيحاً: وخير ما يجاب على هـذه الروايـة وأمثالهـا محـض كذب وافتراء وأنها لا أصل لها، بل هى مـن وضـع الزنادقـة أو غـيرهم ممـن دأبوا على الكيد للإسلام ورسوله صلى الله عليه وسلم وكتابه الذى نـزل عليـه ذلك أن هذه الرواية معارضة بما يلى:

١- آيات القرآن الكريم:

(أ) قوله تعالى (ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين فما منكم من أحد عنه حاجزين) (الحاقة ٤٤/٤٧).

فالآية تفيد أنه لو تقول صلى الله عليه وسلم على الله ونسب إليه ما لم يقله لأخذه الله بعذابه وأهلكه دون أن يقدر أحد على دفع هذا عنه لكن اللـه لـم

---

(١) شرح المقاصد السعد ٥٩/٥، وشرح المواقف السيد الشريف ٣٠٢/٨ بتصريف.

يعذبه ولم يهلكه فتكون النتيجة أنه صلى الله عليه وسلم لم يفعل شيئاً من ذلك فيكون «صادقاً باراً راشداً لأن الله تعالى مقرر له ما يبلغه عنه ومؤيداً له بالمعجزات الباهرات والدلالات القاطعات[1].

(ب) قوله تعالى: (وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى إن اتبع إلا ما يوحى إلى إنى أخاف إن عصيت ربى عذاب يوم عظيم) (يونس ١٥) الآية تدل على أنه صلى الله عليه وسلم ليس فى مكنته أن يبدل شيئاً من القرآن من عند نفسه وإنما هو متبع ما يوحيه إليه ربه إذ أن الخروج على ذلك معصية تستوجب العذاب العظيم – فمعنى الآية وإذا تتلى على أهل مكة آياتنا الظاهرة فى دلالتها على وحدانيتنا وصحة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم قال الذين لا يؤمنون بالبعث ائت بقرآن ليس فيه ذم آلهتنا أو بدل منه ما نكره وائت بغيره من عند نفسك فأمر الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن يقول لهم ليس لى أن أغيره من قبل نفسى لأنه ليس من عندى وإنما هو من عند الله فالتصرف فيه إلى صاحبه وهو الله لا إلىّ (إن اتبع إلا ما يوحى إلى) أى ما اتبع فى شئ مما أفعل وأترك إلا ما يوحى إلى فى القرآن من غير تغيير له فى شئ أصلا[2].

فلو ألقى الشيطان على لسان النبى صلى الله عليه وسلم حديث الغرانيق ما كان متبعاً لما يوصيه إليه ربه لكن التالى باطل فبطل ما أدى إليه وثبت نقيضه وهو المطلوب.

(جـ) قوله تعالى (وإن كادوا ليفتنونك عن الذى أوحينا إليك لتفترى

(١) تفسير القرآن العظيم – ابن كثير ٤١٧/٤.
(٢) تفسير القرآن العزيز – الواحدى ٣٦٤/١.

علينا غيره وإذا لاتخذوك خليلاً ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً إذا لأذقناك ضعف الحياة وضعف الممات ثم لا تجد لك علينا نصيرا) (الإسراء/ ٧٣/٧٥) فالآيات تفيد أنه لو قرب صلى الله عليه وسلم من الميل إلى المشركين لأذاقه الله ضعف الحياة وضعف الممات دون أن يكون له نصير يمنعه من فعل الله به لكن الله تعالى لم يذقه ذلك فلا يكون صلى الله عليه وسلم قد قرب من الميل إليهم لتثبيت الله إياه. يقول القرطبى: ومما يدل على ضعفه أيضاً وتوهينه (حديث الغرانيق) من كتاب الله قوله تعالى (وإن كادوا ليفتنونك) الآيتين فإنها ترد أن الخبر الذى روده لأن الله تعالى ذكر انهم كادوا يفتنونه حتى يفتدى وأنه لولا أن ثبته لكاد يركن إليهم فمضمون هذا ومفهومه أن الله تعالى عصمه من أن يفترى وثبته حتى لم يركن إليهم قليلاً فكيف كثيراً وهم يروون فى أخبارهم الواهية أنه زاد على الركون والافتراء بمدح آلهتهم وأنه قال صلى الله عليه وسلم افتريت على الله وقلت ما لم يقل وهذا ضد مفهوم الاية وهى تضعف الحديث لو صح فكيف ولا صحة له[1].

٢- إن هذه الرواية وأمثالها معارضة بالعقل وبيانه:

(أ) أنه لو تكلم النبى صلى الله عليه وسلم بما تزعمه هذه الرواية لكان لا يخلو إما أن يكون قد تكلم بها عمداً أو جبراً أو سهواً لكن ذلك باطل فبطل ما أدى إليه وهو أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم قد تكلم بذلك وثبت نقضيه وهو المطلوب.

أما بطلان كونه تكلم بها عمدا فلأنه كفر، والأنبياء عليهم السلام معصومون عن الكفر بالأدلة القاطعة وكذلك هم معصومون من الكذب فى التبليغ وأما بطلان كونه تكلم بذلك جبرا بحيث يجريها الشيطان على لسان من

(١) الجامع لأحكام القرآن القرطبى ٤٤٧٧/٤٩.

غير أن يقدر على الامتناع عنه فلأن الشيطان ليس له سلطان على عباد الله المخلصين (إن عبادى ليس لك عليهم سلطان) (الحجر ٤٢) فكيف يكون له سلطان على النبى صلى الله عليه وسلم؟

وأما بطلان كونه تكلم بذلك سهوا فلأن الأنبياء معصومون من الكذب فى تبليغ الوحى عمداً وسهواً إذ لو جاز عليهم ذلك لأدى إلى عدم الوثوق فى كل ما.. يبلغونه وذلك يبطل الشرائع(١).

(ب) إن سياق سورة النجم لا يتفق حديث الغرانيق الذى تزعمه هذه الرواية بل يأباه فالله تعالى يقول (أفرأيتم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى ألكم الذكر ولهم الأنثى تلك إذا قسمة ضيزى. إن هى إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى) (النجم /١٩: ٢٣).

فهذه الآيات صريحة فى أنها أسماء من اختراعهم هم وآباؤهم ما أنزل الله بها من سلطان وهذا ذم لها ولعابديها فهل يستقيم مع ذمها فى آيات متوالية مدحها فى خلال تلك الآيات بالعلو ورجاء شفاعتها؟؟ حتى لو فرضنا أن ذلك يستقيم فى كلام البشر فهو لا يليق بالحكيم تعالى، إن كلاماً هذا شأنه كلام مضطرب متناقض لا يسلم به منطق ولا يقره عقل سليم.

(جـ) إن وصف العرب لآلهتهم بأنها الغرانيق لم يرد فى نظمهم ولا فى خطبهم ولا كان جاريا على ألسنتهم وإنما ورد الغرنوق والغرنيق على أسم لطائر مائى أسود أو أبيض، والشاب الأبيض الجميل ولا شئ من ذلك يلائم معنى الآية أو وصف الآلهة عند العرب.. فالقصة إذن لا أساس لها(٢).

---

(١) انظر تفسير النسفى جـ ٣، ١٠٦، ١٠٧ بتصريف.
(٢) انظر محمد حسين هيكل ص ١٦٧ نقلاً عن الإمام محمد عبده.

وبعد فلو صحت هذه الرواية لاستغلت أبشع استغلال من أعداء الإسلام الذين كانوا يتحفزون للنيل من الإسلام ومن رسوله صلى الله عليه وسلم وما حديثهم عند تحويل القبلة بخاف على أحد فلو صحت الرواية لأقاموا الدنيا وما أقعدوها، وظلوا يثرثرون بها طيلة زمان النبى صلى الله عليه وسلم وصحابته من بعده وهو ما لم تحدثنا عنه كتب المؤرخين.

بقى أن نتساءل إذا لم يكن لحديث الغرانيق أساس من الصحة وكانت روايته باطلة مردها الكذب والافتراء على النبى صلى الله عليه وسلم فما المعنى الصحيح لقوله تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى... الآية) يقدم لنا صاحب القول السديد معناه فيقول (وما أرسلنا رسولاً قبلك بشرع جديد كابراهيم وموسى وعيسى أو نبياً مجدداً لشرع جاء به رسول قبله كأنبياء بنى إسرائيل الا إذا تمنى هداية قومه ألقى الشيطان فى قلوب هؤلاء القوم الوساوس والتى تنفرهم من قبول ما يتمناه ويطلبه منهم وهو الإيمان، ولكن إذا أراد الله هدايتهم أزال تلك الوساوس التى ألقاها الشيطان فى صدورهم، ووفقهم لإدراك الحقيقة وإجابة النبى فيما طلب فالنسخ هو: محو الوساوس وإزالتها وأحكام الآيات التوفيق للصواب فالآية نزلت تسلية للنبى صلى الله عليه وسلم لبيان أن كل مصلح لابد أن يلاقى فى طريقة عقبات تكون حاجزا بينه وبين المطلوب[1].

وبهذا تسقط هذه الشبهة ويبقى ما قدره العقل وأجمع عليه أهل الشرع وهو ثبوت العصمة لنبينا صلى الله عليه وسلم وسائر الأنبياء والمرسلين عليهم السلام.

---

(١) القول السديد - أبو دقيقة جـ ٢/ ١٩٧، ١٩٨.

الشبهة الخامسة:

ومما تمسك به النافون للعصمة ظاهر قوله تعالى فى حق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (وإذ تقول للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وتخفى فى نفسك ما الله مبديه وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها لكى لا يكون على المؤمنين حرج فى أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا وكان أمر الله مفعولا)(1) حيث نقل بعض المفسرين ما حاصله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد تبنى زيداً بن حارثة وأنه صلى الله عليه وسلم أحسن تربيته ومراعاته ثم اعتقه وقد خطب به صلى الله عليه وسلم السيدة زينب بنت جحش رضى الله عنها ابنة عمته بنت عبد المطلب، وزوجها إياه ثم حدث أن توجه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بيت زيد فلم يجده ووجد زوجه زينب فلما نظر إليها وكانت حاسرة قال سبحانه الله سبحان خالق النور تبارك الله أحسن الخالقين، وفى رواية، قال سبحان الله مقلب القلوب وذلك أن نفسه كانت تجفو عنها قبل ذلك ولا تريدها ثم خرج فلما جاء زيد أخبرته زوجة بهذا الذى حصل فقال لها: لعلك وقعت فى قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل لك أن أطلقك حتى يتزوج بك؟ فقالت أخشى أن تطلقنى ولا يتزوج بى، فجاء زوجها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وقال له: أتريد أن أطلق زينب؟ فقال له: أمسك عليك زوجك واتق الله. قال هذا بحسب الظاهر وفى الواقع كان يود الطلاق والتزوج بها(2).

---

(1) سورة الأحزاب الأية ٣٧.

(2) الكشاف - الزمخشرى ٤٢٦/٣، ومختصر تفسير ابن كثير جـ ٣، ٩٨ والقول السديد أبو دقيقة جـ ٢ ص ١٩٨.

وهذا الذى ذكر فى معنى الآية تتضمن أموراً:

أولاً: أن النبى صلى الله عليه وسلم قد أثرت عليه الشهوة فخضع لها وتمنى أن يطلق زيد زوجه وهو لا يليق بآحاد الآمة فضلاً عن نبيها صلى الله عليه وسلم.

ثانيا: أنه أظهر خلاف ما أضمره فإنه كان يود طلاق زوجها لها ومع ذلك يقول له: أمسك عليك زوجك وهو صريح النفاق وبدهى أنه يقدح فى العصمة من غير منازع.

ثالثاً: أنه ارتكب واحداً من أعظم الذنوب وهو الحسد حيث تمنى زوال نعمة غيره وهو قطع الصلة التى بين زيد وزوجه وهو كذلك مخل بالعصمة.

الجـواب:

ويجاب على هذه الشبهة بأن زواج النبى صلى الله عليه وسلم من أم المؤمنين زينب بنت جحش كان بأمر الله تعالى وقوله صلى الله عليه وسلم لزيد حين أراد أن يطلقها: أمسك عليك زوجك واتق الله وإخفائه فى نفسه عزيمة زواجه زينب عند تطليق زيد إياها أو علمه بأن زيدا سيطلقها وسينكحها لأن الله أعلمه بذلك كان خوفا من مقالة المنافقين الذين كانوا يتحينون الفرص للتشهير به والنيل منه صدا للناس عن الدخول فى دينه وهو صلى الله عليه وسلم الحريص على هداية قومه ودخولهم فى الإسلام والمباعدة بينهم وبين ما يحرك دواعى الشك والظن عندهم حديث أم المؤمنين صفية وقوله صلى الله عليه وسلم للأنصاريين: إنها صفية واستعظامهما ذلك القول منه وقوله: (إنما أخشى أن يلقى الشيطان فى قلوبهما شيا» ما حديث

ذلك عنا ببعيد.

وقد جاء قوله تعالى (وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه) عتابا له على ترك الأولى إذا كان الأولى به - والله أعلم أن يصمت عند ذلك أو يقول لزيد: أنت أعلم بشأنك حتى لا يخالف ذلك سره علانيته لأن الله يريد من الأنبياء تساوى الظاهر والباطن والتصليب فى الأمور، والتجارب فى الأحوال والاستمرار على طريقة مستتبة فما ارتكب الرسول صلى الله عليه وسلم بهذا ذنباً صغيراً أو كبيراً وإلا لورد فى الآيات ما يشير إلى استغفاره وإنابته وتوبة الله عليه.

وقصارى القول أنه صلى الله عليه وسلم لم يتزوج السيدة زينب بنت جحش رضى الله عنها ولا غيرها إرضاء لشهوة أو إشباعاً لرغبة، وحياته صلى الله عليه وسلم خير شاهد على هذا فهو الذى أمضى ربع قرن من الزمان دون أن يتزوج وعندما تزوج السيدة خديجة كانت تكبره.. بخمسة عشر عاماً إذ كانت فى الأربعين وهو فى الخامسة والعشرين فضلاً عن أن المتأمل فى أكثر زوجاته صلى الله عليه وسلم يجد أن زواجهن لا يحقق شهوة أو يشبع نزوة كأم سلمة، وأمر حبيبة وسودة بنت زمعة وغيرهن رضى الله عنهن.

ناهيك عن أن زواج الرسول صلى الله عليه وسلم من زينب كان لحكمة تشريعية هى إبطال عادة كانت سائدة فى العرب هى المساواة فى التحريم بين زوجة المتبنى وزوجة الإبن الذى هو من الصلب، ولذلك جاء النص فى آية التحريم نكاح أزواج الأبناء بقيد كونهم من أصلاب آبائهم قال تعالى: (وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم) (النساء/ ٢٣) وقد أفصحت الآية التى معنا عن الحكمه من زواج النبى من زينب وهو نفى الحرج عن المؤمنين

فى أزواج أدعيائهم إذ يقول تعالى (لكى لا يكون على المؤمنين حرج فى أزواج أدعيائهم إذا قضوا منهن وطرا)[1] ومن ثم يكون المعنى الصحيح للآية وسبب نزولها والذى لا يتصادم مع العقل ويؤيده النقل هو أنه قد تبنى رسول الله زيد ابن حارثة، وكان التبنى معتاداً بين العرب، وتزوج زيد زينب بنت جحش، وكانت دائماً تفخر عليه بشرفها وعلو نسبها فكان يشكو للنبى صلى الله عليه وسلم ما يحصل منها. وعقب ذلك أوحى الله إلى النبى بأن زيداً سيطلق زوجه وستكون زوجا له.

والحكمة من ذلك أن يبين للناس أن التبنى ليس كالبنوة الحقيقية، فيجوز للإنسان أن يتزوج مطلقة من تبناه، بعد هذا الوحى كان يأتى زيد إلى النبى صلى الله عليه وسلم فيقول له: إنها لا تزال تفخر وتتعالى على وإنى أريد أن أطلقها فيقول له النبى: أمسك عليك زوجك واتق الله فى شأنها وكان يقول هذا مع أن الوحى قد نزل عليه بأن زيداً سيطلقها وأنك ستتزوج بها.

والحامل على ذلك القول أنه رأى أن ذلك يثقل عليه من قبل أعدائه بأنه تزوج مطلقة من تبناه فنزلت الآية عتابا له «وإذ تقول للذى أنعم الله عليه» بالإسلام الذى هو أجل النعم (وأنعمت عليه) بالتبنى وتعهده بالتربية (أمسك عليك زوجك). لا تطلقها (واتق الله) فى أمرها (وتخفى فى نفسك ما الله مبديه) أى تستر على الناس أمراً سيظهره الله عن تزويجك إياها بعد تطليق زيد لها، وتخاف من اعتراض الناس عليك، والحال أن الله تعالى أحق بالخشية والخوف وهذا محط العتاب من الله لنبيه، كأنه يقول له كان الأولى بك أن تسكت أو تظهر الأمر للناس فإن طلاق زيد لزوجه وتزوجك بها

(١) شرح المقاصد – السعد ٥٦/٦٠، وشرح المواقف السيد الشريف ٣٠٢/٨، ٣٠٣ والفصل ابن حزم ٤٩/٤، الكشاف – الزمخشرى جـ ٣ ص ٤٢٨.

لحكمة عظيمة الشأن سيترتب عليها تشريع كبير وأشارت الآية إليه فى قوله تعالى (فلما قضى زيد منها وطرا) حاجة (زوجناكها لكى لا يكون على المؤمنين حرج فى أزواج أدعيائهم) صيرناها زوجة لك يا محمد لأجل أن لا يكون على المؤمنين ضيق فى تزوج أزواج أبنائهم بالتبنى (إذا قضوا منهن وطرا) وإذا طلقهن وأنقضت عدتهن فإن لهم فى رسول الله أسوة حسنة[1].

وبهذا تنتفى هذه الشبهة وتثبت عصمة النبى صلى الله عليه وسلم على ما هو مقرر عقلا وشرعاً.

الشبهة السادسة:

كذلك مما تمسك به النافون للعصمة قوله تعالى فى حق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (عبس وتولى أن جاءه الأعمى، وما يدريك لعله يذكى أو يذكر فتنفعه الذكرى، أما من استغنى فأنت له تصدى وما عليك ألا يزكى وأما من جاءك يسعى وهو يخشى فأنت عنه تلهى) (عبس/ ١: ١٠).

فقد روى فى سبب نزول هذه الآية (أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يخاطب بعض عظماء قريش، وقد طمع فى إسلامه، فبينما هو يخاطبه ويناجيه إذ أقبل ابن أم مكتوم وكان ممن أسلم قديما فجعل يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شئ ويلح عليه وود النبى صلى الله عليه وسلم أن لو كف ساعته تلك ليتمكن من مخاطبة ذلك الرجل طمعا ورغبة فى هدايته، وعبس فى وجه ابن أم مكتوم وأعرض عنه وأقبل على الآخر فأنزل الله

---

(١) القول السديد: أبو دقيقة جـ ٢ ص ١٩٩، ٢٠٠، الكشاف الزمخشرى جـ ١٣/ ص ٤٢٧، ٤٢٨.

تعالى (عبس وتولى) الآيات[١].

وتقدير الشبهة أن عبوس النبى صلى الله عليه وسلم فى وجه ابن أم مكتوم والإعراض عنه، والتشاغل بمن استغنى، ذنبا ولهذا عاقب الله نبيه عليه.

الجـواب:

ويجاب على هذه الشبهة من وجوه:

الأول: أن الخطاب بالآيات ليس للنبى صلى الله عليه وسلم وإنما هو للكافر الذى كان معه صلى الله عليه وسلم وما رواه المفسرون أن هذا حديث آحاد لا يعمل به فى هذا الباب، فضلاً عن أنه معارض بما يلى:

(أ) أنه وصف العبوس وليس هذا من صفات النبى صلى الله عليه وسلم فى قرآن ولا خبر مع الأعداء والمعاندين فضلاً عن المؤمنين والمسترشدين.

(ب) وصفه بأنه تصدى للأغنياء وتلهى عن الفقراء وذلك غير لائق بأخلاقه.

(ج) أنه لا يجوز أن يقال للنبى صلى الله عليه وسلم (وما عليك ألا يزكى) فإن هذا إغراء بترك الحرص على إيمان قومه[٢]. وهو خلاف ما حكاه القرآن عنه فى قوله تعالى (لعلك باخع نفسك ألا يكونوا مؤمنين) الشعراء/ ٣).

بيد أنى أرى أن هذا الجواب يشوبه الضعف لمخالفته ظاهر الآيات وبعده عن السياق.

---

(١) مختصر تفسير ابن كثير جـ ٣ ص ٥٩٩ دار القرآن الكريم بيروت ط ٧ سنة ١٩٨١.

(٢) عصمة الأنبياء الرازى ص ١٠٨.

ثانيا: أن هذه الآيات لا تدل على وقوع معصية ولا ذنب من الرسول صلى الله عليه وسلم وإنما جاءت لتكشف للرسول صلى الله عليه وسلم حال الفريقين فريق ابن أم مكتوم وأنه الذى ينتفع بالذكرى وفريق الكفرة وأنه الذى لن يتزكى ولن يستجيب لدعوتك وموعظتك يقول القاضى عياض (أما قوله عبس وتولى.. الآية) فليس فيها إثبات ذنب له بل إعلام له صلى الله عليه وسلم بأن ذلك.. المتصدى له ممن لا يتزكى، وأن الصواب والأولى لو كشف لك حال الرجلين الإقبال على الأعمى وفعل النبى صلى الله عليه وسلم لما فعل وتصدى به لذلك الكافر كان طاعة لله تعالى وتبليغاً عنه واتئلافاً له كما شرعه الله له لا معصية ولا مخالفة له وما قصة الله عليه من ذلك إعلام بحال الرجلين وتوهين للكافر، والإشارة إلى الإعراض عنه بقوله (وما عليك ألا يزكى) (١٣٤)[١].

ثالثاً: أن الخطاب فى الآيات للنبى صلى الله عليه وسلم لكنه لا يدل على وقوع معصية منه لأنه لا يتفق وما قرره القرآن الكريم فى شأنه من حسن خلقه وجميل صفاته قال تعالى (وإنك لعلى خلق عظيم) (القلم/ ٤) وقوله تعالى (فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك) (آل عمران/ ١٥٩) وقال تعالى (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين الأنبياء/ ١٠٧ غاية الأمر أنه لما ظهر منه فى بعض الأوقات النادرة خلافه عاتبه عليه وعرفه أن ذلك غير مرضى منه[٢].

وبيان ذلك فى هذه الآيات أنه (كان صلى الله عليه وسلم قد جلس إلى عظيم من عظماء قريش ورجا إسلامه وعلم صلى الله عليه وسلم أنه لو أسلم

---

(١) الشفا جـ ٢ ص ١٤٢ مطبعة محمد صبيح.
(٢) عصمة الأنبياء ص ١١٠ بتصرف يسير.

لأسلم بإسلامه ناس كثيرة، وأظهر الدين، وعلم أن هذا الأعمى الذى يسأله عن اشياء من أمور الدين لا يفوته وهوحاضر معه فاشتغل عنه صلى الله عليه وسلم بما خاف فوته من عظيم الخير عما لا يخاف فوته وهذا غاية النظر للدين والاجتهاد فى نصرة القرآن[1].

ثم إن ابن أم مكتوم ألح وكرر الطلب فى أثناء انشغال الرسول صلى الله عليه وسلم بأمر قومه وشأن المشغول بالأهم إذا طلب منه المهم أن يؤجله ويعرض عنه إلى أن ينتهى مما يشغله. لهذا أعرض الرسول صلى الله عليه وسلم وتصدى للكافر وعاتبه الله عز وجل على أنه ترك الأفضل وخالف الأولى[2] وبهذا تصبح هذه الشبهة لا وزن لها أمام الأدلة القاطعة على ثبوت العصمة لنبينا صلى الله عليه وسلم ولسائر الأنبياء قبله.

الشبهة السابعة:

كذلك تمسك النافون للعصمة بقوله تعالى فى شأن نبينا صلى الله عليه وسلم (لئن أشركت ليحبطن عملك) (الزمر/ ٦٥) وحاصل هذه الشبهة أنه لو لم يصح وقوع الشرك منه لما خوطب به.

ويجاب على تلك الشبهة من وجوه:

(أ) أن «إن» الشرطية لا تقتضى وقوع الشرط وحصول الجواب لا يقتضى وقوع مضمونه وبالتالى لا تكون فى الآية دلالة على صحة وقوع الشرك من الرسول صلى الله عليه وسلم.

(ب) أن الخطاب فى الآية وإن كان ظاهره للرسول صلى الله عليه وسلم ولكن المقصود به إخبار أمته وتعليمها أن الشرك محبط للعمل ويؤيد

---

(١) الفصل: ابن حزم جـ ٤ ص ٤٨.
(٢) شرح المقاصد - السعد جـ ٥ ص ٥٧.

ذلك ما رواه ابن عباس أنه قال «نزل القرآن بإياك أعنى واسمعى يا جارة» ونظائر ذلك فى القرآن كثيرة مثل قوله تعالى (يا أيها النبى إذا طلقتم النساء فطلقونهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم) (الطلاق ١).. (فطلقوهن) يدل على أن الخطاب توجه إلى غيره صلى الله عليه وسلم.

(جـ) أنه بيان وشرح للحال على تقدير الوقوع ونظيره قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) (الأنبياء/ ٢٢).

(د) ما قيل من أن المراد من الشرك فى الآية هو الشرك الخفى وهو الالتفات إلى غير الله من الناس[١].

بيد أنى لا أرتضى هذا الجواب لأن أولى من ينزه عن الشرك الخفى هم الأنبياء لا سيما نبينا صلى الله عليه وسلم الذى أوتى ما لم يؤته غيره من الأنبياء من رفيع الدرجات وعلو المنزلة فضلاً عما وعد به من المقام المحمود يوم القيامة.

وبهذه تنتفى هذه الشبهة كغيرها من الشبهات التى عرضناها آنفاً.

الشبهة الثامنة:

كذلك تمسك النافون للعصمة بقوله تعالى فى حق نبينا صلى الله عليه وسلم (فإن كنت فى شك مما أنزلنا إليك فاسأل الذين يقرأون الكتاب من قبلك) (يونس ٩٤).

وحاصل ما ذكروه أنه كان صلى الله عليه وسلم فى شك مما أوحى الله إليه وإلا فأى فائدة من أمره بالسؤال للذين يقرأون الكتب السماوية التى نزلت على من قبله من الأنبياء؟

---

(١) عصمة الأنبياء للرازى ص ١١٢. شرح المقاصد لسعد التفتازانى ص ٦٠ وشرح المواقف ص ٣٠٥.

والجواب: يجاب على تلك الشبهة من وجهين:

أولاً: أن «إن» فى الآية ليست للشرط وإنما هى نافية بمعنى «ما» ومعنى الآية على هذا القول «فما كنت فى شك مما أنزلنا إليك» وأمره الله بسؤال الذين يقرأون الكتاب قبله تقربوا لهم على يعلمون أنه نبى مرسل مذكور عندهم فى التوراة والإنجيل[1].

ثانياً: أنه على التسليم بكون «إن» فى الآية للشرط فمعلوم أن «القضية الشرطية» لا تفيد إلا ترتب الجواب على الشرط فأما أن الشرط حاصل أولا فهو غير مستفاد ومن ثم فالنبى صلى الله عليه وسلم لم يوصف بالشك بل فرض شكه، كما يفرض المحال.

وأمره صلى الله عليه وسلم بالرجوع إلى أهل الكتاب وسؤالهم إما أن يكون لأن نعت النبى صلى الله عليه وسلم كان مكتوباً فى كتبهم مذكوراً فى التوراة والإنجيل فكان يظهر بعضهم ذلك وإن كتمه الباقون وكان ذلك من أعظم الدلائل على صدقه فأمره الله تعالى بالرجوع وتعرف ما شهدت به الكتب السماوية من نعته وصفته ليكون أقوى معين له فى إزالة الشبهة وتقوية العلم.

أو أن الله أمره صلى الله عليه وسلم بذلك ليعلم كيفية ثبوت نبوة سائر الأنبياء حتى يزول الوسواس فى كونه نبياً لأنه أمر أن يأتى بمثل ما أتى به من قبله من المعجزات[2].

وبهذا يسقط الاحتجاج بهذه الشبهة كما سقط الاحتجاج بغيرها من قبل ويثبت ما قضى به العقل وأجمع عليه المحققون من ثبوت العصمة للأنبياء

---

(١) الفصل ابن حزم ٤/٥٠.
(٢) العصمة للرازى ١١٣، ١١٤ بتصرف يسير والمواقف وشرحه ٨/٣٠٥.

وعلى رأسهم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

الشبهة التاسعة:

كذلك تمسك القادحون في العصمة بما ورد في حق نبينا صلى الله عليه وسلم من آيات يأمر الله فيها ببعض الأفعال وأخرى ينهاه فيها عن بعضها وذلك مثل قوله تعالى في الأمر (يا أيها النبي اتق الله) (الأحزاب/١) وقوله تعالى (ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي) (البقرة ١٤٧) حيث قالوا إنه لو لم يوجد منه فعل المحظور والإخلال بالواجب لم يكن للأمر والنهي فائدة[١].

الجواب : ويجاب على تلك الشبهة:

وخير ما يجاب به على هذه الآيات ونحوها هو (أن الأمر لا يقتضي سابقة تركه، ولا يقتضي النهي سابقة فعل المنهي عنه به[٢].

وبهذا تنتفي هذه الشبهة في حق المتمسكين بها ولا يبقى أمامهم إلا الإقرار بعصمته صلى الله عليه وسلم.

تلك هي أهم الشبهة التي تمسك بها القادحون في ثبوت العصمة لنبينا صلى الله عليه وسلم وما ضربنا عن ذكره من الشبهات الأخرى يمكن إبطاله بما ذكرناه في إبطال الشبهات التي عرضنا لها.

---

(١) العصمة للرازي ص ١١٤.
(٢) شرح المقاصد جـ ٥ ص ٦٠ بتصرف.

الخاتمـــة

ومن خلال هذا البحث يتضح لنا..

١- ان الانبياء عليهم السلام معصومون من الكبائر والشرك بالله تعالى، وكل ما يضاد المعرفة بالله سبحانه وتعالى بعد النبوة بالاتفاق، وأما عن عصمتهم من الكفر والشرك قبل النبوة ففيها آراء مختلفة بين الجواز العقلى وعدمه.

والذى اذهب إليه وتطمئن إليه نفسى، هو أن الانبياء عليهم السلام معصومون عن الكفر والشرك بالله تعالى قبل النبوة وبعدها بالطبع.

٢- أن الذين ذهبوا إلى جواز الكفر عليهم، انما يقصدون الجواز العقلى بصدور الكفر من الانبياء عليهم السلام قبل البعثة بالقوة لا صدوره منهم بالفعل.

٣- أما الخوارج فهم يجوزون عليهم الكفر، وذلك لأن عندهم يجوز صدور الذنب عنهم وكل ذنب فهو كفر عندهم. وكما وضحنا آنفا أن صدور الذنب عن الانبياء إما ان يكون منافياً لما يقتضيه المعجز، وأما أن يكون كفرا كل ذلك إما عمداً أو سهواً بعد البعثة أو قبلها.

ونحن نقول بوجوب عصمتهم عما ينافى مقتضى المعجزة وإلى هذا كان اجماع الأمة.

٤- أما ما يتعلق بجميع الشرائع والأحكام: فقد أجمعت الأمة على أنه لا يجوز عليهم التحريف والخيانة لا بالعمد ولا بالسهو، وأما ما يتعلق بالفتوى فقد أجمعت الأمة على أنه لا يجوز تعمد الخطأ فى ذلك. ولم يخالف أحمد فى

عصمة الأنبياء عن الكذب فى التبليغ ودعوى الرسالة[1].

أما صدور الذنوب الصغيرة الغير منفرة فهم معصومون عن تعمدها أما صدورها على سبيل السهو والنسيان فقد اختلف الناس فى ذلك ما بين مجوز ومانع، والرأى المختار عندى هو جوازها على سبيل السهو والنسيان والخطأ وذلك فى غير الوحى وهذا لا يقدح فى عصمتهم إذ أنه يجوز عليهم صدور السهو والنسيان فى أمر من أمور الدنيا.

أما لو قلنا بعصمتهم عن صدور السهو والنسيان فى أمور الدنيا فبذلك تنفى بشريتهم، والقرآن الكريم يقرر بشرية الرسل والأنبياء عليهم السلام لقوله تعالى: (قل انما انا بشر مثلكم يوحى إلى)[2].

فاختلاف النبى صلى الله عليه وسلم عن غيره من البشر إنما يكون بالوحى لا غير، أما فى غير الوحى والتبليغ فيجوز أن يصدر منهم السهو والخطأ والنسيان، وهذا لا يقدح فى عصمتهم، وهذا عين ما ذهب إليه جمهور أهل السنة والجماعة ونحن منهم إن شاء الله.

هذا وبالله التوفيق

د/ ثريا المرغنى

(١) عصمة الأنبياء - الرازى ص ٥٦.
(٢) سورة الكهف الآية ١١٠.

قائمة المراجع

١- القرآن الكريم.

كتب السنة

٢- صحيح البخارى شرح فتح البارى - المطبعة السلفية - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى.

٣- سنن الترمذى - تحقيق ابراهيم عطوه - مطبعة مصطفى الحلبى بلا تاريخ كتب التفاسير.

٤- تفسير القرآن العزيز الواحدى.

٥- جامع البيان محمد بن جرير الطبرى - مطبعة مصطفى الحلبى ١٩٦٨م.

٦- روح المعانى الألوسى شهاب الدين محمود - دار الفكر - بيروت.

٧- غرائب القرآن ورغائب الفرقان الحسن بن محمد النيسابورى.

٨- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه المقاويل للزمخشرى الامام محمود عمر - مطبعة المكتبة التجارية الكبرى - مكتبة الاشتقاق سنه ١٩٥٣م.

٩- مختصر تفسير بن كثير دار القرآن الكريم بيروت الطبعة السابعة سنه ١٩٨١م.

١٠- تفسير النسفى أبو البركات عبد الله بن محمود النسفى دار احياء الكتب عيسى بابى الحلبى المعاجم.

١١- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم محمد فؤاد عبد الباقى.

١٢- لسان العرب ابن منظور جمال الدين محمد بن جلال الانصارى -

المطبعة الأميرية بولاق.
١٣- مختار الصحاح أبو بكر الرازى - دار المعارف.
١٤- المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية الطبعة الثانية القاهرة الآمدى.
١٥- أحكام القرآن أبو بكر ابن العربى.
١٦- منتهى الوصول والأمل فى علم الأصول والجدل الآمدى.
١٧- التبصير فى الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق - أبى المظفر الطبعة الأولى ١٩٤٠م ابن حزم الظاهرى الأندلس.
١٨- الفصل فى الملل والأهواء والنمل مطبعة الخانجى - القاهرة.
البيجورى
١٩- شرح جوهر التوحيد - أولاد صبيح القاهرة سنه ١٩٥٣م الايجى.
٢٠- شرح المواقف - للامام عضد الدين الايجى بشرح المحقق الشريف الجرجانى الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م.
النفتازانى
٢١- شرح المقاصد الامام سعد الدين النفتازانى تحقيق د. عبد الرحمن عميره عالم الكتب.
٢٢- العقائد النسفية
الجوينى
٢٣- الارشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الاعتقاد أمام الحرمين أبو المعالى الجوينى - تحقيق محمد يوسف موسى وعلى عبد المنعم عبد الحميد مطبعة السعادة سنه ١٩٥٠م.
السيد سابق

٢٤- العقائد الاسلامية - مطبعة الفتح للاعلام العربى.

الشهر ستانى

٢٥- الملل والنحل تحقيق عبد العزيز الوكيل مؤسسة الحلبى سنه ١٩٦٨م.

صالح شرف

٢٦- محاضرات فى مادة التوحيد الشيخ صالح موسى شرف - الموسوعة العربية للطباعة والنشر - القاهرة.

الصابونى

٢٧- النبوة والأنبياء محمد على الصابونى الطبعة الثانية سنه ١٩٨٠م بدون ناشر عبد السلام عبده.

٢٨- العقيدة الإسلامية فى ضوء العقل والنقل.

٢٩- عصمة الانبياء د/ عبد الحميد عز العرب.

عبد المنعم صبحى

٣٠- النبوة فى العقيدة الإسلامية مطبعة الأمانة الطبعة الأولى سنه ١٩٦٦م.

الفخر الرازى

٣١- الأربعين فى أصول الدين - الطبعة الأولى - حيدر اباد الدكن سنه ١٣٥٣هـ.

٣٢- المسائل الخمسين - تحقيق السقا.

٣٣- عصمة الأنبياء.

٣٤- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين - مكتبة الكليات الازهرية.

القاضى عياض

٣٥- نسيم الرياض

بن الهمام

﴿٨١٢﴾

٣٦- التحرير للكمال بن الهمام.

محمود أبو دقيقه

٣٧- القول السديد لمذكرة التوحيد مطبعة العلوم سنه ١٩٣٣م.

د/ محى الدين الصافى.

٣٨- النبوات والسمعيات - الطبعة الأولى دار الطباعة المحمدية سنه ١٩٨٢م.

د/ يحيى فرغلى

٣٩- الأسس المنهجية لبناء العقيدة الإسلامية

النيسابورى

٤٠- غرائب القرآن ورغائب الفرقان الحسن بن محمد النيسابورى تحقيق ابراهيم عطوه عوض الطبعة الأولى - الحلبى.

فهرس الموضوعات

اسم الموضوع — *رقم الصفحة*